

الخلاف النحوي في الحروف المشبهة بالفعل

**A Syntactic Discrepancy in Semi – Verbal
Letters**

إعداد الطالب

عبد الكريم محمد عقل

الرقم الجامعي : (401110010)

إشراف الدكتور

محمد عبد الله أبو الرب

**قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في اللغة العربية وآدابها**

قسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

آب 2014

بـ

التفويض

أنا عبد الكريم محمد عبد الكريم عقل ، أُفْوَضُ جامعة الشرق الأوسط

بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات ، والمنظمات ،

والهيئات ، والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم : عبد الكريم محمد عبد الكريم عقل.

التاريخ : ٢٠١٤ / ٨ / ٤

التوقيع :

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة ، وعنوانها : الخلاف النحوي في الحروف المشبّهة بالفعل ، وأجيزت بتاريخ : ٢٠١٤ / ٨ / ٤

التوقيع:

أعضاء لجنة المناقشة :

١- د. محمد عبد الله أبو الرب (مشرفاً وعضو)

٢- أ.د عبد الرؤوف زهدي (رئيساً وعضو)

٣- د. حنان إسماعيل العمairyة (عضو)

شكر و تقدير

الحمد لله الذي وفقني لاختار هذا الموضوع . والحمد لله الذي أعاذني على إتمامه على الرغم من تقصيرني في إعطائه الجهد اللازم ، والوقت الكافي . والحمد لله الذي جعلني ممن يخدمون اللغة العربية لغة القرآن الكريم .

ولا أنسى شكر من كان لي خير معين في توجيهي ، وتعليمي ، ونصحني منذ بداية دراستي ليخرج هذا البحث على الشكل الذي يليق بموضوعه ، خاصاً منهم : المشرف الذي تشرفت بإشرافه ومتابعته لي منذ البداية الأستاذ الدكتور محمد عبد الله أبو الرب .

وأساتذتي الذين سعدت بعلمهم ، الأستاذ الدكتور سعود الجابر ، والدكتورة جمانة السالم ، والدكتورة سهى نعجة . كما لا أنسى عظيم الشكر لوالدي التي سأبرّها ما حييت فهي كل وجودي .

والشّكر الجزيل لعضو لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور عبد الرؤوف زهدي ، والدكتورة حنان إسماعيل العمairyة اللذين قدما لي التصريح والتصويب لما بدر مني من سهو أو خطأ .

والشّكر لكل من دعا لي بال توفيق والتّجاح من أخ وأخت وصديق .

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الغلاف
ب	التفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	شكر و تقدير
هـ	قائمة المحتويات
ز	ملخص باللغة العربية
حـ	ملخص باللغة الإنجليزية
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة	
3-2	مقدمة الدراسة
4	مشكلة الدراسة
4	هدف الدراسة
4	أهمية الدراسة
6 – 5	مصطلحات الدراسة
الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسة	
9 – 8	الإطار النظري
10 – 9	الدراسات السابقة
11	منهجية الدراسة
11	الطريقة الإجرائية
17 - 12	مدخل: نشأة الخلاف وأسبابه و آثاره
الفصل الثالث : الخلاف في عمل الحروف المشبهة بالفعل	
19	الخلاف في عمل الحروف المشبهة بالفعل
22 – 20	المسألة الأولى : الخلاف في عامل رفع خبر (إن) وأخواتها
25 - 23	المسألة الثانية : الخلاف في نصب خبر الحروف المشبهة بالفعل
28 - 26	المسألة الثالثة : القول في العطف على اسم (إن) بالرفع قبل مجيء الخبر
32 - 29	المسألة الرابعة: القول في (إن) : أمخففة من الثقيلة أم نافية
36 - 33	المسألة الخامسة : الخلاف في عمل (إن) المخففة من الثقيلة
38 - 37	المسألة السادسة : القول في عمل (كان) المخففة من الثقيلة

43 - 39	المسألة السابعة : الخلاف في عمل الحروف المشبهة بالفعل بعد اتصالها بما الكافية
46 - 44	المسألة الثامنة : الخلاف في كسر همزة (إنّ) في بداية جملة القسم
47	المسألة التاسعة : الخلاف في كسر همزة (إنّ) بعد (حيث)
50 - 48	المسألة العاشرة : الخلاف في خبر (ليت) في قوله : (ليت شعري)
54 - 51	المسألة الحادية عشرة : الخلاف في أصالة (إنّ) على (أنّ)
59 - 55	المسألة الثانية عشرة : القول في زيادة لام الابتداء في خبر (لكن)
الفصل الرابع : الخلاف في معاني الحروف المشبهة بالفعل	
61	الخلاف في معاني الحروف المشبهة بالفعل
64 - 62	المسألة الأولى : الخلاف في معنى (أجل) الذي تخرج إليه (إنّ)
67 - 65	المسألة الثانية : الخلاف في (أنّ) المخففة من الثقيلة إذا جاءت بعد (ما) النافية أزائدة أم أصلية
71 – 68	المسألة الثالثة : الخلاف في المعنى الذي تخرج إليه (لكنّ)
76 - 72	المسألة الرابعة : الخلاف في المعنى الذي تخرج إليه (كأنّ)
80 - 77	المسألة الخامسة : الخلاف في المعنى الذي تخرج إليه (علّ)
الفصل الخامس : الخلاف في بساطة الحروف المشبهة بالفعل وتركيبيها	
82	الخلاف في بساطة الحروف المشبهة بالفعل وتركيبيها
87 - 83	المسألة الأولى : الخلاف في لام (علّ) الأولى أزائدة أم أصلية
90-88	المسألة الثانية : الخلاف في بساطة (لكنّ) وتركيبيها
93-91	المسألة الثالثة : الخلاف في تركيب (كأنّ) وبساطتها
94	الخاتمة
95	النتائج والتوصيات
104-96	المصادر والمراجع

الخلاف النحوي في الحروف المشبهة بالفعل

عبد الكريم محمد عقل

ملخص

جاءت هذه الدراسة خدمة للغتنا العربية ، وللباحثين في علم النحو خاصة. وقد اختص البحث في الخلاف النحوي بالحروف المشبهة بالفعل ، وذلك من ثلاثة محاور دار حولها الخلاف ، وهي : العمل ، والتركيب ، والمعنى.

وهذه الدراسة تتبع آراء النحاة الأوائل التي قيلت في الحروف المشبهة بالفعل ، وارتكتزت على دراسة بعض الشواهد التي اعتمدها النحاة ضمن إطارها الزمني والجغرافي المتفق عليه .

كما ظهر هذه الدراسة أهمية الخلاف في تطور النحو واستقراره. وذلك من خلال تتبع آراء النحاة الأوائل في المسائل الخلافية . وتوصي هذه الدراسة في البحث في البحث عن المسائل الخلافية في الحروف المشبهة بالفعل التي لم تشملها ، واستكمال الآراء النحوية التي لم تنقلها.

A syntactic Discrepancy in Semi-Verbal Letters

Abdalkareem Mohammad Aqel

Summery

This study serves Arabic language in general and the scholars of syntax in particular. The study examines the syntactic discrepancy around semi-verbal letters from three different perspectives: function, structure and meaning.

The study adopts the views of pioneer scholars in syntax which discussed semi-verbal letters. In addition, this study depends on examining some examples which the scholars adopted within the geographical and time frame that was agreed upon.

Moreover, the study highlights the importance of the disagreement in the development and stability of syntax through tracing the options of the first syntax scholars in problematic issues. The study recommends the search for problematic cases which were not included and to follow up the syntactic views which were not discussed.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة الدراسة :

لقد كانت اللغة محط اهتمام العرب منذ الأزل ، قال تعالى مظهراً هذا الاهتمام : { فَإِذَا
دَّهَبَ الْحَوْفُ سَلَفُوكُمْ بِالسَّيِّدِ حَدَادٍ } (سورة الأحزاب : 19) وبعد مجيء الإسلام واتساع رقعته،
ودخول العجم فيه ، ظهرت آفة اللحن ، وانتقلت إلى البادية حتى وصلت القرآن ، مما زاد
التخوف من تحريفه ، فأوجب ذلك وضع علامات إعرابية تساعد في القضاء على اللحن عند
العرب .

واستقر النحو علماً منفرداً في الدولة الأموية دونسائر العلوم الجدلية ، إذ كانت
البصرة مركزاً أدبياً يستقطب علماء النحو ؛ للإفادة منها في تدوين ملاحظاتهم النحوية وجمع
قواعدهم وكذلك الكوفة ، ولكن اهتمامها النحوي جاء بعد تكون النحو في البصرة . ونشأت كلتا
المدرستين واتضحت معالمهما واستقر حب النحو فيهما ، ولكن الخلاف نشأ بينهما والتهب في
مناظرات ومواجهات عديدة ، ومن ثم أخذت تتلاشى حتى انتهائها في بغداد .

وهذه الدراسة تتناول قضية خلافية من القضايا التي شغلت كلتا المدرستين لأنّ وهي
قضية الخلاف في الحروف المشبهة بالفعل . وتسعى الدراسة إلى تناول بعض ما يخص هذه
الحروف من أوجه خلافية متعددة ؛ فكان الخلاف فيها في ثلاثة محاور : أما المحور الأول فكان
في العمل الذي تعلمه ، وأما المحور الثاني فكان في المعاني التي تخرج إليها ، وأما المحور
الثالث فكان في بساطة هذه الحروف وتركيبها ؛ لإظهار أهمية الخلاف – من خلال نسبة الآراء
إلى أصحابها - في نشأة النحو واستقراره .

أما المحور الأول فقد اهتم بدراسة الآراء النحوية التي قالها النحاة الأوائل في عمل
الحروف المشبهة بالفعل ، من خلال قضايا خلافية متفرقة تدور حول أصل العمل وفروعه
كالقول في عامل رفع خبر الحروف المشبهة بالفعل ، والقول في عملها بعد التخفيف وغيرها
من مسائل متفرقة ، ويطرق إلى بعض حالات الشذوذ في العمل التي تختص ببعض اللهجات ،
كالقول في (ليت) النصب لخبر .

أما المحور الثاني فهو يهتم بالمعاني التي تخرج إليها الحروف المشبهة بالفعل ، إذ تبين
دور المعنى في تحديد العمل ، كالقول في معنى (أجل) الذي تخرج إليه (إن) ، وله دور أيضاً
في تعدد المقاصد المطروحة في السياق من خلاله ، كالقول في المعنى الذي تخرج إليه (لعل
وكانَ ولكنَ) ، لنتعرف على المعاني التي خرجت إليها .

أما المحور الثالث فهو يبحث في آراء النحاة التي قيلت في بساطة الحروف المشبهة بالفعل وتركيبها ، فلا ننكر أثر التركيب في أصل العمل ، ولهذه الآراء دور أيضا في الكشف عن بعض اللهجات التي تُعدّ بدورها كلها حجة ، ولكنها تتراوح في شيوعها واستخدامها، كالقول في لام (العل) الأولى أزائدة أم أصلية ؟

وهكذا نتعرف على المحاور الثلاثة التي دار حولها الخلاف وتشكل منها بعض مسائل النحو العربي ، إذ استخلصت من آراء علمائنا الأوائل التي أدت إلى تعدد الوجوه الإعرابية في المسألة الواحدة ، والتتبع الزمني لهذه الآراء يكشف لنا عن آلية تطور الفكر النحوي ، وعن الأسس التي يُحتاج بها ، وعليها يُبنى قوة الوجه الإعرابي أو ضعفه.

مشكلة الدراسة وأسبابها :

دار الخلاف النحوي بين كلتا المدرستين الكوفية والبصرية في ثلاثة محاور أساسية أما المحور الأول ففي العمل ، وأما المحور الثاني ففي المعانى المستفادة ، وأما المحور الثالث ففي البساطة والتركيب .

وعليه سيرحاول الباحث الإجابة عن الأسئلة الآتية :

- بماذا تمثل الخلاف في بساطة الحروف المشبهة بالفعل وتركيبها ؟
- بم تمثل الخلاف في معانى الحروف المشبهة بالفعل ؟
- كيف تمثل الخلاف في عمل الحروف المشبهة بالفعل ؟
- كيف أثر الخلاف في ترسیخ القواعد والارتقاء بالفكر النحوي ؟

هدف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى جمع الخلاف الدائر في الحروف المشبهة بالفعل ، وتقسيمه إلى ثلاثة محاور ألا وهي : الخلاف في عمل الحروف المشبهة بالفعل ، والخلاف في معاناتها ، والخلاف في بساطتها وتركيبها .

أهمية الدراسة :

تعالج هذه الدراسة قضية الخلاف في الحروف المشبهة بالفعل ؛ وذلك لاستفادتها دارسو النحو العربي ، والوقوف على معظم آراء علماء النحو الأوائل في ذلك . كما تشي هذه الدراسة المكتبة العربية بموضوع يعالج قضية من قضايا النحو التي لم تدرس بمجملها سابقا .

مصطلحات الدراسة :

1 - الخلاف النحوی :

جاء في لسان العرب : "الخلاف المضادة ، وقد خالفة مخالفة وخلافا وفي المثل : إنما أنت خلاف الضبع الراكب أي تخالف الضبع لأن الضبع إذا رأت الراكب هربت منه "

(ابن منظور (ت 711هـ) ، لسان العرب ، خلف)

كما أورد الزبيدي (ت 1205هـ) في كتابه تاج العروس قوله : اختلف ضد اتفق وتخالف الأمران أي : لم يتتفقا ، وكل ما لم يتساو فقد تختلف وخالف ، وأورد أيضا قول السكري (ت 275هـ) : الخلفة ، بالكسر الاسم من الاختلاف ، أي خلاف الاتفاق .

المصطلح الإجرائي : اختلاف علماء المدرستين البصرية والковية في مسائل نحوية محددة تختص بالفروع لا الأصول .

ومن هنا جاء هذا المصطلح (الخلاف النحوي) أي هذا الرأي خلف هذا الرأي وبدل منه .

ومن تلك الاختلافات اختلافهم في الحروف المشبهة بالفعل ؛ إذ تركز الخلاف في ثلاثة محاور أما الأول : فهي عمل الحروف المشبهة بالفعل ، وأما الثاني فهي معاني الحروف المشبهة بالفعل ، وأما الثالث : فهي بساطة الحروف المشبهة بالفعل وتركيبها .

2 – الحروف المشبهة بالفعل :

جاء في تاج العروس : "والحروف : (ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ، وما سواه من الحدود فاسد) .

(الزبيدي (ت 1205هـ) ، تاج العروس من جواهر القاموس ، حرف)

ولقد عرف الزجاجي (ت 340هـ) الحروف المشبهة بالفعل : هي الحروف التي تتصب الاسم وتترفع الخبر ؛ لمضار عنها الفعل المتعدد .

(الزجاجي (ت 340هـ) ، الجمل في النحو ، ص 51)

ولقد عرفها عبد القادر عبد الجليل في معجمه المعياري : " ستة مورفيمات , (ثلاثية ورباعية التكوين الصوتي) , تمارس وظيفتها المعيارية في فضاء الجملة الاسمية , فتؤثر في المبتدأ نصبا , من حيث شكل العلامة الإعرابية ويسمى اسمها , في حين يبقى الخبر على حالته من رفع " .

(عبد الكريم 2007) المعجم المعياري لشبكات الفصائل النحوية , ص18)

المصطلح الإجرائي : هي الحروف الستة التي أثبتت الفعل من حيث المعنى وعلامة البناء والوزن ودخول نون الوقاية عليها واقتضاؤها الاسم , وهي (إنَّ وَ أَنَّ وَ كَانَ وَ لَيْتَ وَ لَعْلَّ وَ لَكَنَّ) .

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري والدراسات السابقة :

إنَّ الخلاف النحوِي في الحروف المشبهة بالفعل لم تدرج في دراسة تجمع مظانه المختلفة ، من حيث العمل والمعاني التي تخرج إليها وبساطة هذه الحروف وتركيبها في دراسة مختصة ، ولقد تناول هذا الموضوع متفرقاً معظم علمائنا الأوائل ونصوا عليه في كتبهم كما تحدث كثير من المحدثين عن هذا الموضوع ، ولقد وجد الباحث الكثير من الدراسات ذات الصلة بهذه الدراسة ولكنها لم تجمع الخلاف الدائر حول الحروف المشبهة بالفعل .

الإطار النظري :

ولقد تحدث سيبويه (ت 180هـ) في كتابه (الكتاب) الذي يمثل معظم آراء البصريين في عمل هذه الحروف وخاصة وجوه استعمال (أنْ) الثقيلة والخففة منها ، والمعاني التي قد تخرج إليها بحسب سياقها .

كما تحدث الزجاجي (ت 340هـ) في كتابه (الجمل في النحو) عن مشابهة هذه الحروف بالفعل ، وتحدث عن معاني الحروف المشبهة بالفعل ، وتحدث أيضاً عن آلية عمل هذه الحروف مركزاً الحديث على موقع (إنْ و أنْ) في السياق .

وتحدث عنها أيضاً الهروي (ت 415هـ) في (الأزهية في علم الحروف) والتقت دراستي مع هذا الكتاب في حديثه عن معاني الحروف ، وعمل (إنْ) المخففة من الثقيلة وإضمار اسمها وتحدث أيضاً عن مواضع (إنْ و أنْ) المخففة وهو ما سيكون مدار البحث في دراستنا .

وتحدث الأنصاري (ت 577هـ) في (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والковفيين) عن مسائل خلافية كثيرة في عمل هذه الحروف التي التقت معها دراستي ، كما تحدث عن بعض الخلافات في تركيب هذه الحروف وبساطتها ، ولكنه لم يتحدث عن معاني هذه الحروف .

كما تحدث العُكْبَرِي (ت 616هـ) في كتابه (اللباب في علل البناء والإعراب) عنها ، وتلاقت دراستي مع هذا الكتاب في حديثه عن عمل (إنْ و أنْ) من أوجه عمل متعددة ، وذكر أيضاً بعض الآراء الخلافية فيها ، وأورد أيضاً بعض الآراء في بساطة هذه الحروف وتركيبها .

كما وجدت إشارات عن هذه الحروف عند عبد الكريم في معجمه (المعجم المعياري لشبكات الفصائل النحوية) الذي نشرت طبعته الأولى في (2007) ، واتفقت معها دراستي

بحديثها عن دلالة هذه الحروف و عملها ، و تحدث أيضاً عن حالات كسر همزة (إن) وفتحها ، وأورد حديثاً آخر عن تخفيض النون في النظائر الأربع (إن و أن و كان و لكن) .

و كذلك القضاة (2010) في كتابه (قضايا حروف المعاني في اللغة والنحو) ، وتواردت دراستي مع حديثه عن أصلية (إن) في الحروف الناسخة ، كما تحدث عن الخلاف في بساطة هذه الحروف و تركيبها .

الدراسات السابقة :

ومن هذه الدراسات الدراسة التي قام بها ، الوليد (2005) ، الموسومة بـ (الخلاف النحوي في المنصوبات) ونفت دراسته إلى الخلاف في العامل الناصب لاسم (إن) والخلاف في إعمال (إن) المخففة ، فلم تشمل جميع خلافات العمل كما لم يذكر معاني هذه الحروف ولا بساطتها ولا تركيبها .

وتضمنت الدراسة التي قام بها الجزولي (2005) ، الموسومة بـ (المعرف بأي وإن وأخواتها والاستثناء والبدل) التي اتفقت دراستي معها ، فذكر بعض معاني هذه الحروف ، والخلاف في (إن) أهي أصل أم فرع ، ولكن دراسته لم تشمل بساطة هذه الحروف وتركيبها ، والخلاف في عملها كما سيجيء في هذه الدراسة .

وفي دراسة قام بها الطلاق (2006) الموسومة بـ (النواسخ وأثرها التركيبي والدلالي دراسة في كتاب إملاء ما من به الرحمن في ضوء المنهج التحويلي) ، التقت دراستي معه في حديثه عن النواسخ الحرفية وذكرها جملة معا ، ولكن دراسته اعتمدت على النظرية التوليدية التحويلية وأثرها في الجملة من حيث المعنى السطحي والعميق للجملة .

أيضاً الدراسة التي قام بها البوائلة (2007) ، الموسومة بـ (المنصوبات في ضوء كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى دراسة وصفية تحليلية) جاء الحديث بها عن المشبه بالمعنى به في اللفظ متلاقياً مع دراستي ولكنها اقتصرت على عامل نصب اسم هذه الحروف .

وتلاقت أيضاً دراستي مع التي قام بها القرني (2008) الموسومة بـ (اختلاف آراء ابن مالك النحوية من خلال شرح الأشموني للألفية) في حديثه عن الخلاف في معنى (لكن) المخففة من الثقيلة الاستدراك أم العطف ، واتفقنا أيضاً في حديثه عن عدم تقدم الحال إذا كان العامل متضمناً معنى الفعل ليشمل الحديث الحروف المشبهة بالفعل .

وتوافق دراستي مع الدراسة التي قام بها الشنقيطي (2009) الموسومة بـ (اختيارات أبي بكر الشنوا니 وآراؤه النحوية في كتابه الدرر البهية على شرح الأزهية) من خلال حديثه عن موقع الجملة محكية القول ووقوع (إن) بداية هذه الجملة ، وتحدث أيضاً عن الخلاف في تعيين النون المذوقة من (إي و إن)، ولم يتكلم عن عمل هذه الحروف ، والمعاني التي تخرج إليها .

وهذه الدراسات كلها لم تخص هذه الحروف بدراسة شاملة من حيث عملها والمعاني التي تخرج إليها وبساطة هذه الحروف وتركيبها ، ولكنها عرضت في ثناياها خلافات متفرقة مما أريد طرحها وتحليلها في هذه الدراسة .

منهجية الدراسة :

اتبعت في هذه الدراسة منهج الوصف التحليلي والمنهج التاريخي إلى حد ما لجمع آراء النحويين في موضوعها وتحليلها .

الطريقة الإجرائية :

ستقع هذه الدراسة في خمسة فصول :

الفصل الأول : فيه المقدمة , ومشكلة الدراسة , وهدف الدراسة , وأهمية الدراسة , ومصطلحات الدراسة .

الفصل الثاني : وفيه الإطار النظري والدراسات السابقة ومنهجية الدراسة والطريقة الإجرائية .

الفصل الثالث : وفيه الخلاف في عمل الحروف المشبهة بالفعل

الفصل الرابع : وفيه الخلاف في معانٍ الحروف المشبهة بالفعل .

الفصل الخامس : وفيه الخلاف في بساطة الحروف المشبهة بالفعل وتركيبها .

مدخل : نشأة الخلاف وأسبابه وآثاره .

لقد كان العرب على سليقهم قبل مجيء الإسلام ، وكانت قريش أفصحهم نطقاً فحرست على نقاء هذه الفصاحة تعصباً لمكانتها بين العرب ، فقد ينطق أحدهم بالمولد والدخيل ولكنه لا ينطق باللحن⁽¹⁾. وبعد مجيء الإسلام واتساع رقعته ودخول العجم فيه ازداد التخوف من تحريف القرآن ، وهذا ما تبين من خلال استقراء الروايات المنقوله عن شيوخ اللحن وخاصة في كتاب الله عز وجل ، مما نقل عن كلام الأعرابي في زمن الفاروق خير دليل إذ قال : " من يقرئني شيئاً مما أنزل على محمد؟ ، فقرأ له رجل قوله تعالى : {وَأَذْانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحِجَّةِ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ إِنْ تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ... }⁽²⁾ بكسر لام رسوله في قوله تعالى : (مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) فقال : إنَّ كَانَ اللَّهُ بَرِيءٌ مِّنْ رَسُولِهِ فَإِنَا أَبْرَأُمُنَّهُ"⁽³⁾؛ فوضع أبو الأسود الدؤلي (ت 69هـ) العلامات الإعرابية التي تقلل من اللحن في القرآن الكريم ؛ لأنَّه الركيزة الأولى لدين الإسلام ، فكانت أول مبادرة في نشأة النحو⁽⁴⁾.

وظلت المبادرات بعد أبي الأسود الدؤلي (ت 69هـ) تتواتي وصولاً إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) الذي استقرت نظرية العامل عنده وكتاب - الكتاب- لسيبويه (ت 180هـ) برhan على عبرية الخليل وتلميذه ، ونشأ النحو الكوفي بعد استقاء الرؤاسي (ت 187هـ) من معرفة الخليل وتجاربه داخل بوادي الحجاز وتهامة ونجد ، ليذهب إلى الكوفة ويرسي أساس هذا العلم فيها مهتماً بالأبنية والتصاريف ، ثم جاء بعده الكسائي (ت 189هـ) وتلميذه الفراء (ت 207هـ) لتتضح معالم مذهبهم من حيث القياس ووضع المصطلحات الخاصة بهم⁽⁵⁾.

(1) انظر : الأفغاني ، سعيد (1964). في أصول النحو ، دمشق : مطبعة جامعة دمشق ، ص 15.

(2) سورة التوبة : 3.

(3) الأنباري ، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن الأنباري (1998). نزهة الأنباء في طبقات الأدباء ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة : دار الفكر العربي ، ص 17-18.

(4) انظر : المصدر السابق ، ص 14-16.

(5) انظر : ضيف ، شوقي (1992). المدارس النحوية ، ط 7 ، القاهرة : دار المعارف ، ص 5-8.

فنشأ كلا المذهبين وتناولاً معظم المسائل النحوية واحتد النزاع بينهما حتى يثبت كل منها رجحان رأيه على الآخر ، وذلك بالحجج والبراهين التي اعتمدت على النقل ثم القياس ، فتقidea بزمان ومكان محددين حرصاً على صحة القياس ، فاما الزمان فلاحتجا بأقوال فصحاء العرب والجاليلية وفصحاء الإسلام إلى منتصف القرن الثاني سواء أسكنوا البادية أم الحضر، واستمر تدوين أهل البادية إلى أواخر القرن الرابع للهجرة، أما المكان فيرتبط بالقبائل في الجزيرة العربية وخاصة في قلب الجزيرة العربية كقرיש وقيس وتميم وأسد إذ لم يتحقق بجميع لغات العرب كجذام وغسان وتغلب ونمر وذلك يعتمد على بعد هذه القبائل من مواطن العجم أو قربها⁽¹⁾.

أما ما يتحقق به فهو القرآن الكريم بتعدد قراءاته حتى الشاذة ؛ فهي وجه من وجوه العربية ، وبالأحاديث النبوية ذات السند الصحيح ، وكلام العرب وفق ما تبين من زمان ومكان، ويجب أن تكون أحد العلوم اللغوية ، وهي: اللغة والنحو والصرف ، أما العلوم المعنوية كالبديع والمعانوي والبيان فلا يحتاج بها . أما الخلاف فمحور حول اللفظ كصحة الاستعمال واللغة والنحو والصرف وحول المعنى الذي يتاثر بالسياق وحول بساطة اللفظ وتركيبه .

وكان الخلاف نتيجة عدة عوامل من أهمها : أولاً : الأسلوب الذي اتبعه كلا المذهبين في السماع والقياس والتعليق ؛ فكانت البصرة على نهج الخليل (ت 175هـ) الذي أخذ عن العرب الخُلُص الذين يوثق بفصاحتهم ، واعتمد في قياسه على المطرد الشائع ، وكل ما يخالف القاعدة المستتبطة المحكمة كان شاداً⁽²⁾. أما الكوفيون فقد توسعوا في السماع والقياس ، ولعل طريقتهم في جمع الشعر واهتمامهم بالفقه نفسها في النحو ، إذ يتضح اهتمامهم بالجمع بعيداً عن دقة النقل ، قال الأصممي : " أخبرنا شعبة قال : قلت للطرماخ : أين نشأت ؟ قال : بالسوداد ، والشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة ، ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله ، وذلك بين في دواوينهم "⁽³⁾ ، فهم يحتاجون بالمفرد الشاذ الذي لا نظير له في كلام العرب وأشعارهم .

(1) انظر : الأفغاني، في أصول النحو ، ص 6-31.

(2) انظر : ضيف ، المدارس النحوية ، ص 46-47.

(3) أبو الطيب ، عبد الواحد بن علي اللغوي (1974). مراتب النحويين ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة : مكتبة نهضة مصر ومطبعتها ، ص 74.

(4) انظر: الأنباري ، كمال الدين أبو البركات النحوي (2003). الإنفاق في مسائل الخلاف بين البصريين والkovيين ، ط 1 ، بيروت : المكتبة العصرية ، ج 1: 173.

ثانياً : التنافس العلمي وإثبات الذات ؛ فالتنافس العلمي الذي صنعه الخلفاء العباسيون الذين فضلوا النحاة بعضهم على بعض ، وتقربيهم منهم زاد من حدة الخلاف⁽¹⁾ ، كما أجروا المناظرات بينهم ، ولعل الرواية كان لهم دور أيضاً في اصطناع التنافس فنجد التحيّز غالباً في آرائهم ، فما نقله أبو الطيب اللغوي خير دليل فقال : " لم يكن لجميع الكوفيين عالم بالقرآن ولا كلام العرب ، ولو لا أن الكسائي (ت 189هـ) دنا من الخلفاء فرفعوا من ذكره لم يكن شيئاً ، وعلمه مختلط بلا حجج ولا علل ، إلّا حكايات عن الأعراب مطروحة ؛ لأنّه كان يلقنهم ما يريد ، وهو على ذلك أعلم الكوفيين بالعربية "⁽²⁾.

ثالثاً : توسيع البصرة وازدياد سكانها ؛ وذلك بعد انحسار حركة الفتح الإسلامي ، وتقلص الغنائم أدى إلى زيادة الفقر فاضطر قسم كبير من سكانها إلى البحث عن لقمة العيش ، مما دفع حاكم البصرة إلى الشكوى لل الخليفة عمر بن الخطاب من كثرة أهل البصرة وعجز خراجهم ، إذ لا يمكن معالجة هذا العجز إلا بنقل بعض أراضي الكوفة الخارجية إليهم ، فوافق الخليفة رضي الله عنه على كره من أهل الكوفة⁽³⁾.

رابعاً : العصبية الإقليمية ؛ وهي نتيجة الأحداث الأخيرة من زمن الخليفة الراشدة ، بعد مقتل عثمان - رضي الله عنه - ، إذ خرجت سيدتنا عائشة والزبير من مكة إلى البصرة للمطالبة بدم عثمان ، وخرج علي - رضي الله عنه - إلى الكوفة وتولى الخليفة فيها فشبّت نار الفتنة بين البصرة - وهي عثمانية الولاء - والكوفة بقيادة علي - رضي الله عنه - ، فحدثت معركة الجمل (36هـ) التي هزمت بها سيدتنا عائشة - رضي الله عنها - ومناصروها من أهل البصرة⁽⁴⁾. خامساً : الثقافة وطريقة التفكير ؛ فلعل نشاط حركة الترجمة عن الفرس واليونانيين ، والانفتاح عليهم في البصرة ، أعطاها الطابع المتمدن بخلاف ما نجد في الكوفة التي ظلت تعنى بجمع الأشعار والفقه ، فحافظت على طابع الbadia ، والتفكير التعصبي⁽⁵⁾.

(1) انظر : أبو الطيب ، مراتب النحويين ، ص 74 - 75 .

(2) المصدر السابق ، ص 74.

(3) انظر : قاسم ، عون الشريف (1972م) . شعر البصرة في العصر الأموي دراسة في السياسة والمجتمع ، بيروت: دار الثقافة ، ص 13.

(4) انظر : المصدر السابق ، ص 19-20 .

(5) انظر : زكي ، أحمد كمال (1971م) ، الحياة الأدبية في البصرة إلى نهاية القرن الثاني الهجري ، القاهرة : دار المعارف ، ص 106 - 107 .

ولقد تجلت لهذا الخلاف آثار عظيمة من خلال وضع القوانين الضابطة للحركة الإعرابية بكل دقة وإرساء قواعد السماع والتعليق والقياس ، وتقسيم النحو وإظهار أصوله وفروعه ، ووضع المسميات والمصطلحات لمفردات النحو كمصطلح النقل ومنه تفرع (التواتر) و(الآحاد)⁽¹⁾، وإظهار أهمية القراءات في الاحتجاج وتعدد الوجوه الإعرابية ، إذ ساعد الخلاف في انتشار النحو وظهور ما يسمى بالمذهب البغدادي ، ومن أصحابه ابن كيسان (ت299هـ) والزجاجي (ت339هـ) وابن السراج (ت316هـ) ، والمذهب الأندلسي ومن أصحابه ابن عصفور (ت669هـ) وأبو حيان (ت745هـ) والساخاوي (ت643هـ) ، واستمرت الدراسة النحوية إلى عصرنا الحاضر على ما أرساه الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) من نظرية العامل وضوابط الاحتجاج كالسمع والقياس والعلل.⁽²⁾

ولعل من أوسع الآثار الناشئة عن الخلاف هو تعدد الوجوه الإعرابية في المسألة اللغوية الواحدة ، وفي ما يأتي أهم الأسباب التي أدت إلى تعدد الوجوه الإعرابية .

أما السبب الأول فهو الحفاظ على شكل الكتابة القرآنية ، ولعل ما ذكره الفراء في كتابه معاني القرآن عن اختلاف القراء في قوله تعالى : { إِنْ هَذَا لِسَاحِرٍ } طه : 63 . خير دليل ، إذ قال : " قال بعضهم : هو لحن ولكن نمضي عليه لئلا نخالف الكتاب "⁽³⁾ ، وقال أيضاً عندما سئلت عنها سيدتنا عائشة رضي الله عنها فقالت : " يا ابن أخي هذا كان خطأ من الكتاب "⁽⁴⁾ ، وللحفاظ عليه ذهب النحاة إلى تخریجه بعده وجوه ، فهو كلام الله المنزل المنزه عن الخطأ .

(1) انظر : النواجي ، أشرف ماهر محمود (2001) . مصطلحات علم أصول النحو دراسة وكشاف معجمي ، القاهرة : دار غريب ، ص80-82 . الآحاد : ما انفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يكتمل به شرط التواتر . و شرط التواتر : هو أن يبلغ عدد الناقلين إلى حد ينفي شك الاتفاق على الكذب.

(2) انظر : الأفغاني ، في أصول النحو ، ص6-31.

(3) الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد (1983). معاني القرآن ، ط3، بيروت : عالم الكتب، ج2: 183.

(4) المصدر السابق.

أما السبب الثاني فهو تعدد اللهجات العربية المحتج بها ، إذ يترجح قوله تعالى : { إنْ هذان لساحران } على أنَّ (هذان) اسم (إنَّ) منصوب علامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعدُّر ؛ لوجود لهجة عربية تنسب إلى عدة قبائل منها : بلحارث بن كعب وخشم وزبيد ، وكنانة التي تستعمل المثنى بالألف دائمًا⁽¹⁾، فتقول : (جاء الرجال) و (مررت بالرجال) ، و (رأيت الرجال). أما السبب الثالث فهو تعدد القراءات القرآنية ، فلا نجد إلى وجهاً واحداً في قراءة من قرأ { إنَّ هذين لساحران } ، وتنعدد الوجوه الإعرابية في قراءة من قرأ { إنْ هذان لساحران } وهي قراءة حفص⁽²⁾، وقد يكون قبول السياق للتأويل سبباً أيضاً فقد جاز إهمال (إنَّ) على أنها نافية واللام بمعنى (إلا) فتقول : (ما هذان إلا ساحران)⁽³⁾ ، وهذا التأويل مقترب بالسياق إذ وجب عمل (إنَّ) في قوله تعالى : { وَإِنْ كُلَّا لِمَا لَيُوْقِنُهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالُهُمْ }⁽⁴⁾ لعدم قبول السياق للتأويل.

وقد يكون لتعدد الروايات أثر في تعدد الوجوه الإعرابية ومن ذلك قول الشاعر :

وَيَوْمًا تُلَاقِنَا بُوَجْهٍ مُقْسَمٍ كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ⁽⁵⁾

فقد روي البيت برفع (ظبية) وجرها ونصبها لنجد في كل رواية وجهها إعرابياً ، فالرفع على أنها خبر (كأنَّ) واسمها محذوف ، والجر على أنها مجرورة بالكاف و (أنَّ) زائدة بين الجار والمجرور ، والنصب على أنها اسم (كأنَّ) والخبر ممحض والتقدير " كأنَّ ظبية عاطية إلى وارق السلم هذه المرأة "⁽⁶⁾.

(1) انظر : ياقوت ، محمود سليمان (1999). النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم ، الكويت : دار المعرفة الجامعية ، ص.89.، وانظر : موسى ، نهاد (1984) . اللغة العربية وأبناؤها ، أبحاث في قضية الخطأ وضعف الطلبة في اللغة العربية، الرياض : دار العلوم للطباعة والنشر ، ص 26.

(2) انظر : ابن هشام ، أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الانصاري (2004) ، مغني الليب عن كتب الأعرايب ، تحقيق : صلاح عبد العزيز علي السيد ، ط1، القاهرة : دار السلام ، ج 1: 35.

(3) انظر : ياقوت ، محمود سليمان (1999). النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم ، الكويت : دار المعرفة الجامعية .89 ، ص.

(4) سورة هود : 111.

(5) المكودي ، أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح (1993) . شرح المكودي على الألفية ، تحقيق : فاطمة راشد الراجحي ، الكويت : جامعة الكويت ، ج 1 : 241.

(6) الأنباري ، الإنفاق في مسائل الخلاف ، ج 1 : 164.

وهكذا نجد أنّ تعدد الوجوه الإعرابية ملازم الخلاف النحوي ، فهو ناتج عن عدة عوامل تاريخية ، إذ تتخذ العوامل التاريخية أبعاداً ثلاثة : بعْدًا مكانياً يتمثل بتنوع اللهجات العربية المحتاج إليها ، وبعْدًا زمنياً يتمثل في أنَّ النحوين اتسعاً في استقراء العربية على مدى ثلاثة قرون تقريباً ، وبعْدًا منهجياً يتمثل في اختلاف طرائق النظر النحوي⁽¹⁾.

(1) انظر : موسى : اللغة العربية وأبناؤها ، ص40.

الفصل الثالث

الخلاف في عمل الحروف المشبهة بالفعل

الفصل الثالث: الخلاف في عمل الحروف المشبهة بالفعل.

الحروف المشبهة بالفعل : هي الحروف الستة المكونة من (إنّ و أَنْ و كَانْ و لَكْنْ ، ولَعْلَّ و لَيْتْ) ، ولقد تشابهت هذه الحروف مع الفعل التام في خمسة وجوه ، وهذا ميزها عن (ما ولا) المشبهتين بالفعل الناقص (ليس) ، أما الأول: فهو بناء آخر هذه الحروف على الفتح مثل الفعل الماضي (لعب ودرس) ، أما الثاني : فاتصالها بنون الوقاية إذا دخلت عليها ياء المتكلم كالأفعال ، فتقول (إنني و لكنني) كقولك (ساعدني و أعطاني) ، أما الثالث : فهو تركيبها الثلاثي والرابعي فتقول (أَنْ و كَانْ) كقولك (ذهب ودحرج) ، أما الرابع : فكونها على معنى الفعل ف(إنّ و أَنْ) بمعنى أكَّدت ، و(كَانْ) بمعنى أشَّبه ، و(لَكْنْ) بمعنى أُسْتَدِرَكْ ، و(لَعْلَّ) بمعنى أَرْجُو ، و (لَيْتْ) بمعنى أَتَمْنِي ، أما الخامس : فاقتضاؤها الاسم كما الفعل يقتضي الاسم⁽¹⁾ ، ولقد ذكر أيضاً وجه آخر عن شبه هذه الحروف الفعل وهو "أنها تخفف من مضغتها".⁽²⁾ ويرى ابن عصفور (ت 669هـ) أنها تعمل لاختصاصها بالأسماء كال فعل يختص بالأسماء في العمل، ويرى أيضاً أن عوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء ، ويرى أنها ليست جزءاً مختصاً؛ وذلك لنميزها من الحروف المختصة التي كالجزء من الفعل مثل (لقد وسوف والسين).⁽³⁾

وشغل عمل الحروف المشبهة بالفعل كلتا المدرستين البصرية والковية ، إذ انصب الخلاف في المسائل الفرعية لا الأصول ، فمنها ما يهتم بشكل الكتابة وترتيب الكلام ، وأخر يهتم بتأويل سبب ظهور النصب والرفع بعدها ؛ وبهذا اشتمل الخلاف هذه الحروف حتى نضوجها ليقتطفها دارسو النحو متمثلة بآراء مدعمة بشواهد متყق على صحة الاستشهاد بها ، إذ كان الشاهد مقتربنا بزمان ومكان محددين ، وعليه قسمت الخلاف إلى مسائل متفرقة لدراستها.

(1) انظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج 1: 145 .

(2) الموصلي ، الشيخ عبد العزيز بن جمعة (2000). شرح كافية ابن الحاجب ، تحقيق علي الشوملي ، إربد : دار الكندي ، ج 2: 636.

(3) ابن عصفور ، علي بن مؤمن بن محمد بن علي (1982). شرح جمل الزجاجي الشرح الكبير ، تحقيق : صاحب أبو جنات ، العراق : وزارة الأوقاف والشؤون الدينية إحياء التراث الإسلامي ، ج 1: 422 .

المسألة الأولى: الخلاف في عامل رفع الخبر (إن) وأخواتها:

ذهب الكوفيون إلى أن (إن) وأخواتها لا ترفع الخبر ، نحو (إن الجو لطيف) ، أما البصريون فذهبوا إلى أنها ترفع الخبر⁽¹⁾. والأصل عند الكوفيين في هذه الحروف ألا تعمل النصب ولكنها عملت النصب ؛ لأنها أشبّهت الفعل، فهي فرع عليه والفروع أضعف من الأصول كما هو معروف ؛ ولذلك لم يجيزوا عملها في الخبر حتى لا يسوّي بين الفرع والأصل في العمل⁽²⁾. واستدلوا أيضاً على ضعف عملها بأنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو أبتدئ به⁽³⁾، قال الشاعر :

لَا تَثْرُكَّيْ فِيهِمْ شَطِيرَا إِنِّي إِذْ أَهْلَكَ أَوْ أَطْيَرَا⁽⁴⁾

واستشهادهم هنا بعمل (إذن) - المسبوقة بـ (إني) والذي هو بالأصل حرف جواب- في الفعل المضارع ونصبه ، فكان عملها دليلاً على ضعفها في رأيهم ، واعتمد جماعة من النحاة على ظاهر اللفظ في تحريرهم إذ جعلوا جملة (إذن أهلك) في محل رفع خبر (إن) ، وخرج المحققون من النحاة على تقدير الخبر ليصبح الكلام (إني لا أحتمل. إذن أهلك أو أطيرا) وجملة (إذن أهلك) مستأنفة⁽⁵⁾.

واستدلوا أيضاً على عدم عملها لضعفها بقول ناس: (إن بك زيد مأخوذ) فهم يرون أنها لم تعمل لضعفها وكأنها رضيت بالصفة (مأخذ) ، إذ يحكمون على ظاهر الكلام في أغلب شواهد them ، وقد خرج العلماء قولهم : (إن بك زيد مأخوذ) على تقدير اسم (إن) (ضمير الشأن) و (زيد) مبتدأ وخبره (مأخذ) والجملة الاسمية من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر (إن)⁽⁶⁾.

(1) انظر : ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمданى (1980). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، تأليف : محمد محى الدين عبد الحميد ، ط20، القاهرة : دار التراث ، ج 1 : 348، وانظر : الأنباري ، الإنصال في مسائل الخلاف ، ج 1: 144.

(2) المصدر السابق.

(3) المصدر السابق ، وانظر : ابن هشام (1987).أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدة المسالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح تأليف : محمد محى الدين عبد الحميد ، ط3، بيروت : دار إحياء العلوم ، ج 1 : 107-109.

(4) الأنباري ، الإنصال في مسائل الخلاف ، ج 1: 144. إذ لم ينسبة الأنباري . وقد جاء في لسان العرب ، ولم ينسبة ابن منظور . والشطير- بفتح الشين - الغريب ، انظر : ابن منظور ، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم (2003). لسان العرب ، تحقيق : عامر أحمد حيدر ، ط1، بيروت : دار الكتب العلمية ، مادة (شطر).

(5) انظر : الأنباري ، الإنصال في مسائل الخلاف ، ج 1: 144.

(6) المصدر السابق ، ج 1: 145.

أما البصريون فلتحروا بقوة مشابهة هذه الحروف الفعل ؛ فهي أشبهه لفظاً ومعنى للتلزم عملها من نصب ورفع ، فالمنصوب مشبه بالمفعول به والمرفوع بالفاعل ، وتقدم المنصوب على المرفوع لهذه الحروف ؛ لتندل على أنها شبه الفعل لا الفعل محافظة على حرفيتها ، فكان تقدم المنصوب على المرفوع تسوية بين الرتب ، فرتبة هذه الحروف المتفرعة عن الفعل مع رتبة تقدم المفعول به على الفاعل المتفرعة عن الأصل ، وهي تقدم المرفوع على المنصوب ليتساوى الفرع بالفرع⁽¹⁾.

ولعل ما ذهب إليه الكوفيون في رافع خبر هذه الحروف بعيد ؛ وذلك يتضح باحتجاجهم بأن هذه الحروف فرع عن أصل ولم تعمل بالخبر ؛لكي لا يُسوّى بين الفرع والأصل ، إذ يبطل ذلك بعمل اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل وله منصوب ومرفوع فتقول : "زید ضارب أبوه عَمْراً ، كما تقول يضرب أبوه عَمْراً"⁽²⁾.

واستدلالهم على ضعفها وإبطال عملها إذا فصل بينها وبين الاسم بشبه جملة ظرفية أو جار و مجرور مرفوض ، فقد عملت لشبيهها الفعل نحو قوله تعالى : { إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِيَّةً } الشعراة: 8؛ فهي قد عملت لنفرعها عن الفعل وقد لزم تقدم المنصوب على المرفوع حتى لا يُسوّى بينهما⁽³⁾ ، أما تقدم شبه الجملة فهو جائز كما يتقدم الخبر - شبه الجملة - على المبتدأ وجوباً⁽⁴⁾.

(1) انظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج1: 145 ، و انظر : المكودي ، شرح المكودي على الألفية ، ج1: 123 - 122.

(2) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج 1: 146 .

(3) انظر : الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج 1: 146.

(4) انظر : أبي العرفان ، محمد بن علي الصبان(19-) . حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد،القاهرة:المكتبة التوفيقية، ج 1 : 306 .

و جاء في شرح قطر الندى "إذا كان الخبر ظرفا ، أو جارا و مجرورا ؛ فإنه يجوز فيهما أن يتوسط ؛ لأنهم قد يتسعون فيهما ما لم يتتوسعوا في غيرهما "⁽¹⁾

ويعلل الشيخ عبد العزيز بن جمعة الموصلي في شرح كافية ابن الحاجب سبب تقديم المنصوب على المرفوع بثلاثة أسباب : " أولا : للتبية على أن عملها فرع على الفعل ، ثانيا : لثلا يتصل بها ضمير المرفوع البارز الذي لا يتصل إلا بالفعل ، ثالثا : لثلا يلتبس بالأفعال لأنها أشبهتها لفظاً و معنى ولا يكفي عدم التصريف فارقا لأن من الأفعال ما لا يتصرف "⁽²⁾.

واحتجاجهم بترافع الخبر والمبدأ مع دخول هذه الحروف عليها ونصب المبدأ ، فلا خلاف من زوال الترافع بينهما ، قولهم : إن الخبر باق على ما ارتفع به قبل دخول هذه الحروف مع زوال العامل ضعيف ؛ لأنه يصبح للخبر عاملان وهذا مستحيل ⁽³⁾.

واستدالهم على ضعف هذه الحروف بأنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به بقول الشاعر : (إنِي إِذْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا) ؛ فيه ضعف من ثلاثة وجوه : أما الأول فهو شذوذ هذا الشاهد ، وقد عرف عن الكوفيين استشهادهم بالشواذ والأخذ بها ، أما الثاني فهو تقدير الخبر المحذوف إذ يصبح السياق (لا تتركني فيهم غريبا إنِي أَذْلُ ، إِذْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِير) وحذف الفعل (أَذْلُ) - وهو الخبر - لدلالة الثاني عليه (إِذْ أَهْلِكَ) ، وهكذا لم تدخل إذن على الخبر ، وأما الثالث فشبهه (إِذْن) بـ (لن) وجعل الجملة موضع الخبر كقولك : (إنِي لَن أَعْبُ). ⁽⁴⁾

ولقد أجاز الفراء (ت 207 هـ) في حديثه عن (إِذْن) ووقوعها مع الفعل المضارع بعد (إِنْ) في المضارع الرفع أو النصب ، وكل منها لغة من لغات العرب مما يدل على شذوذ هذا الاستشهاد واحتقاره بلغة قوم معينة ⁽⁵⁾.

(1) ابن هشام (1997) . شرح قطر الندى وبل الصدى ، تحقيق : محمد خير طعمه الحلبي ، ط 2 ، بيروت : دار المعرفة ، ص 130 ، وانظر : سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قتيل (1988) تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط 3 ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، ج 2: 131 ، وانظر : الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (1984) .الجمل في النحو ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، ط 1 ، إربد : دار الأمل ، ص 52.

(2) الموصلي ، شرح كافية ابن الحاجب ، ج 2 : 636.

(3) الأنباري ، الإنصال في مسائل الخلاف ، ج 1: 146.

(4) المصدر السابق ، ج 1: 144-145.

(5) الأنباري ، الإنصال في مسائل الخلاف ، ج 1: 145.

المسألة الثانية: الخلاف في نصب خبر الحروف المشبهة بالفعل :

أجاز الكوفيون أن تعمل الحروف المشبهة بالفعل النصب لخبرها ثم اختلفوا فيها ، فذهب الفراء (ت207هـ) إلى جواز النصب في (ليت) دون سائر أخواتها⁽¹⁾ ، وخصه الأخفش (ت 211هـ) في (كأنّ و لعلّ و لكنّ)⁽²⁾ ، وأما ابن سلام الجمي (ت232هـ) فذهب إلى جوازه فيها كلها على أنها لغة قوم رؤبة⁽³⁾ ، أما البصريون فلم يجيزوا ذلك وهو مذهب الكسائي (ت189هـ)⁽⁴⁾.

واحتاج الكوفيون بما نقل من كلام العرب كقولهم : "ليت القياس كلها أرجلًا"⁽⁵⁾ ومنه أيضا قول الشاعر :

إذا التفَ جُنْحُ الليل فلتأتِ ولتكنْ خطاك خفافاً إِنَّ حرَاسناً أَسداً⁽⁶⁾

وقول الشاعر:

" يا ليت أيام الصبا رواجاً"⁽⁷⁾

وقول الشاعر:

قادمة أو قلماً مُحرقاً⁽⁸⁾ كأنَّ أذنيه إذا تشوّفاً

(1) انظر : المرادي ، الجنى الداني ، ص492.

(2) المصدر السابق.

(3) انظر : ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ج 1: 424.

(4) انظر : البغدادي ، عبد القادر بن عمر (1981). خزانة الأدب ولب أباب لسان العرب ، تحقيق : عبد السلام هارون ، ط2، القاهرة : مكتبة الخانجي ، ج 10: 234.

(5) المصدر السابق ، ج 10: 236. والشاهد هنا على نصب (ليت) للخبر (أرجل) والقياس جمع قوس، ورجل القوس هو الجزء الذي ينحني عن يسارك عندما ترمي بها .

(6) انظر : السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(1998). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق : أحمد شمس الدين ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ج 1: 431. و نسب إلى عمر بن أبي ربيعة ، وعقب السيوطي على أنه غير موجود في ديوانه ، والشاهد فيه على نصب (إن) للخبر (أسدا).

(7) المالفي ، أحمد بن عبد النور(2005). رصف المباني في شرح حروف المعاني ، أحمد محمد الخراط ، دمشق : مجمع اللغة العربية ، ص298. والشاهد هنا على نصب (ليت) للخبر (رواجا).

(8) انظر : ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ج 1: 347، وانظر : البغدادي ، خزانة الأدب ، ج 10: 237. نسب البيت للعماني الفقيمي ، والشاهد هنا على نصب كأنَّ للخبر (قادما). ومعنى تشوّفاً : انتصبا ، قادما : المفرد من قوادم وهي من أوائل الريش في جنح الطير .

أما البصريون فلم يجيزوا نصب الحروف المشبهة بالفعل لخبرها ، إذ خرجوا هذه الشواهد كلها على حذف الخبر الذي دلّ عليه السياق وهو الأرجح . أما قولهم : (ليت القياس كلها أرجلًا) فيه تخريجان وهما نصب (أرجلًا) على تقدير الخبر المذوف وهو (أجدها) لتصبح المفعول الثاني لل فعل ، أو على تقدير الفعل الناقص (كان) وهو مذهب الكسائي(ت189هـ) ، والتقدير (ليت القياس كلها كانت أرجلًا) ، قياساً على شيوخ هذا التركيب وخاصة في سياق (ليت)^(١) ، ومنه قوله تعالى: { يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ } الحاقة: 27 ، قوله تعالى : { يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفْوَزَ فَوْزاً عَظِيْماً } النساء : 73 ، قوله الشاعر :

يَا لَيْتَهَا كَانَتْ لِأَهْلِي إِبْلًا أَوْ هُرْلَتْ فِي جَدْبِ عَامٍ أَوْ لَا^(٢)

أما تخرير قول الشاعر : (يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَاجِعًا) فهو على أن رواجاً حال والتقدير: "يَا لَيْتَ لَنَا أَيَّامَ الصَّبَا رَوَاجِعًا"^(٣) أو على تقدير "يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا أَقْبَلَتْ رَوَاجِعًا"^(٤)، وهو مذهب سيبويه (ت180هـ) والجمهور ، وذهب الكسائي (ت189هـ) إلى أن تكون (رواجعا) خبراً لل فعل الناقص (كان) والتقدير : (يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا كَانَتْ رَوَاجِعًا)^(٥).

أما تخرير قول الشاعر : (إِنَّ حِرَاسَنَا أَسْدًا) فهو على تقدير الخبر أي (إنَّ حِرَاسَنَا تَلَاقَاهُمْ أَسْدًا) ، و(أَسْدًا) حال منصوب^(٦)، ويصح أيضاً على تقدير (إِنَّ حِرَاسَنَا مَا زَالَوْا أَسْدًا)، فتصبح - أَسْدًا- خبراً منصوباً.

(١) انظر : البغدادي ، خزانة الأدب ، ج 10: 234.

(٢) انظر : ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (وأى). ولم ينسبه ابن منظور ، والشاهد فيه مجيء الفعل الناقص (كان) خبراً.

(٣) البغدادي ، خزانة الأدب ، ج 10: 234.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق ، ج 10: 242.

أما قول الشاعر : (كأنَّ أذنيه إذا تشوَّفاً قادمة) ففيه لحن على الأرجح ، وهذا ما أوردته الروايات المذكورة فيه ، إذ أنسدَه العُماني أمام الرشيد يصف فرسا ، وعلم الحاضرون أنه لحن ولم يصححوه ، فرَدَه الرشيد بقوله : قل : (تخلَّ أذنيه إذا تشوَّفاً) ؛ ليستقيم الشعر⁽¹⁾ ، ويُخرج على حذف الخبر وقادمة مفعول به منصوب فالتقدير : "كأنَّ أذنيه إذا تشوَّفاً يحيكَان قادمة"⁽²⁾.

ولعل ما ذهب إليه البصريون هو الأرجح ؛ وذلك لقبول الحروف المشبهة بالفعل لحذف خبرها إذا دلَّ عليه السياق، كقول الشاعر :

إنَّ مَحَّلًا وإنَّ مُرْتَحَلًا وإنَّ في السُّفُرِ مَا مَضَى مَهَّلًا⁽³⁾

أما المنصوب الثاني - خبر (إن) - الذي احتاج به الكوفيون فقد صح ، ولكنه على لغة قوم بعينها ، فقال الدينوري (ت 282هـ)⁽⁴⁾: إن ليت تنصب الجزاين في لغة بنى تميم ، وذهب ابن سلام الجمي (ت 232هـ) إلى أنها لغة رؤبة وقومه ، ولعل تنصب الجزاين في لغة بنى تميم⁽⁵⁾ كقولك: "لعلَّ زيداً أخانا"⁽⁶⁾ ، ولم ترد الشواهد في نصب الجزاين إلا في أربعة حروف وهي: (إنَّ وكأنَّ و لعلَّ و ليت)⁽⁷⁾ ليقتصر الخلاف على لغة لا قياس عليها لقلة شيوعها.

(1) انظر : البغدادي ، خزانة الأدب ، ج 10 : 237-238.

(2) المصدر السابق ، ج 10: 239.

(3) انظر : الأعشى ، ميمون بن قيس بن جندل (1927). الصبح المنير في شعر أبي بصير ، القاهرة : مطبعة أدلف هلز هوستن ، ص 150 ، وانظر : المالقي ، رصف المباني ، ص 119 ، وانظر : ص 298. ونسب البيت للأعشى ، والشاهد في قوله : (إنَّ محلًا) محفوظة الخبر ، والتقدير (إنَّ لنا في الحياة محلًا وإنَّ لها عنها مرتاحاً).

(4) هو أبو حنيفة أحمد بن داود ، ألف كتاب النبات الذي رتب فيه النباتات على حروف المعجم ، واهتم بكل ما قيل فيها نثراً وشعرًا حتى أواخر القرن الثالث.

(5) انظر : البغدادي ، خزانة الأدب ، ج 10: 235-236.

(6) السيوطي ، همع الهوامع ، ج 1: 432.

(7) انظر : البغدادي ، خزانة الأدب ، ج 10: 242.

المسألة الثالثة : القول في العطف على اسم (إن) بالرفع قبل مجيء الخبر:

منع البصريون العطف على اسم (إن) بالرفع قبل مجيء الخبر ، وأجازه الكوفيون ولكنهم اختلفوا بعد ذلك فذهب أبو الحسن الكسائي (ت 189هـ) إلى جواز العطف سواء أكان الاسم ضميرا لا تظهر الحركة فيه كقولك : (إنك وسيف تدرسان) أم اسمما بشرط الحركة كقولك : (إن خالدا وسيف موجودان)⁽¹⁾ ، أما الفراء (ت 207هـ) فأجاز - إذا لم يتقدم الخبر - أن لا تظهر العلامة الإعرابية كقولك : (إنك وخالد مجتهدان) ؛ وذلك لعدم ظهور العلامة الإعرابية في ضمير المخاطب (ك)⁽²⁾.

واحتاج الكوفيون على صحة ذلك من خلال النقل والقياس ، أما النقل ف قوله تعالى : { إنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالْمُنَصَّارَ } المائدة : 69 . وأما القياس فكما ذكره أبو البركات الأنباري (ت 577هـ) في قوله : "أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع لا ، نحو (لا رجلٌ وامرأةٌ أَفْضَلُ مِنْكَ) فكذلك مع (إن) لأنها بمنزلتها"⁽³⁾ فهم يحملون المتضادات على بعضها ف(لا) للنفي و(إن) للتأكيد ، إذ لا يفرقون بينهما في العمل ، وكان الإجماع على العطف بالرفع بعد تمام الخبر ، فحملوا ذلك على ضده أي قبل تمام الخبر ، وضعف عمل (إن) في الخبر وعدم عملها فيه - في رأيهم - أجاز العطف قبل مجيء الخبر وبعده⁽⁴⁾.

(1) انظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج 1 : 151.

(2) انظر : ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج 1 : 108.

(3) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج 1 : 151.

(4) المصدر السابق.

أما البصريون فذهبوا إلى عدم اجتماع عاملين في الاسم الواحد فلو قلنا : (إِنَّكَ وَعَلَيْكَ ذَاهِبٌ) وجوب رفع (علي) على الابتداء وهو عامل بالخبر ، و(إن) عملت النصب بضمير المخاطب المتصل (ك) وهي أيضاً ترفع الخبر فلذلك لا يجوز العطف بالرفع إلا بعد تمام الخبر الثاني (علي)⁽¹⁾.

و لا يجوز العطف على اسم (إن) بالرفع قبل مجيء الخبر في أي حال ، كما قال ابن مالك في أقواته :

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنْصُوبٍ إِنْ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَ⁽²⁾

واحتاج الكوفيين بقوله تعالى : { إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى } المائدة : 69 . يبطل من ثلاثة وجوه أما الأول ففي التقديم والتأخير، إذ تصبح الآية (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْرَثُونَ وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى كَذَلِكَ)؛ لإظهار مدى رحمة الله عز وجل على عباده الظالمين حتى لو كانوا هودا أو نصارى مع أنهم أشد ظلماً لخروجهم عن الأديان⁽³⁾، أما الوجه الثاني فهو أن تجعل (آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحًا) خبراً للصابئين والنصارى وتضمر مثله للذين آمنوا والذين هادوا ، أما الوجه الثالث فهو أن تعطف الصابئين والنصارى على ضمير الرفع للجماعة في هادوا التي بمعنى (تابوا).⁽⁴⁾

(1) انظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج 1: 152.

(2) المكودي ، شرح المكودي على أقوية ابن مالك ، ج 1: 233.

(3) انظر : ابن الناظم ، أبي عبد الله بدر الدين محمد (2000) . شرح ابن الناظم على أقوية ابن مالك ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، ط 1، بيروت : دار الكتب العلمية ، ص 127.

(4) انظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج 1: 152 - 155.

واحتاج الكوفيين بقول الشاعر :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلَهُ فَإِنِّي وَقَيَارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ⁽¹⁾

على رفع (قيار) بعطفه على محل اسم (إن) قبل مجيء الخبر ، وضعف احتجاجهم يكمن في تقديم الخبر (غريب) واللام المزحلقة لا تتأخر بل تقول (الغريب قiar) ولهذا البيت إجابتان ، أما الأولى فهي : أن تكون الواو للاستئناف وعليه يكون (قيار) قد رفع بالابتداء مع إضمار خبره (موجود) ، أما الثانية فأن يكون (الغريب) خبرا (لقيار) والجملة الاسمية معطوفة على موقع جملة (إن)⁽²⁾ ، وجاء في المحملي لأحمد بن حسن البغدادي (ت 317هـ) أن النصب أجود إذ قال : "وقد نصبه قوم وهو أجود . إنما رفعه لأنه توهم على بُعد الخبر على قول : إنه لغريبٌ وقيارٌ بها "⁽³⁾ .

ولقد ذكر الفراء مجيء (قيار) بالنصب وجوائزه بالرفع لأنه معطوف على ضمير وأنشده بالنصب فائلا:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلَهُ فَإِنِّي وَقَيَارًا بِهَا لَغَرِيبٌ⁽⁴⁾

مما يضعف القول برفع (قيار) ؛ على أنها لغة من لغات العرب ، وهكذا اختلفوا في هذه المسألة ، ونصب الفراء لـ (قيار) وهو معطوف على ضمير يؤكد قوة النصب وضعف ما ذهب إليه الكوفيون.

(1) السنهوري ، علي بن عبد الله بن علي نور الدين(2006). شرح الأجرمية في علم العربية ، تحقيق : محمد خليل عبد العزيز شرف ، ط1، القاهرة : دار السلام ، ج 1: 312.

(2) المصدر السابق ، ج 1 : 312-313. وانظر : الأنباري ، الإنصال في مسائل الخلاف ، ج 1: 153-155.

(3) البغدادي ، أبو بكر بن الحسن بن شفیر النحوی(1987) . المحملي في وجوه النصب ، تحقيق : فائز فارس، ط1، إربد : دار الأمل ، ص104.

(4) الفراء ، معاني القرآن ، ج 1: 311.

المسألة الرابعة: القول في (إن) : أخففة من الثقيلة أم نافية ؟

إذا دخلت (إن) المخففة من الثقيلة على الجملة الاسمية جاز إعمالها عند البصريين خلافاً للكوفيين⁽¹⁾ الذين احتجوا بأن قالوا : "إنما قلنا إنها لا تعمل لأن المشدة إنما عملت لأنها أشبّهت الفعل الماضي في اللفظ ؛ لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف ، وإنها مبنية على الفتح كما أنه مبني على الفتح ، فإذا خفت زال شبهها به ، فوجب أن يبطل عملها"⁽²⁾ و منهم من ذهب إلى إبطال عملها للتفرقة بينها وبين المشدة ؛ لأن المشدة - في رأيهم - من عوامل الأسماء والمخففة من عوامل الأفعال ؛ فينبغي ألا تعمل المخففة في الأسماء كما لا تعمل المشدة في الأفعال ؛ لأن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء ، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال .

أما البصريون فاستدلوا على جواز عملها-على قلة في الأسماء- بقوله تعالى : { وَإِنْ كُلًا لَمَا لَيُوَفَّيْنَاهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ } هود : 111 . وهي "قراءة أهل المدينة" ، ووردت القراءات الأخرى برفع (كل) وإهمال (إن)⁽³⁾ ، إذ لا يجوزون نصب (كلا) بالفعل (ليوفينهم) ؛ وذلك لاتصاله بلام القسم التي تمنعه من العمل فيما قبلها ، ويجدون ذلك خلافاً للقياس إذ قالوا : "ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : (زيدا لأكرمن ، وعمرأ لأضربين) فتنصب زيدا بـ (لأكرمن) و عمرـ بـ (لأضربيـن) فكذلك هـا هنا : لا يجوز أن يكون (كلا) منصوبا بـ (ليوفينهم)".⁽⁴⁾

(1) انظر : ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعرايب ، ج 1: 34.

(2) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج 1: 159.

(3) أبو الفتوح ، محمد شريف(1993) . التركيب النحوي وشواهد القراءة ، القاهرة : مكتبة الشباب ، ج 1: 367.

(4) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج 1: 159.

وأجازوا دخولها على سائر الأفعال"⁽¹⁾.

واستدل البصريون على امتناع مجيء (لما) بمعنى (إلا) ؛ وذلك لمخالفة القياس إذ قالوا : "لو جاز أن تجعل (لما) بمعنى (إلا) لجاز أن يقال : ما قام القوم لما زيدا ، وقام القوم لما زيدا ، بمعنى إلا زيدا "⁽²⁾

ويعلل أبو البقاء العكّري (ت616هـ) سبب فساد رأي الكوفيين بقوله : " لا يجوز أن يكون بمعنى (ما) ، وأن ينصب (كلا) بفعل مقدر"⁽³⁾ ؛ وذلك لو قدر من جنس المذكور بعدها فسد المعنى ، لأنه يصير : (ما يوفي كلاً أعمالهم) ، وإن قدرتُه من غير جنسه ذهب معنى القسم في (النوفينهم) ، إذ يصبح التقدير (ما نهل كلا) ؛ لأن (لما) لا تكون بمعنى (إلا) في غير القسم⁽⁴⁾.

وإثبات عمل (إن) المخفة من الثقلة في هذه الآية كان كفيلا في إبطال ما جاء به الكوفيون من وجهة نظر البصريين ، ولو أردنا القول بقول الكوفيين والأخذ بالمتضادات فقد ثبت عملها عمل ليس بقوله تعالى : {إِنَّ الَّذِينَ تَذَعُونَ مِنْ ذُنُونَ اللَّهِ عَبَادًا أَمْتَلُكُمْ} الأعراف : 193. والترحير : (إن) نافية عاملة عمل ليس ، و(الذين) : اسمها ، و(عبدًا) : خبرها منصوب ، (أمثال) : نعت منصوب.

ومن كلام العرب ما سمع من أهل العالية : "إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية"⁽⁵⁾ ، وجاءت مهملة وعاملة بقولهم : "إن قائم وأصله ، إن أنا قائم ، وسمع إن قائما"⁽⁶⁾.

(1) انظر : المرادي ، الحسن بن قاسم(1992). الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، ط1، بيروت : دار الكتب العلمية ، ص209.

(2) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج 1: 160.

(3) العكّري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (1995) . الباب في علل البناء والإعراب ، تحقيق : غازي مختار طليمات ، بيروت : دار الفكر المعاصر ، ج 1: 221.

(4) المصدر السابق.

(5) ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعرب ، ج 1: 34. أهل العالية ما فوق نجد إلى تهامة ، وما وراء مكة وما ولاها.

(6) المصدر السابق.

وجواز عملها نافية - على التضاد - يُحيّز عملها مؤكدة في اعتقادنا ، وما جاء في كتاب الله وتنزيله ومن كلام العرب على استعمال (إن) عاملة خير دليل على جواز عملها المقترب بسياقها ومعناها الذي يُراد منها.

ولتعدد القراءات القرآنية والمحافظة على شكل كتابة القرآن الكريم النابع من الوازع الديني دور مهم في تعدد الوجوه الإعرابية لهذه الآية ، إذ جاء خلاف القراء في قوله تعالى : {إِنْ هَذَا نَسَاحِرَانِ} طه : 63 . و "قرأ أبو عمرو {إنْ هذين لساحرانِ}" ، واحتاج أنه بلغه عن بعض أصحاب محمد - صلى الله عليه وسلم - أَنَّه قال : إنَّ فِي الْمَصْحَفِ لَهْنَ وَسْتَقِيمَهُ الْعَرَبُ⁽¹⁾ ، وذكر الفراء (ت 207هـ) في كتابه (معاني القرآن) أيضاً اختلاف القراء في هذه الآية فقال : "قال بعضهم : هو لحن ولكن نمضي عليه لئلا نخالف الكتاب"⁽²⁾ ، ويقول أيضاً عندما سئلت عنها سيدتنا عائشة - رضي الله عنها - فقالت : "يا ابن أخي هذا كان خطأ من الكتاب"⁽³⁾ .

و جاء في المُحْلَى أنَّ ابن عباس قال : "إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ اسْمُهُ أَنْزَلَ الْقُرْآنَ بِلْغَةٍ كُلَّ حِيٍّ مِّنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ فَنَزَّلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ بِلْغَةِ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ ، لِأَنَّهُمْ يَجْعَلُونَ الْمُتَنَّى بِالْأَلْفِ فِي كُلِّ وِجْهٍ مَرْفُوعًا ، فَيَقُولُونَ : رَأَيْتُ الرِّجَالَنِ ، وَمَرَرْتُ بِالرِّجَالَنِ ، وَأَتَانِي الرِّجَالَنِ ، إِنَّمَا صَارَ كَذَلِكَ ، لِأَنَّ الْأَلْفَ أَخْفَى بَنَاتَ الْمَدِّ وَ الْلَّيْنِ"⁽⁴⁾ .

وهكذا تختلف وجوه الإعراب فيها فأما الآية الأولى بقراءة من قرأ {إنْ هذين لساحرانِ}، فلا خلاف يظهر في عمل(إن)، ولكنه يظهر في قراءة من قرأ {إنْ هذان لساحرانِ} وقراءة حفص بتخفيف (إن) وقراءة "ابن كثير إلا أنه شدد نون (هذان)"⁽⁵⁾

(1) الفراء ، معاني القرآن ، ج 2: 183.

(2) المصدر السابق .

(3) المصدر السابق .

(4) البغدادي ، المُحْلَى في وجوه النصب ، ص 106.

(5) ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعرايب ، ج 1: 35.

ولتعدد اللهجات دور أيضاً في تعدد الوجوه الإعرابية لهذه الآية فيجوز عمل (إن) على أنّ (هذان) اسم منصوب علامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف منع ظهورها التعذر ؛ "لأنّ هناك لهجة عربية تُنسب إلى عدة قبائل منها : بلحارث بن كعب وختعم وزبيد ، وكنانة تستعمل المثنى بالألف دائماً"⁽¹⁾ ولعل قبول السياق للتأويل كان سبباً في تعدد الوجوه الإعرابية لهذه الآية إذ جاز الإهمال على تأويل الكوفيين ليصبح (ما هذان إلا ساحران) ويخرج على إهمال (إن) : (إن) نافية لا محل لها من الإعراب ، و(هذان) مبتدأ مرفوع بالألف، و(ساحران) خبر المبتدأ ، ويجوز أن تأتي (إن) حرف جواب لا محل له من الإعراب . وبوجه آخر قد تكون (إن) ، ليست حرفاً ينصب المبتدأ ويرفع الخبر ولكنها حرف جواب لا محل له من الإعراب بمعنى (أجل)⁽²⁾.

وهكذا يظهر أثر السياق في الحكم على عمل (إن) أو إهمال عملها لتقدير حيناً الوجهين وحياناً يستوجب وجهاً واحداً كما في قوله تعالى : {وَإِنْ كُلُّا لَمَّا لَيُوقِنُهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالُهُمْ} هود : 111 . فهنا وجب العمل ، ووجب الإهمال فيما سمع من قول العرب : "إنْ قائمُ لأنْتَ"⁽³⁾ ، لتبطل حجة الكوفيين في تعميم الإهمال كما اتضح عمل (إن) على قلة شيوخ ذلك .

(1) ياقوت ، النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم ، ص 89.

(2) المصدر السابق . والتخرير

(3) ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأغاريب ، ج 1: 35.

المسألة الخامسة: الخلاف في عمل (أن) المخففة من الثقيلة:

اختلف النحاة في عمل (أن) المخففة من الثقيلة، فذهب البصريون إلى جواز إعمالها بشروط ولم يجز ذلك الكوفيون، وهذا ما نص عليه المرادي (ت 749 هـ) في كتابه (الجني الداني) فقال : "مذهب الكوفيين في (أن) المخففة أنها لا تعمل لا في الظاهر ولا في مضمر وقد أجاز سيبويه أن تلغي لفطا، وتقديرا ، فلا يكون لها عمل" ⁽¹⁾ وينفي الفراء (ت 207 هـ) سماعه تخفيف (أن) عند العرب ⁽²⁾.

استدلّ الكوفيون على عدم عمل (أن) المخففة بزوال مشابهتها الفعل من حيث البنية الثلاثية ، فبرأيهم : أنها تدرج تحت عوامل الأفعال فلا تعمل في الأسماء⁽³⁾، وذكر الفراء في معانٍ القرآن في حديثه عن (أن) في سورة الجن {وَأَلْوَ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لِأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً عَدْقَأْ} الجن : 16 . أنه " ينبغي لمن كسر أن يحذف أن من لو ؛ لأن (أن) إذا خفت لم تكن حكاية إلا ترى أنك تقول : أقول لو فعلت لفعلت ، ولا تدخل (أن)"⁽⁴⁾ وذهب الجوهرى (ت 393 هـ) إلى إهمالها بقوله : "إنها تحذف كثيرا بعد لما ، وبين (لو) والقسم نحو : والله أن لو قام زيد قمت"⁽⁵⁾ .

أما البصريون فاحتجوا بقولهم : إنها أشبّهت الفعل فعملت ، والفعل يعمل إذا حُذف أحد حروفه وذلك ما أورده السيرافي (ت 368 هـ) في (شرح أبيات سيبويه) ، بعد إنشاده:

وَمُعْتَدِ فَظْ غَلِيظِ الْقَلْبِ كَانْ وَرَيْدَيْهِ رَشَاءِ حَلْبِ⁽⁶⁾

والشاهد فيه على عمل (أن) المخففة النصب لاسمها و (وريديه) و(رشاء) : خبرها مرفوع بالألف لأنه مثنى ، و(حلب) : مضاف إليه مجرور . والرشاء : الحبل ، والحلب : البئر .

(1) المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ص 219.

(2) انظر : السنهوري ، شرح الآجرورية في علوم العربية ، ص 318.

(3) انظر : الأنباري ، الإنصال في مسائل الخلاف ، ج 1: 159.

(4) الفراء ، معانٍ القرآن ، ج 3: 192.

(5) القوجوي ، محمد بن مصطفى القوجوي شيخ زاده (1997). شرح قواعد الإعراب لابن هشام ، تحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة ، بيروت : دار الفكر المعاصر ، ص 121.

(6) انظر : السيرافي ، أبي محمد يوسف بن المرزبان (1996) . شرح أبيات سيبويه ، تحقيق: محمد الريح هاشم ، ط 1، بيروت : دار الجيل ، ج 2: 69.

ذهب سيبويه (ت180هـ) إلى أن الكاف في (كأن) هي زائدة على (أن)، وتحفيض (كأن) لم يغير من أصل عملها، وكذلك الفعل لا يتغير عمله بحذف أحد حروفه كقولك : (ق) وإن لم يقض، وأعتقد أن السيرافي (ت368هـ) قد اتبعه؛ إذ شرح أبياته ونقل رأيه⁽¹⁾. وهذا ما ذهب إليه الجمهور ولكنهم اشترطوا أن يكون اسمها ضمير شأن مضمرا خلافاً لسيبوبيه (ت180هـ)⁽²⁾، إذ ذهب إلى أنه يجب أن لا يكون اسمها ضمير شأن، كقوله تعالى: {وَنَادِيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْبَيَا} الصافات: 104. فأجاز أن تكون مخففة واسمها ضمير المخاطب المقدّر⁽³⁾ أي أنت يا إبراهيم. أما عمل (أن) المخففة فقد ثبت على قلة وال الصحيح في ما استشهدوا به من شعر العرب على عمل (أن) مخففة واسمها غير ضمير الشأن - معظم ذلك - كان ضرورة شعرية، ومنه قول الشاعر:

فَلَوْ أَنْتَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَالِتِنِي فِرَاقِكِ لَمْ أَبْخَنْ وَأَنْتِ صَدِيقٌ⁽⁴⁾

والشاهد فيه على عمل (أن) المخففة من الثقلة، واسمها ضمير المخاطب(ك)، وخبرها الجملة الفعلية (سالتنى فراقك). ومنه أيضاً قول الشاعر على رواية النصب:

وَيَوْمًا تُلَاقِنَا بُوَاجِهِ مُقَسِّمٍ كَانْ ظَبِيَّةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ⁽⁵⁾

والترحير على أن (كأن) مخففة من الثقلة وهي عاملة، و(ظبية) اسمها وخبرها محذوف، والجملة الفعلية مبنية في محل نصب نعت، والتقدير: "كانَ ظبية عاطية إلى وارق السلم هذه المرأة".

ومنه أيضاً :

بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ التَّمَالَا⁽⁶⁾

والشاهد فيه على عمل (أن) باسمها ضمير المخاطب (ك)، وخبرها (ربيع) وهو اسم ظاهر.

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 2: 140، و انظر: السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ج 2: 69.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 3: 165-167.

(3) الخطاب، محمد بن محمد الرعيني (1995). الكواكب الدرية شرح الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل على متنمية الأجرافية، دمشق: دار الفكر، ص 276.

(4) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1: 166، وانظر: الموصلي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 2: 652. ولم ينسب البيت معظم النهاة والمحققون.

(5) انظر: المكودي، شرح المكودي على ألفية ابن مالك، ج 1: 241. وتعددت الأقوال في نسبةه، فنسب إلى باعث بن صريم البشكري، وأرق بن علياء البشكري، و كعب بن أرق.

(6) البغدادي، خزانة الأدب ولب ألباب لسان العرب، ج 10: 382. ونسب البيت لجنوب بنت عامر الهذلية ترثي أخاها الملقب عمرا (ذا كلب).

أما استشهاد سيبويه (ت180هـ) بقوله تعالى : {وَنَادَيْنَا أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَقْتَ الرُّؤْيَا} الصافات : 104. فهو ضعيف ؛ لأننا نجد الخطاب متضمنا في النداء ولعل تأويل ضمير الشأن أولى ؛ وذلك لتعظيم نداء الله عز وجل ؛ لما يتضمن من أهمية بالغة لسيدنا إبراهيم عليه السلام، فحن نعرف قصة ابنته مع ولده سيدنا إسماعيل عليه السلام ، وجاء النداء تفريجا عن مهنة سيدنا إبراهيم في ولده ، فحق له تلك الع神性 والله أعلم.

وقد ذكر الفارسي (ت377هـ) الفرق بين (أن) التي تتصب الفعل و(أن) المخفة من الثقلية في التعليقة على كتاب سيبويه فقال : "(علمت) (موضع تثبيت وإيجاب فيقع بعده (أن) لأنها أيضا للثبيت والإيجاب ، و(أن) التي تتصب الفعل لا تكون للثبيت أبدا ، فلو وقع بعد (علمت) لكان كالنفيض"⁽¹⁾ ، وعقب حديثه بتخصيص أكثر حيث جعل جواز النصب والرفع حسب المعنى المراد بعد (ظننت ، وحسبت ، وخلت ، ورأيت) ، وجاء في كتاب السبعة في القراءات خلاف في قراءة قوله تعالى : {وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً} المائدة : 71. فقرأ " ابن كثير ونافع وابن عامر (أن لا تكون) في النصب وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي : (أن لا تكون) رفعا ولم يختلفوا في رفع فتنة⁽²⁾ ، ل تستدل على وجود لغتين من خلال القراءات ، وذكر أبو البقاء العكّري (ت616هـ) تعليلا للعمل وحجة على قول الكوفيين : زوال الشبه لحذف أحد حروفها إذ قال : "أن المخفة إذا ولها فعل وحذف اسمها لا يخلو من عوض ، والعوض هو (قد ، والسين ، وسوف ، ولم ، ولا ، وليس)"⁽³⁾ .

(1) الفارسي ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي(1990). التعليقة على كتاب سيبويه ، تحقيق : عوض بن حمد القزوzi ، الرياض : جامعة الملك سعود ، ج2: 275.

(2) ابن مجاهد(1972). السبع في القراءات ، تحقيق : شوقي ضيف ، القاهرة : دار المعرف ، ص247 .

(3) العكّري ، اللباب في علل البناء والإعراب ، ج 1: 221.

ونقل لنا ابن الناظم (ت 686هـ) في شرحه على ألفية ابن مالك شرحاً لها أكثر وضوحاً، فاشترط أن يأتي بعدها فعل متضمن دعاء ومنه قراءة نافع⁽¹⁾ لقوله تعالى : { والخامسة أن غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِن كَانَ مِن الصَّادِقِينَ } النور : 9. والتخرير (أن) مخففة من الثقيلة ، و(غضب) اسمها منصوب ، و(عليها) : شبه الجملة هي الخبر ، أو متعلقة بالخبر المحذوف وتقديره (واقع). بكسر الصاد في (غضب) ، أو فعل غير متصرف ك(ليس) أو متصرف مفصول بـ (قد) أو نفي بـ (لا أو لن) أو حرف تنفيسي (س ، سوف) أو (لو)، ويشترط في خبرها أن يكون جملة اسمية أو فعلية.⁽²⁾

وهكذا يتضح جواز عمل (أن) المخففة من الثقيلة من خلال القراءات ، فكان ما ذهب إليه الجمهور من إعمالها على قلة - باعتقادنا - أدق قولًا وأرجح ميزانا .

(1) ابن مجاهد ، السبع في القراءات ، ص247.

(2) انظر : ابن الناظم ، شرح ابن الناظم على الألفية ، ص130 - 131.

المسألة السادسة : القول في عمل (كأن) المخففة من الثقيلة :

ذهب الكوفيون إلى أنَّ (كأن) المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم ؛ وذلك لزوال شبهها بالفعل من حيث اللفظ⁽¹⁾ ، أما البصريون فحملوها على (إن) وأجازوا عملها⁽²⁾. واستدلَّ الكوفيون بقول الشاعر :

وَيَوْمًا تُلَاقِنَا يَوْجِهٍ مُقْسَمٍ كَانْ ظَبِيَّةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ⁽³⁾

وقد رویت (ظبيبة) بالكسر والنصب والرفع ، وخرجه النهاة بالكسر على أنَّ (الكاف) حرف جر و(أن) زائدة بين الجار وال مجرور ، وظبيبة اسم مجرور بالكاف ، والجملة الفعلية (تعطُو) في محل جر نعت والنصب على أنَّ (كأن) مخففة من الثقيلة وهي عاملة ، و(ظبيبة) اسمها وخبرها مذوق ، والجملة الفعلية في محل نصب نعت، والتقدير : (كأنْ ظبيبة عاطية إلى وارق السلم هذه المرأة). والرفع على أنَّ (كأن) حرف تشبيه مخفف واسمها مذوق، و(ظبيبة) خبرها ، والتقدير (كأنها ظبيبة)⁽⁴⁾. وأما البصريون فذهبوا إلى أنَّ الحرف الذي يعمل لشبهه بالفعل لا يتأثر عمله إذا خفف ، واستدلُّوا بقول الشاعر :

وَمَعْتَدِ فَظٌّ غَلِيظٌ الْقَلْبِ كَانْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءُ حَلَبِ⁽⁵⁾

(1) انظر : الأنباري ، الإنصال في مسائل الخلاف، ج1: 159-168 ، و انظر : البغدادي ، خزانة الأدب ، ج10: 392 ، وانظر : ابن هطيل ، جمال الدين علي بن محمد بن سليمان بن أحمد(2008). عمدة ذوي الهمم ، تحقيق : شريف عبد الكريم النجار ، ط1، عمان : دار عمار، ص195.

(2) انظر : الأنباري ، الإنصال في مسائل الخلاف ، ج1: 159.

(3) المصدر السابق، ج1: 164. هذا البيت من الطويل، وقد نسبه الأنباري لزيد بن أرقم، ونسبة ابن هشام إلى باعث بن صريم. انظر : شباره ، علي سليمان (2005). نيل الأربع في الجمع بين (قطر الندى) و (شذور الذهب) لابن هشام، ط1، بيروت : مؤسسة الرسالة ناشرون، ص183. ونسبة ابن مالك في آفيته إلى ابن صريم اليشكري، وانظر : عيد، محمد(1990). نحو الألفية شرح معاصر و أصيل لألفية ابن مالك، القاهرة : مكتبة الشباب، ص 258. ونسبة سيبويه أيضا إلى ابن صريم اليشكري ، انظر : سيبويه ، الكتاب ، ج 2: 134 ، وانظر : السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ، ج 1: 434.

(4) انظر : الأنباري ، الإنصال في مسائل الخلاف ، ج1: 164 ، وانظر: الصيداوي ، يوسف الصيداوي(1999). الكفاف ، دمشق : دار الفكر ، ج1: 489-491.

(5) انظر : الأنباري ، الإنصال في مسائل الخلاف ، ج 1: 161. نسب البيت جماعة من النهاة إلى رؤبة بن العجاج ، والشاهد فيه على عمل (كأن) المخففة النصب لاسمها (وريديه) ، والرفع لخبرها (رشاء).

وقد روى سيبويه (ت 180 هـ) البيت بالنصب وقال : " وينصبون في الشعر إذا اضطروا بـ (كأنْ) إذا خفوا ، يريدون معنى كأنَّ بالتشديد ولم يريدوا الإضمار "(1) ، وأما قول الشاعر :

ووجهُ مُشرقُ النَّهْرِ كأنْ ثدياه حُقان⁽²⁾

فوجب إضمار اسم (كأنْ) ، والتخرير على أنَّ اسمها ضمير الشأن (محذوف) ، والتقدير (كأنْ ثدياه حُقان)⁽³⁾.

وما ذهب إليه الكوفيون من زوال مشابهة (كأنْ) الفعل فهو ضعيف ؛ وذلك لشبهها الفعل لفظاً ومعنى⁽⁴⁾ ، واللفظ أيضاً لم يزل كلُّه ؛ إذ أشبَّهَ فعل الأمر الذي ماضيه رباعي مضعف كقولك : (أعدَّ - أعدَّ - أفلَّ - أفلَّ) ولم يفقد عمله بعد تغيير اللفظ .

واستشهادهم بقول الشاعر: (كأنْ ظبيَّةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ) ، ضعيف ؛ وذلك لعدم ثبات نسبته فقيل : إنَّه لزيد بن الأرقم ، وقيل : لباعث بن صريم اليشكري وقيل : لكعب بن أرقم⁽⁵⁾ ، وتعدد الروايات في (ظبيَّة) أيضاً يضعفه ، إذ رويت بالجر والنصب والرفع ، فلا يُحتاج به.

والأرجح هو عمل (كأنْ) ؛ فتخفيض اللفظ ليس حجة تُبطل العمل ، وفي اعتقادي أنَّ روایة (ظبيَّة) بالنصب هي الأرجح ، إذ خفت (كأنْ) للضرورة الشعرية ، فمن خلال الاستقراء لم ترد مخففة في القراءات القرآنية أو كلام العرب من غير الشعر ليعزز ما ذهنا إليه والله أعلم.

(1) انظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج 1: 161.

(2) انظر : سيبويه ، الكتاب ، ج 2: 135. والبيت بلا نسبة وقد رواه سيبويه بنصب فقال : "كأنْ ثدييه حُقان".

(3) انظر : المصدر السابق.

(4) انظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج 1: 168.

(5) انظر : المكودي ، شرح المكودي على ألفية ابن مالك ، ج 1: 241.

المسألة السابعة: الخلاف في عمل الحروف المشبهة بالفعل بعد اتصالها بـ (ما) الكافية :

اختلف العلماء في عمل (إنّ وأخواتها) بعد اتصالها بـ (ما) الزائدة ، فانقسموا إلى عدة مذاهب . أما المذهب الأول فهو منع عمل الحروف المشبهة بالفعل بعد اتصالها بـ (ما) الزائدة وجوازه في (ليت) وعليه سيبويه(ت 180هـ)، وهو رأي الجمهور ⁽¹⁾، وذهب الخليل (ت 175هـ) إلى أن (إنّما) بمنزلة فعل ملغى كقولك : (أشهد لخالد أفضل منك) فيرفع خالد على الابتداء⁽²⁾. أما المذهب الثاني فهو جواز عملها فيها كلها كقولك : (إنّما محمداً صائم) وعليه الكسائي(ت 189هـ)⁽³⁾، أما المذهب الثالث فهو جواز عملها في (ليت، ولعلّ وكأنّ) وعليه الزجاج (ت 311هـ) وابن السراج (ت 316هـ)⁽⁴⁾ أما المذهب الرابع فهو وجوب العمل في (ليت ولعلّ) ولا يجوز في غيرهما العمل وعليه الفراء (ت 207هـ)⁽⁵⁾.

واستدلّ سيبويه على جواز عمل (ليت) دون أخواتها بقول النابغة :

قالت: ألا ليئما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه فقد⁽⁶⁾

والشاهد هنا بقوله : (ليئما هذا الحمام لنا) بنصب الحمام على أنه بدل من اسم الإشارة (هذا).

(1) انظر : المبرد ، أبي العباس محمد بن يزيد (1999). المقضب ، تحقيق : حسن حمد ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ج 1: 622 ، وانظر : ابن هطيل ، عمدة نوي الهمم ، ص 202، و انظر : الصناعي ، سابق الدين محمد بن علي بن أحمد بن يعيش (1991) . التهذيب الوسيط في النحو ، تحقيق : فخر صالح سليمان قدارة ، بيروت : دار الجيل ، ص 126، وانظر : ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ج 1: 433-434.

(2) انظر : سيبويه ، الكتاب ، ج 3: 130.

(3) الزامل ، الشيخ علي بن محمد(2011). شرح ألفية ابن مالك ، ط 1، الرياض : دار التدميرية ، ج 1: 470.

(4) ابن عصفور،شرح جمل الزجاجي ، ج 1: 433.

(5) انظر : البغدادي ، خزانة الأدب ، ج 10: 252.

(6) انظر : الذبياني ، النابغة (1911) . ديوان النابغة الذبياني ، نقلًا عن ديوان الشعراء الخمسة ببعض تصرف وتنقح، القاهرة : مطبعة الهلال ، ص 36 ، وانظر : الخطاب ، الكواكب الدرية ، ص 271-273. والبيت للنابغة قاله في الزرقاء .

إذ لم يفارق (ليت) عملها بالأسماء بعد اتصالها بـ (ما) الزائدة ، أما أخواتها فيفارقها الاختصاص إذ تدخل على الجملة الفعلية⁽¹⁾ كقولك (لعلما يأتي علي) ، قوله تعالى : {إِنَّمَا يَحْشُى اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ} فاطر : 28 . والشاهد في قوله تعالى : (إنما يخشى) وهو خروج (إن) عن اختصاصها بالأسماء بعد اتصالها بـ (ما) الكافة ، قوله تعالى : {أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَّادًا وَأَنْكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ} المؤمنون : 115 . والشاهد هنا في قوله تعالى : (أنما خلقناكم) ، قوله تعالى : {كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ} الأنفال : 6 . والشاهد هنا في قوله تعالى : (أنما يساقون) ، قول الشاعر : "لَكَمَا أَسْعَى لِمَجِدِ مؤْلِلٍ"⁽²⁾ ، قول الشاعر :

أَعْدَ نَظَراً يَا عَبْدَ قَيسٍ لِعَلَمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحَمَارَ الْمَقِيدَا⁽³⁶⁾

أما (ليتما) فلم يأت بعدها الفعل في كتاب الله ولا في كلام العرب فقط ، وهذا يؤكّد بقاء اختصاصها بالأسماء وعملها فيها بعد اتصالها بـ (ما) الزائدة مما يرجح ما ذهب إليه الجمهور.⁽⁴⁾

أما الكسائي (ت 189هـ) فأجاز عمل الحروف المتشبهة بالفعل كلها بعد اتصالها بـ (ما) الزائدة قياساً على عمل (ليت) ، كقولك : (أنما علياً مسافر)⁽⁵⁾.

(1) انظر : ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ج 1 : 434 - 435.

(2) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ج 1 : 434 ، وانظر : الخطاب ، الكواكب الدرية ، ص 269. المؤثل : عريق الأصول و الشاهد في قول الشاعر : (لَكَمَا أَسْعَى).

(3) انظر : ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ج 1: 491 ، وانظر الأصفهاني ، أبا الفرج الأصفهاني (2002) ، الأغاني ، تحقيق : إحسان عباس ، بيروت : دار صادر ، ج 8 : 45 - 46.البيت لفرزدق يهجو به جرير بأفتح قول ويتهكم بعد قيس وهو رجل من قبيلة عدي بن جندب ، إذ قال جرير عدة أبيات أعجبت الناس وتناشدوها ، فقال لهم جرير أنكم بابن القين - وهو لقب الفرزدق - وقد قال : (أعد نظرا) ، فلم يلبثوا أن جاءهم قول الفرزدق هذا البيت وبعده :

حَمَارٌ بِمَرْؤَتِ السُّحَامَةِ قَارِبٌ وَظِيفَيْهِ حَوْلُ الْبَيْتِ حَتَّى تَرَدَّدَا

وأما شاهد هذا البيت ففي قوله : (لعلما أضاءت).

(4) ابن عصفور،شرح جمل الزجاجي ، ج 1 : 435.

(5) الزامل ، شرح ألفية ابن مالك ، ج 1 : 470.

و ما ذهب إليه الكسائي (ت 189هـ) ضعيف ، لعدم مجبيه في كتاب الله وكلام العرب، ولا يصح القياس أيضا على (ليت) ؛ فهي لم تفارق الاختصاص بعد اتصالها بـ (ما) الزائدة كما فارقته أخواتها . والناظر لما في قول ابن مالك (ت 672هـ) :

وَوَصَلْ (ما) بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلٌ إِعْمَالَهَا وَقَدْ يُبْقِيُ الْعَمَلُ⁽¹⁾

قد يفسّر ظاهر قوله : (وقد يبقى العمل) على جواز العمل في الحروف المشبهة بالفعل كأنها، وال الصحيح جوازه في (ليت) وقد تفيد التقليل على الأرجح⁽²⁾.

أما الزجاج (ت 311هـ) وابن السراج (ت 316هـ) فاحتاجا بأن قلا : إنـ (ليت ولعلـ وـكـأنـ) تعمل النصب فيما بعدها بعد اتصالها بـ (ما) الزائدة وهو أقوى من (إنـ وـأـنـ وـلـكنـ) لأنـها غيرت معنى الابتداء ، إذ صـيرـت المعنى إلى التشبيه والتمني والترجي ، بخلاف (إنـ وـأـنـ وـلـكنـ) التي حافظت على معنى الابتداء بعد اتصالها بـ (ما) الزائدة⁽⁴⁾ ، فجاز النصب في قوله : (لـعلـما الشـمـسـ تـغـرـبـ) أي : (أـرـتـجـيـ غـرـوبـ الشـمـسـ).

ولعل الأرجح ما ذهب إليه الجمهور ، وأما الآراء الأخرى فهي بعيدة عن الصواب؛ وذلك من وجهين ، أما الوجه الأول فهو سماع العرب ، إذ لم يرد في وكلام العرب نصب الحروف المشبهة بالفعل لاسمها بعد اتصالها بـ (ما) الزائدة ، وإن كان ما رواه الكسائي (ت 189هـ) من وكلام العرب بحسب اسمها صحيحا ، فهو قليل وعلى الأرجح يختص بلهجة دون غيرها ، وما فهم من قول ابن مالك (ت 672هـ) :

وَوَصَلْ (ما) بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلٌ إِعْمَالَهَا وَقَدْ يُبْقِيُ الْعَمَلُ

(1) انظر: ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، ص 124 - 125 ، وانظر: طربوش، ياسين(2008). مسالك التراث في النحو والصرف ، تحقيق : سماح عثمان حمشو ، دمشق : دار قتبة ، ج 2: 975-977.

(2) انظر : الزامل ، شرح ألفية ابن مالك ، ج 1: 470-471.

(3) انظر : ابن هطيل ، عمدة ذوي الهم ، ص 202.

(4) انظر : ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ج 1: 434.

صحيح إذا فهم ظاهره ، ولكن الأرجح أن قوله : (قد يبقى العمل) يفيد تخصيص العمل لأحدها؛ ف(قد) تفيد التقليل مما يرجح الرأي الأول⁽¹⁾ وهو مذهب الجمهور ، وما ذهب إليه الزجاج (ت311هـ) في خروج (ليت ولعل وكأن) عن معنى الابتداء ، فما القول في (لكن) التي أفادت الاستدراك؟ ونحن نعرف أن الاستدراك يعطي معنى مخالفًا لما قبله كقولك : (الكتاب مفيد ولكنه صعب) وهذا ليس ابتداءً خالصا كما هو معروف ؛ فالابتداء (الخالص) لا يعتمد على ما قبله ، أما الوجه الثاني فهو مخالفتها لقياس فجميع هذه الحروف يتسع حيز استخدامها لينتقل من الجملة الاسمية إلى الجملة الفعلية كقولك : (إئمَا يلْعَبُ الْأَطْفَالُ بِهِدْوَهُ)⁽²⁾ ، ما عدا (ليت) فهي باقية على اختصاصها بالأسماء فلم يتسع عملها بعد اتصالها بـ (ما) زائدة فجاز عملها .

وأما قول النابغة :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه فقد

ففيه روایتان إحداهما برفع (الحمام) وفيه تخریجان ، أما التخريج الأول فعلى أنّ الحمام بدل مرفوع من اسم الإشارة (هذا) وعليه تكون (ما) زائدة كافة للعمل.⁽³⁾

(1) انظر : الزامل ، شرح ألفية ابن مالك ، ج1: 471.

(2) انظر : السامرائي ، فاضل صالح(2000).معاني النحو ، ط1، عمان : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ج1: 327 - 325.

(3) انظر : دعسين ، محمد عبد الملك بن عبد السلام (2006).منحة الملك الوهاب بشرح ملحمة الإعراب ، تحقيق : سميرة طارق صالح بن ثعلب ، ط1، عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع ، ص371 ، وانظر : الخطاب ، الكواكب الدرية، ص272.

أما التخريج الثاني فعلى أنّ (ما) نكرة تامة محلّ اسم الحروف الشبيهة بالفعل ،
فقولك : (إنّما على مسافر) أي : (إنّ أمراً على مسافر).
أما الرواية الثانية فهي بنصب (الحمام) على أنها بدل من اسم الإشارة (هذا) ، وبهذا
تسمى (زائدة) غير كافية ، فنجد استخدام (ما) الكافية أكثر شيوعاً من كونها غير كافية ، وهكذا
نجد أنّ الأصل في هذه الأحرف ألا تعمل النصب بعد اتصالها بـ (ما) الكافية باستثناء (ليتما)
لملازمتها الأسماء ، فامتناع دخولها على الجملة الفعلية فارق لها عن أخواتها اللواتي ثبت
دخولهنّ كقولك : وإنّما يعمل الصالحون ، وإنّما تعمل الخير ، وكأنّما تعطى الحياة ، ولعلّما
يأتي على ، ولم تدخل (ليتما) على جملة فعلية فقط ؛ فلا يقاس عليها لتنفرد في العمل⁽²⁾.

(1) السخاوي ، علم الدين بن علي بن محمد (2008) . المفضل في شرح المفصل ، تحقيق : يوسف الحشكى ، عمان : وزارة الثقافة ، ص152.

(2) المصدر السابق ، وانظر : المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ص395-396 ، وانظر : الخطاب ، الكواكب
الدرية ، ص272-273 ، وانظر : الزامل ، شرح ألفية ابن مالك ، ج1: 471 ، وانظر : الصنعاني ، التهذيب الوسيط
في النحو ، ص126-127 ، وانظر : دعيسين ، منحة الملك الوهاب بشرح ملحة الإعراب ، ص370-371 ، وانظر :
ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ج1: 433-435.

المسألة الثامنة: الخلاف في كسر همزة (إن) في بداية جملة القسم :

اتفق العلماء على وجوب كسر همزة (إن) في كل موقع لا تؤول فيه مع اسمها وخبرها بمصدر⁽¹⁾ ، وذهب الزجاج(ت 340هـ) إلى أنها تكسر في أربعة مواقع : أما الأول : ففي الابتداء الصريح كقولك : (إن الصلاة تنتهي عن المنكر) ، وأما الثاني : فإذا دخلت لام الابتداء على خبرها وكانت (إن) مسبوقة بأحد أفعال القلوب ، فلو كانت مفتوحة كسرت بسببيه كقولك : (أعلم أنك ذاهب)⁽²⁾ ، ومع دخول اللام تصير (أعلم إنك لذاهب) ، أما الثالث : فمجيئها بعد القسم كقولك : (والله إن الصدق حق) وفيه خلاف ، أما الرابع : فمجيئها محكية القول كقولك : (قال: إن الكذب مكشوف)⁽³⁾.

أما الخلاف الحاصل في مجيء (إن) في جواب القسم ، فهو مشروط بعدم وجود اللام المزحفة في خبرها فإن وجدت وجب الكسر بالاتفاق ك قوله تعالى : {وَالْعَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي حُسْنِ الْعَصْرِ إِنْ لَمْ تَجِدْ كَانَ الْخَلَفُ كَوْلُكَ} (والله إن الصدق منج) ، فذهب البصريون إلى وجوب كسر همزة (إن) ، أما الكوفيون فاختلقو بين الوجوب والجواز ، فذهب الكسائي (ت 189هـ) إلى جواز الفتح ، وذهب الفراء(ت 207هـ) إلى وجوبه⁽⁴⁾ ، واستدلوا بقول الشاعر:

أو ٰحْلَفِي بِرَبِّكَ ، الْعَلِيُّ أَنِّي أَبُو ذِيَالِكَ الصَّبِيُّ⁽⁵⁾

والشاهد فيه قوله : (أني أبو ذيالك الصبي) بفتح همزة (أن) والتخرير على تأويل أن مع اسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جر مذووف ، والتقدير : (أو تحلفي على كوني أبو لها الصبي) . وأما الكسر فعلى أنـ (إن) واسمها وخبرها جملة لا محل لها من الإعراب ، وهي جواب القسم.

(1) المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ص 404.

(2) هنا تؤول بمصدر في محل نصب مفعول به لل فعل (ظن) ، كأنك قلت أعلم ذهابك .

(3) انظر : الزجاجي ، أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق(1984). الجمل في النحو ، تحقيق : علي توفيق الحمد ط 1، إربد : دار الأمل ، ص 58 ، وانظر : الرمانى ، أبي الحسن علي بن عيسى(1981). معانى الحروف ، تحقيق : عبد الفتاح إسماعيل شبلي ، ط 2، جدة : دار الشروق ، ص 109-110. وفيه توسيع في الابتداء.

(4) انظر : المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ص 412-413 ، وانظر : الزجاجي ، الجمل في النحو ، ص 58.

(5) انظر : أبي العرفان ، حاشية الصبان ، ج 1: 433 ، وانظر : المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ص 413. البيت من الرجز ، ونسبة إلى رؤبة بن العجاج .

واستدلوا أيضاً بالقياس فتقول : (أشهد أنك ذاہب)⁽¹⁾ , و(أشهد) هنا بمنزلة القسم كما قال سيبويه (ت180هـ) : "أشهد لعبد الله خير من زيد ، كأنك قلت : والله لعبد الله خير من زيد"⁽²⁾ ، ويقول المبرد (ت285هـ) : إن تقدير الجملة بعد (أشهد) بتقدير حرف جر (على أو الباء) فهو قلت : أشهد أنّ علياً صادق ، كأنك قلت : أشهد (على أنّ ، أو بأنّ) علي صادق ، ويعلل ذلك بقوله : إذا حذف حرف الجر فهم المعنى وحذفه حسن ، وهو يقيس ذلك على قوله تعالى : {وَاحْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ} الأعراف : 248. أي : من قومه ، والشاهد هنا هو حذف حرف الجر (من) لوضوح المعنى . وعلى تركيب جملة الصلة كقولك : (الذي رأيت زيد) فتحذف الهاء من الفعل والأفضل إثباته لأنّه الأصل أي : (الذي رأيته) ليستدلّ على ما ذهب إليه⁽³⁾ .

أما البصريون فذهبوا إلى أن (إنّ) هنا واقعة في بداية جملة جواب القسم ، إذ لا يأتي الاسم الذي بموقعها إلا مرفوعاً على الابتداء ، فقلوا عليه موقع (إنّ) كقولك : (والله إنّ العلم مفيد) فالعلم مرفوع على الابتداء قبل مجيء (إنّ) لتلتزم الكسر⁽⁴⁾ .

واستدلوا على وجوب كسر همزة (إنّ) من خلال السماع فلم يرد سوى الكسر بعد القسم كقولك : (تالله إنّ أباك راحل) ، إذ قال ابن خروف (ت 610هـ) : " لم يسمع فتحها بعد اليمين ، ولا وجّه له"⁽⁵⁾ .

أما ما جاء به الكوفيون فهو ضعيف ، وذلك لضعف قياسهم كما عبر عنه سيبويه إذ قال : " لو قال : أشهد أنت ذاہب ولم يذكر اللام لم يكن إلا ابتداءً ، وهو قبيح ضعيف"⁽⁶⁾ .

(1) الزجاجي ، الجمل في النحو ، ص58 ، وانظر : الإشبيلي ، أبا بكر الزبيدي الإشبيلي النحوي (2011). الواضح ، تحقيق : عبد الكريم خليفة ، ط2، عمان : دار جليس الزمان ، ص273.

(2) سيبويه ، الكتاب ، ج:3-146-147.

(3) المبرد ، المقضب ، ج:1:605.القياس هنا على جواز إضمamar الضمير، والاحتجاج برأيه هنا؛ لأنّه على مذهب الكوفيين في هذا الموضع فأجاز الفتح.

(4) الزجاجي ، الجمل في النحو،ص56 ، وانظر: ابن هشام،أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج:1: 103.

(5) المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ص413، وانظر : ابن خروف ، أبا الحسن علي بن محمد بن علي الإشبيلي (1995). شرح كتاب سيبويه المسمى تنقیح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، تحقيق : خلیفة محمد خلیف بدیری ، ط1، منشورات كلية الدعاة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي ، ص236.

(6) سيبويه ، الكتاب ، ج:3:151.

واستشهادهم بقول الشاعر :

أو تَحْلِفي بِرَبِّكَ، الْعَلِيِّ أَنِّي أَبُو دَيْلَكَ الصَّبَّيِّ

ضعيف أيضاً ، إذ روي هذا البيت بالكسر أيضاً ، مما يضعف قوة الاحتجاج به ، وفي هذه الرواية جاء على تأويل حرف الجر المذوق أي : (بأنني) ، ويفع القسم على الشاعر نفسه ، أما الرواية بالكسر فهي جواب القسم⁽¹⁾ ؛ ليتضح دور المعنى المراد المؤثر في شكل كتابة همزة (إن) ، فالخلاف هنا يرتكز على المعنى ، فهم يتفقون على وجوب الكسر إذا كانت الجملة ابتداءً ؛ ليقتصر الخلاف على فهم المعنى المراد من التركيب .

(1) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج 1: 358.

المسألة التاسعة: الخلاف في كسر همزة (إن) بعد (حيث):

اختلف العلماء في كسر همزة (إن) بعد حيث ، فأوجب البصريون كسر همزة (إن) بعد حيث (خلافاً للكوفيين ، إذ يجزون الفتح بعدها ، وهو مذهب الكسائي (ت 189هـ)⁽¹⁾).

ويستدلّ البصريون - على وجوب إضافة (حيث) للجمل⁽²⁾ - ، بما نقل من كتاب الله ، قوله تعالى : {سَنَسْتَدِرُّ جُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ} الأعراف:182. والشاهد في قوله تعالى : (حيث لا يعلمون) إذ جاءت الجملة الفعلية في موقع جر بالإضافة. إذ لم تضف إلا إلى الجمل⁽³⁾، أما الكوفيون فاستدلوا بقول الشاعر :

وَنَطْعَنُهُمْ حَيْثُ الْكَلَى بَعْدَ ضَرِبِهِمْ بِبِيِضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيْ الْعَمَائِمِ⁽⁴⁾

إذ يؤولون عليه جملة (أن) وما وصل بها بموقع المفرد ؛ وعليه جاز فتح همزة(أن)⁽⁵⁾.

والأرجح ما ذهب إليه البصريون ، إذ يظهر ضعف حجة الكوفيين من عدة وجوه : أما الوجه الأول فهو شذوذ هذا الشاهد⁽⁶⁾ ، وأما الوجه الثاني ، فهو عدم اكتمال المعنى بإضافة المفرد وحده كقولك : (جلست حيث الرجل) ، فمثل هذا يوحي للمتلقي تمام المعنى بمكان الرجل ، كأنه قال : (حيث الرجل موجود) لتلتزم إضافتها إلى الجمل ، أما الثالث فهو استشهادهم بقول الشاعر : (حيث لي العمامئ) وقد روی البيت برفع (لي) وجراها ، ليضعف الاستشهاد به

(7)

(1) انظر: الخضري, محمد بن مصطفى بن حسن (1995) . حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على شرح ألفية ابن مالك, تحقيق: يوسف محمد الباقي , بيروت : دار الفكر ج 1:130، وانظر: المرادي الجنى الداني,ص407، وانظر: ابن هشام,أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك,ج 1: 101.

(2) انظر: الخضري, حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على شرح ألفية ابن مالك,ج 1: 132.

(3) انظر :أبابالعرفان, حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك,ج 1: 428.

(4) انظر: عبد الحميد,محمد محبي الدين,عدة المسالك إلى تحقيق أوضاع المسالك , وهو الشرح الكبير بين ثلاثة شروح,بيروت:المكتبة العصرية,ج 3:126.البيت من الطويل وهو بلا نسبة ، والشاهد في قوله : (حيث لي) إذ أضاف المصدر (لي) إلى حيث.

(5) النسابي, علي محمود(2004).الكامل في النحو والصرف , ط 1, القاهرة:دار الفكر العربي, ج 1: 204.

(6) عبد الحميد, عدة المسالك إلى تحقيق أوضاع المسالك,ج 3: 126 - 127.

(7) انظر: المصدر السابق.

المسألة العاشرة : الخلاف في خبر (ليت) في قوله : (ليت شعري):

اختلف العلماء في خبر (ليت) كما في قوله : (ليت شعري) فذهب المبرد(ت285هـ) والزجاج(ت311هـ) إلى أن جملة الاستفهام بعدها هي الخبر كقولك : (ليت شعري هل تعود الأيام)⁽¹⁾ وذهب الأعلم الشنتمري (ت 476هـ) إلى جواز مجئه اسمًا مفرداً ظاهراً كقولك: (ليت شعري مهاجر)⁽²⁾، وذهب البصريون والجمهور إلى أن الخبر مذوف وجوباً وتقديره (ليت شعري حاصل)⁽³⁾.

واستدل المبرد (ت 285هـ) بقول الشاعر :

ألا لَيْتَ شَعْرِيْ كَيْفَ حَادِثٌ وَصَلْهَا وَكَيْفَ تُرَاعِيْ وُصْلَةَ الْمُتَغَيِّبِ⁽⁴⁾

على أن المصدر (شعري)⁽⁵⁾ ملغى ، وجملة الاستفهام في موقع رفع الخبر ، والتقدير" ليت علمي واقع بكيف حادث وصلها"⁽⁶⁾، وأما الأعلم(ت476هـ) فأجاز مجيء الخبر اسمًا مفرداً ظاهراً وأجاز حذف جملة الاستفهام أيضاً ، واستدل بقول الشاعر :

لَيْتَ شَعْرِيْ مَسَافِرَ بْنَ أَبِي عَمِّ رُوِّ وَلَيْتَ يَقُولُهَا الْمَحْزُونُ⁽⁷⁾

على حذف الاستفهام بعد (ليت شعري) ومجيء الخبر مفرداً ، وتقدير الاستفهام : "ليت شعري أنجتمع أم لا" . وروي بنصب (مسافر) أو رفعه ، وفي رواية النصب يكون (مسافر) منادي منصوباً ، و(ابن) مضاف إلى ما هو كالعلم لشهرته به.⁽⁸⁾

(1) انظر : السيوطي ، همع الهوامع ، ج1:436.

(2) انظر : البغدادي ، خزانة الأدب ، ج10:464. هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان.

(3) انظر : السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج2:148 ، وانظر : البغدادي ، خزانة الأدب ، ج10:464.

(4) انظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج10:464 ، وانظر : الرمانی ، معاني الحروف، ص113. شعري : المصدر من الفعل أشعر أو شعرت فتفقول : شعرت به شعراً وهي بمعنى العلم والفتحة.

(5) انظر : السيوطي ، همع الهوامع ، ج1:436. البيت من الطويل ، وقد نسب إلى أمرى القيس.

(6) المصدر السابق.

(7) انظر : البغدادي ، خزانة الأدب ، ج10:463. المصدر السابق ، ج10:464.

أما البصريون فذهبوا إلى أن خبر قوله : (ليت شعري) مذوق وجوباً يفسره الكلام كقول الشاعر : "ألا ليت شعري كيف حادث وصلها" وعليه يكون المصدر المضاف إلى ياء المتكلم (شعري) اسمًا لـ (ليت) والخبر مذوق تقديره (حاصل) وموقع جملة الاستفهام مبني في محل نصب مفعول به للمصدر المضاف إلى فاعله (شعري)⁽¹⁾ وهو الأرجح.

وأما ما ذهب إليه المبرد (ت 285هـ) والزجاج (ت 311هـ) فيه نظر ؛ لعدم اكتمال المعنى إذا جعلنا جملة الاستفهام هي الخبر ، قوله : (شعري هل يعود أَحْمَد) ، إذ لا يفهم الكلام دون تقدير المذوق ، لأن الربط بين المبتدأ والجملة الطلبية منعدم⁽²⁾ ، وأما الثاني فهو مخالفة القياس فلا يجوز أن تقول على الابتداء (أَحْمَد هُل عَاد زِيد)⁽³⁾ فأَحْمَد ليس مبتدأ بل منادي والأداة مذوقة أي : يا أَحْمَد.

وما ذهب إليه الأعلم (ت 476هـ) من جواز مجيء الخبر اسمًا ظاهراً - في رواية الرفع - كقول الشاعر : "ليت شعري مسافرُ بن أبي عمرو" ضعيف ؛ لأن (مسافر) منادي مبني على الضم ، والخبر مذوق لدلالة السياق عليه⁽⁴⁾ ، وتخريجه النصب بعيد أيضًا إذ جعل (مسافر) يحل محل مفعول المصدر (شعري) على تأويل (شعري خبر مسافر) أي : (ليتني أعلم خبره) فحذف (الخبر) وحل محله المضاف (مسافر)⁽⁵⁾.

(1) انظر : السيوطي ، همع الهوامع ، ج 1: 436.

(2) انظر : البغدادي ، خزانة الأدب ، ج 10: 464.

(3) انظر : السامرائي، معاني النحو ، ج 1: 303.

(4) انظر : السيوطي ، همع الهوامع ، ج 1: 436. والنقدير "ليت شعري بهذا ثابت أو موجود" وعلة حذفه لأنه بمعنى ليتني أشعر ، والجملة التي بعده سدت مسد المذوق .

(5) انظر : البغدادي ، خزانة الأدب ، ج 10: 464.

و ما ذهب إليه من جواز حذف جملة الاستفهام فيه نظر ، إذ وردت روایتان في البيت
الذي يليه أما الرواية الأولى فهي :

بُوركَ الْمِيْتَ الْغَرِيْبُ كَمَا بُوْ رِكَ عُصْنُ الرَّيْحَانِ وَالزَّيْتُونِ⁽¹⁾

وأما الرواية الثانية فهي :

أَيُّ شَيْءٍ دَهَاكَ أَمْ غَالَ مَرَآكَ وَهُلْ أَقْدَمَتْ عَلَيْكَ الْمَنُونُ⁽²⁾

ففي الرواية الأولى : قد تكون على حذف أداة الاستفهام للضرورة الشعرية فكانه قال:
(لبيت شعري أمسافر بن أبي عمرو؟) وشيوخ مجيء الاستفهام بعدها يقول ذلك ، وأما الرواية
الثانية : فهي تؤكد مجيء جملة الاستفهام الواقعة موقع المفعول للمصدر (شعري) ولكنه
اعتراض بجملة النداء (مسافر بن أبي عمرو) والجملة الاسمية (لبيت يقولها المحزون)⁽³⁾ ، وهو
الأرجح .

(1) انظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج 10: 463.

(2) المصدر السابق .

(3) المصدر السابق ، ج 10: 463 - 464 ، وانظر : السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج 2: 148.

المسألة الحادية عشرة : الخلاف في أصلية (إن) على (أن) :

اختلف العلماء في أصلية (إن) على (أن) أو العكس ، فمنهم من ذهب إلى أن (إن) هي الأصل ومنهم من ذهب إلى أن (أن) هي الأصل ، ومنهم من جعل كلاً منها أصلاً وحدها⁽¹⁾.

فثمة ثلاثة آراء في هذه المسألة ، وأما الرأي الأول فهو أن تكون (إن) هي أصل (أن) ومن أصحاب هذا المذهب سيبويه (ت180هـ) والمبرد (ت285هـ) وابن السراج (ت316هـ) فقد تبين ذلك من خلال كتابه (الكتاب) إذ جعل (إن و أن) بمنزلة الحرف الواحد وذلك من خلال ترتيبهما فتصدرت (إن) على (أن) ، وحرصه على فهم الفرق بينهما لأن (إن) عامل مختص بالأسماء فقد قال : "سألت الخليل فقلت : ما معنهم أن يقولوا : أحقا إِنَّك ذاهب على القلب ، كائناً قلت : إِنَّك ذاهب حقا ، وإنك منطلق حقا ؟ فقال : ليس هذا من مواضع إن ؛ لأن إن لا يبدأ بها في كل موضع"⁽²⁾ ونستدل من روایته على أصلية (إن)، وهذا مذهب العُکبَرِي (ت616هـ) فاستدل على أصلتها بثلاثة وجوه ، أما الأول فهو أنها تفيد في الجملة معنى واحداً وهو التوكيد أما المفتوحة فهي تفيد التوكيد وتعلق ما بعدها بما قبلها ، وأما الثاني فهو شبه (إن) المكسورة بالفعل أكثر من (أن) ؛ لأن (إن) عاملة غير معمول فيها كال فعل أما (أن) فهي عاملة ومعمول فيها ، بخلاف (إن) لأنها كالمفرد ، والمفرد أصل المركب ، وأما الثالث فهو أن (أن) وجلتها بمقام الاسم بخلاف (إن) لأنها مستقلة بنفسها⁽³⁾ .

(1) انظر : العُکبَرِي ، اللباب في علل البناء والإعراب ، ج1: 224، و انظر : المرادي ، الجنى الداني ، ص403-404.

(2) سيبويه ، الكتاب ، ج3: 135.

(3) انظر : العُکبَرِي ، اللباب في علل البناء والإعراب ، ج1: 224.

ولقد أضاف المرادي (ت947هـ) إلى ما استدل به العُكْري (ت616هـ) على أصلية (إنـ) ، فقال : إنـ (أنـ) المفتوحة تصير مكسورة بعد حذف ما تتعلق به ، كقولك : (علمت أنـ السماء صافية) ، وبعد الحذف تصبح (إنـ السماء صافية)⁽¹⁾.

أما الرأي الثاني فذهب بعض النحاة إلى أنـ (أنـ) هي الأصل ، فاستدلوا إلى أنـ عدد الحروف المشبهة بالفعل خمسة كما ذهب إليه سيبويه (ت180هـ) والمبرد (ت285هـ) لا ستة ، لأنـ (أنـ) و (إنـ) حرف واحد والفرق بينهما في موقعهما داخل السياق و(إنـ) فرع من (أنـ)⁽²⁾ ، ولعل استدلالهم ارتكز على أصل تركيب (لكنـ) من (لكنـ) و (أنـ) ، وعليه قد تأصلت وسادت (أنـ) على أخواتها .

أما الرأي الثالث فذهب الصناعي (ت680هـ) إلى أنـ عدد هذه الحروف ستة وفصل بين (إنـ) و (أنـ) ، ولعل هذا الفصل للفرق التي تميزت بها (إنـ) على (أنـ) وأهم هذه الفروق هو استقلال (إنـ) بجملتها واستغنائها عما قبلها ، بخلاف (أنـ) التي تعد هي وجملتها صلة لما قبلها⁽³⁾ .

(1) انظر : المرادي ، الجنى الداني، ص404.

(2) انظر : السيوطي ، همع الهوامع ، ج1: 425.

(3) انظر : الصناعي ، التهذيب الوسيط ، ص125.

أما القول في أصالة (أن) على (إن) فيه نظر ، فلو أزلنا ما تتعلق به (أن) لعادت لأصلها وهي (إن) ، وأما ما استدلوا به من تركيب (لكن) فيه نظر أيضا ؛ لبساطتها فهي حرف نادر البناء⁽¹⁾، لثبتت أصالة (إن) والله أعلم.

وأما ما ذهب إليه الصناعي (ت 680هـ) من جعل هذه الحروف ستة فهو ضعيف أيضا ، إذ اتضح أن (إن) حرف واحد و(إن) هي الأصل ، أما شكل الهمزة فهو مقترب بالسياق كقولك : (قل : إن الصدق منجاة) فتكسر الهمزة لابتداء الكلام بها ، واستقلالها عما قبلها بخلاف (أن) التي تأتي مع جملتها لتحمل محل المفرد كقولك : (أظن علياً ذاهباً) على تأويل (أظن ذهاب علي) ، فالسياق هو من ألزم شكل الهمزة لـ (أن) لتصبح إداحهما أصلاً للأخرى ، وعليه تعدد الحروف المشبهة للفعل خمسة لا ستة كما ذهب .

والصحيح من هذه الآراء ما ذهب إليه سيبويه (ت 180هـ) والجمهور ، إذ تبين أن (إن) هي أصل (أن) ، وقال ابن هشام (ت 761هـ) :

وَفِرْعُهَا أَنْ بفتح الهمزة وَعَمِلَتْ رَفِعاً وَنَصْبًا كالتِّي

وَمِنْ هُنَّا خَفَفَ أَنْ وَإِنَّا بِالفتح حَسْرُهَا إِذَا كَائِنَا⁽²⁾.

(1) انظر : المرادي ، الجنى الداني ، ص 617.

(2) انظر : ابن هشام ، مغني اللبيب ، ج 1: 55.

فشيوع استعمال (إن) عند العرب أكسبها هذه الأصالة ، إذ كانت أكثر استعمالاً من (أن)، ولعل ذلك من توسعهم في الابتداء ، فـ (إن) حرف ابتداء يصح أن يبتدأ بها في أي حال بخلاف (أن) التي تعتمد على ما قبلها من كلام ؛ فهي صلة له .

وقد ذهب الزمخشري (ت 538هـ) إلى أن (أئمـا) تقييد الحصر قياساً على (أئمـا) مستدلاً بقوله تعالى : {قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَهُنَّ أُنَّمْ مُسْلِمُونَ} الأنبياء : 108 . والمعنى : ما أُوحى إلي في أمر الربوبية إلا التوحيد ، لا الإشراك ؛ لـ تستدل على أصالة (إن) من قياسه⁽¹⁾ ، ولعل (إن) قد اكتسبت هذه الأصالة لـ مشابهتها الفعل فهي عاملة غير معمولة ، ولو حذف ما تتعلق به (أن) لـ عادت إلى أصلها⁽²⁾ ، فـ عدم ثباتها على حالها وتغييرها حسب سياقها جعلها فرعاً للأصل (إن) والله أعلم .

(1) انظر : ابن هشام ، مغني للبيب ، ج 1: 55-56.

(2) انظر : المرادي ، الجنـى الدـاني ، ص 403-404.

المسألة الثانية عشرة : القول في زيادة لام الابتداء في خبر (لكن) :

استدلّ الكوفيون بقول الشاعر :

يَلْوُمُونِي فِي حَبٍ لِيلِي عَوَادْلِي وَلَكِنِي مِنْ حُبُّهَا لِعَمِيدٍ⁽¹⁾

على دخول لام الابتداء في خبر (لكن) ، ومنعه البصريون.⁽²⁾ وذهب الكوفيون إلى أنّ الأصل في (لكن) (إنّ) زيدت عليها (لا والكاف) فصارت كلها حرفاً واحداً ، واستدلّوا أيضاً بالقياس على قبول (إنّ) للزيادة ودخول اللام عليها كقول الشاعر:

لَهُنَّكِ مِنْ عَبْسَيَّةٍ لَوْسِيمَةٍ عَلَى هَنَوَاتٍ كاذِبٍ مَنْ يَقُولُهَا⁽³⁾

وفي (لهنّك) ثلاثة آراء : أما الأول فهو أن يكون أصل (لهنّك) هو (إنك)- اللام لام التوكيد المفتوحة - وهي هنا جاءت مخالفة لأصل تركيبها الموجب تأخيرها للخبر كقولك : (إنّ علياً لقائم) ، إذ لا يجوز اقتراح مؤكدين ولكن مع إبدال الهمزة في (إنّ) بالهاء ظن أنها كلمة غير (إنّ) ، ونسب هذا الرأي لسيبويه⁽⁴⁾ ، ونسب أيضاً لسيبويه الرأي الثاني وهو قوله : (لهنّك) بمعنى (والله إنك) فحذف واو القسم ولام التعريف والألف في (لاه) والهمزة في (إنّ) . ونسبة أبو البركات الأنباري إلى الفراء⁽⁵⁾ ، وال الصحيح أنّ الأول هو مذهب سيبويه ، وذهب إلى أنها لغة من لغات العرب كقولهم : هرقـتـ أـيـ : أـرـقـتـ ، وـماـ جـاءـ بـهـ السـخـاوـيـ(تـ 643ـهـ)ـ هو مذهب الفراء⁽⁶⁾ ، وذلك لما عرف عن الكوفيين باعتدالهم بظاهر الكلام . أما الثالث فهو أن أصل (لهنّك) لاهـ إـنـكـ بـمعـنـىـ : وـالـلـهـ إـنـكـ فـحـذـفـتـ الـأـلـفـ مـنـ (ـلاـهـ)ـ وـالـهـمـزـةـ مـنـ (ـإنـ)ـ فـصـارـتـ (ـلهـنـكـ)ـ ، وـنـسـبـ هـذـاـ الرـأـيـ لـمـفـضـلـ⁽⁷⁾.

(1) انظر : البغدادي ، خزانة الأدب ، ج 10: 36-364، وانظر : السخاوي ، المفضل في شرح المفصل ص 162. وقد روى هذا البيت بعدة روایات منها قول الشاعر : (ولكنني من واجد لكميد) وهذه رواية الفراء ، ولم يذكره كاماً إلا ابن عقيل. ويروى (لكنني من حبها لكميد) ، وعقب الأنباري بأن هذا البيت لا يعرف أوله ولا قائله ، انظر : الأنباري ، الإنصال في مسائل الخلاف ، ج 1: 173. والشاهد على مجيء اللام في الخبر (لعميد) في قوله : (لكنني من حبها لعميد).

(2) انظر : الأنباري ، الإنصال في مسائل الخلاف ، ج 1: 169.

(3) انظر : الأنباري ، الإنصال في مسائل الخلاف ، ج 1: 170 ، وانظر : السخاوي ، المفضل في شرح المفصل ، ص 163.

(4) انظر : الأنباري ، الإنصال في مسائل الخلاف ، ج 1: 170 .

(5) انظر : السخاوي ، المفضل في شرح المفصل ، ص 163.

(6) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 3: 150.

(7) انظر : الأنباري ، الإنصال في مسائل الخلاف ، ج 1: 170 .

ويستدلّ الكوفيون أيضاً بقبول الحروف للإضمار أو الحذف من أولها وآخرها ، كقبول أسماء الإشارة للإضمار كقولك : (هذا وهؤلاء) ، وقبول (ما) الاستفهامية لحذف ألفها من آخرها كقولك : (لم ذهبْتَ؟) ، وك قوله تعالى : {وَإِنِّي مُرْسِلٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاطِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ} النمل : 35 . وممّا سمع من كلام العرب قولهم : (كم مالك؟) ، إذ ذهبوا إلى أنها (ما) زيدت عليها (الكاف) ، ثم كثُر استخدامها فحذفت ألفها من آخرها وسُكنت ميمها.⁽¹⁾

واستدلوا أيضاً على أثر التركيب في تغيير حكم العمل ، إذ قالوا : إنـ (هلـ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ولكنـها إذا رُكبت مع (لاـ) دخلت معنى التحضيض ، فجاز أنـ يعمل ما بعدها فيما قبلها فتقول : (جهادـا هـا أطعـمتـ) ؛ وذلكـ لتغيير تركيبـها ، وكذلكـ في تركيبـ (لنـ) ، إذ يرونـ أنها مركبةـ منـ (لاـ وـ أنـ) فجازـ عملـهاـ فيماـ قبلـهاـ⁽²⁾. وذهبـواـ إلىـ أنـ الأصلـ فيهاـ (إنـ)ـ وذلكـ لجوازـ العطفـ علىـ مكانـ (لكـنـ)ـ كماـ يجوزـ فيـ (إنـ)⁽³⁾.

أما البصريـونـ فمنعـواـ دخـولـ الـلامـ فيـ خـبرـ (لكـنـ)ـ ؛ـ وـذـلـكـ لـعدـمـ التـيقـنـ منـ الـلامـ فـهيـ إـماـ أنـ تكونـ لـامـ التـأـكـيدـ أوـ لـامـ القـسـمـ ؛ـ إذـ لاـ يـصـحـ المعـنىـ عـنـ دـخـولـ لـامـ التـأـكـيدـ فيـ خـبرـهاـ ؛ـ فـهيـ مـخـالـفةـ لـمعـنىـ (الـاستـدرـاكـ)ـ الـذـيـ تـفـيـدـ (لكـنـ)ـ ،ـ أـمـاـ (إنـ)ـ فـيـجـوزـ دـخـولـ لـامـ التـأـكـيدـ فيـ خـبرـهاـ لـاتـفـاقـ معـناـهـماـ ،ـ وـانـفـقـتـ أـيـضاـ مـعـ لـامـ القـسـمـ ؛ـ وـذـلـكـ لـوقـوعـ (إنـ)ـ فيـ جـوابـ القـسـمـ وـالـلامـ كـذـلـكـ ،ـ أـمـاـ (لكـنـ)ـ فـهيـ لـاـ تـدـخـلـ فيـ جـوابـ القـسـمـ فـلـاـ ثـقـاسـ عـلـيـهـماـ⁽⁴⁾.

(1) انظر: الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج:170 - 172.

(2) المصدر السابق ، ج:173.

(3) المصدر السابق ، ج:175.

(4) المصدر السابق ، ج:173.

أما ما ذهب إليه الكوفيون من جواز دخول لام الابتداء في خبر (لكن) كقول الشاعر :
 (ولكني من حبها لعميد) ، فهو شاذ ، ولا يصح القياس عليه ؛ فالقياس كما نعرف على المطرد الشائع ، ولكن الكوفيين يجيزون ذلك ؛ فهم لا يفرقون بين الشاذ والشائع في الاحتجاج لضعف رأيهم ⁽¹⁾.

ودخول لام الابتداء في خبرها ممتنع ؛ لاختلاف المعنى فاللام للتأكيد و(لكن)
 للاستدرال ⁽²⁾ ، وهكذا تكون اللام زائدة ، كما جاءت زائدة على قراءة من قرأ قوله تعالى : { إِنَّا
 أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ } الفرقان: 20. والشاهد في مجيء اللام زائدة في خبر (أن) (ليأكلون) ⁽³⁾ ، وفي قول الشاعر:

أُمُّ الْحُلِيسِ لِعَجُوزٍ شَهْرَبَةٍ تَرْضَى مِنَ الْحَمِ بَعْظَمِ الرَّقَبَةِ ⁽⁴⁾

والشاهد في دخول اللام الزائدة على خبر المبتدأ (العجز) ، إذ زيدت للضرورة ، وقد قيست عليها اللام الداخلة على خبر (لكن) .

ومن جهة أخرى لم يُسمع من كلام العرب مجيء اللام في خبر (لكن) إذا كان شبه جملة ⁽⁵⁾ لضعف احتجاجهم ، إذ من المحتمل أن تكون (اللام) قد دخلت في خبر (إن) في قول الشاعر : (ولكني من حبها لعميد) فأصل قوله (ولكن إني من حبها لعميد) ؛ وذلك على جعل الضمير المنفصل كالمتصل كقول العرب : (جعلك) أي جعل لك قوله تعالى : { إِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبُّكُمْ } الكهف : 38 . أي (لكن أنا هو الله ربِّي) فنفت حركة همزة (أنا) إلى نون (لكن) لتصبح (لكننا) ثم أدمغنا ؛ لتسهيل اللفظ. ⁽⁶⁾

(1) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج 1: 173، وانظر : السحاوي ، المفضل في شرح المفضل ، ص 162 ، وانظر : النسائي ، الكامل في النحو ، ج 1: 208 - 209.

(2) الصناعي ، التهذيب الوسيط في النحو ، ص 130 ، وانظر: السامرائي ، معاني النحو ، ج 1: 315 - 321.

(3) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، الشرح الكبير ، ج 1: 430.

(4) انظر : المصدر السابق. ونسب إلى عنترة بن عروس من موالي ثقيف.

(5) انظر : المصدر السابق.

(6) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، الشرح الكبير ، ج 1: 430.

وما استشهد به الكوفيون من قول (إن) لزيادة اللام والهاء كما في قول الشاعر :

لَهُنَّكِ مِنْ عَبْسَيَّةٍ لَوْسِيمَةٍ عَلَى هَنَوَاتٍ كَاذِبٍ مَنْ يَقُولُهَا⁽¹⁾

فقد تكون على لهجة من لهجات العرب ، إذ وردت كلمات كثيرة أبدلت همزتها هاءً كقول بعض العرب : (هرفت الماء ، أي : أرفقت الماء) و (هرحت الدابة ، أي : أرحت الدابة) ، ولهذا جاز دخول لام الابتداء في خبرها لتغيير صورتها⁽²⁾.

وقولهم : إنـ الحروف قابلة للإضمار أو الحذف من أولها وأخرها ، كقبول أسماء الإشارة لإضمار الألف⁽³⁾ فهو ضعيف ، إذ يقتصر على كلمات بعينها دون غيرها فلا يقاس عليه ، فالالأصل في القياس على الكلام المطرد الشائع ، وما ذهبوا إليه من تركيب (لكن) من (إن) زيدت عليها (لا و الكاف) ، فهو ضعيف ؛ لتركيب ثلاثة حروف وجعلها حرفا واحدا⁽⁴⁾ ، وأما استدلالهم بتركيب (لن) من (لا وأن) وعملها فيما قبلها⁽⁵⁾ ، فيه نظر فـ (لن) حرف غير مركب ، ولو كانت مركبة فلا يجوز أن يعمل ما بعد (لن) فيما قبلها كقولك : (أما الصدقة فلن أقطع) ، إذ نصب (الصدقة) بالفعل المضارع (أقطع) ، وهذا لا يجوز في (إن).⁽⁶⁾

(1) انظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج 1: 170.

(2) انظر : المصدر السابق ، ج 1: 174.

(3) انظر : المصدر السابق ، ج 1: 175.

(4) انظر : المرادي ، الجنى الداني ، ص 618.

(5) انظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج 1: 173.

(6) المصدر السابق ، ج 1: 175.

وأما احتجاجهم في تغيير العمل مع تغير التركيب كقولهم في (هـا) ، إذ جاز أن يقال:
 (محمدـا هـا أكرمتـ) فهو ضعيف ، فاختلاف المعنى الحاصل بعد التركيب قد أجاز ذلك ، فمعنى
 (هلـ) الاستفهام ومعنى (هـا) التخصيص ، بخلاف (لـكـ) ؛ فهي حرف غير مركب وهو باقٍ
 على معناه - الاستدراكـ فلا يتغير حكمـه⁽¹⁾.

أما جواز العطف على مكان (لـكـ) - دون أخواتها - كما جاز في (إـنـ) ، فذلك لبقاء
 معنى الابتداء ، فالاستدراك لا يزيل معنى الابتداء عـلماـ بأنـ بعضـ العلمـاءـ لمـ يـجزـ العـطـفـ عـلـىـ مـوـقـعـ (لـكـ)⁽²⁾.

وهكذا نرى أن احتجاج الكوفيين ضعيف ، إذ تبين شذوذ البيت الذي استشهدوا به ولم
 يسمع غيره فلا تبني عليه حجة ، أما اللام التي في الخبر (العميد) فمن المحتمل - إن لم تكن زائدة
 - أن تكون المؤكدة في خبر (إـنـ) على تأويل قول الشاعر : (لـكـنـيـ) أي : (لـكـ إـنـيـ) إذ حذفت
 الهمزة وأدغمـتـ النـونـ ؛ـ ليسـهـلـ الـلـفـظـ وـيـزـوـلـ الـخـلـافـ وـالـلـهـ أـعـلـمـ.

(1) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج1: 175 .

(2) المصدر السابق. فالاستدراك ابتداء مبني على ما قبله في المعنى.

الفصل الرابع

الخلاف في معانٍ الحروف المشبهة بالفعل

الفصل الرابع : الخلاف في معاني الحروف المشبهة بالفعل :

وفي هذا الفصل ستعرض بعض المسائل المختصة في معاني الحروف المشبهة بالفعل، وسننعرف إلى آراء العلماء الأوائل فيها ، إذ لم يمتد الخلاف إلى كل الحروف المشبهة بالفعل ، إذ أجمع العلماء على أن (البيت) لا تخرج إلا للتمني على وجهين ، أما الأول فهو في تمني المستحيل كقولك : (لبيت الزمان يعود) ، وأما الثاني فهو في الممكن غير المرجوّ كقولك : (لبيته يأتي) ⁽¹⁾.

ومن المعاني التي اختلف فيها العلماء معنى (أجل) الذي تخرج إليه (إن) ، قوله تعالى: {إنْ هَذَا نَسَاحِرَان} طه : 69. واختلفوا أيضاً في المعنى الذي تخرج إليه (لكن) فيرى أغلبهم أنها تخرج للاستدراك ، ومنهم من يرى أنها للتأكيد وذهب آخرون إلى أنها للإضراب ، وكذلك اختلفوا في المعاني التي تخرج إليها (كأن) و (لعل).

ولعل اختلاف العلماء في المعنى يُنبئ عن التطور الدلالي للمفردات لتخرج من دلالة إلى أخرى حسب سياقها ، فالسياق قد يُخرج هذه الحروف عن حرفيتها لتصبح حرف جواب كما تبين .

(1) انظر : ابن هشام ، أوضح المسالك إلى أ腓يـة ابن مالـك ، ج 1: 328، وانظر : أبا العـرـفـان ، حـاشـيـة الصـبـان عـلـى شـرـح الأـشـمـونـي ، ج 1: 424، وانظر : المرادي ، الجنـى الدـانـي فـي حـرـوفـ الـعـانـي ، صـ 491-492، وانظر : السنـهـوريـ، شـرـحـ الـأـجـرـومـيـةـ ، جـ 1: 301.

المسألة الأولى : الخلاف في معنى(أجل أو نعم) الذي تخرج إليه (إن) :

اتفق العلماء على أنَّ (إنَّ وَ أَنَّ) تفيدان التأكيد كقولك : (إنَّ السماء صافية) - الأصل أن تكون الجملة خبرية لمن يسمع الخبر لأول مرة ، فهو خالي الذهن ، كقولك : (العلم نافع) ، وأما قولك : (إنَّ العلم نافع) فهو لمن يتردد في تصديق الخبر، فجاءت (إنَّ) لتزيل هذا الشك من ذهن المتألق ، فأكيدت الخبر ، وقد تأتي اللام المزحقة في خبرها ؛ لتصبح الجملة أكثر تأكيداً للمتألق المنكر للخبر كقولك : (إنَّ العلم لنافع) ، إذ صار الخبر أكثر قوَّةً مع المؤكدين (إنَّ واللام)-⁽¹⁾ ، ولكنهم اختلفوا في المعاني التي قد تخرجان إليها غير التأكيد ، فذهب سيبويه (ت 180هـ) إلى أنها قد تأتي بمعنى (نعم) فلا تعمل ، كقولك : (إنَّ يا أَحمد) أي : أَجل يا أَحمد⁽²⁾ ، وهذا مذهب الأخفش (ت 211هـ) ، واختاره ابن مالك (ت 672هـ)⁽³⁾ ، وأجازه الكسائي (ت 189هـ)⁽⁴⁾ . وممن خالف هذا المذهب أبو عبيدة (ت 209هـ) وتبعه في ذلك ابن عصفور⁽⁵⁾ (ت 669هـ) .

واحتاج سيبويه (ت 180هـ) ومن اتبعه ، بما سمع من قول العرب : كقول ابن الزبير:

"إنَّ وَصَاحِبَهَا"⁽⁶⁾ في الرد على من قال : "لَعْنَ اللَّهِ نَاقَةٌ حَمَلْتِي إِلَيْكَ"⁽⁷⁾ .

(1) انظر: الخطاب ، الكواكب الدرية ، ص 251.

(2) انظر : سيبويه ، الكتاب ، ج 3: 151.

(3) انظر : أبي حيان ، أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي (1998). ارتشف الضرب من لسان العرب ، تحقيق : رجب عثمان محمد ، ط 1، القاهرة : مكتبة الخانجي ، ج 3: 138، وانظر : السنهوري ، شرح الأجرمية في علم العربية ، ج 1: 316.

(4) انظر : العُكْبَرِي ، اللباب في علل البناء والإعراب ، ج 1: 219.

(5) انظر : ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ، ج 1 : 444 .

(6) المصدر السابق .

(7) المصدر السابق ، وانظر: ناصيف، جرجس(2010). المعجم المبين موسوعة في أدوات النحو وشوارده، تحقيق : جوزيف إلياس ، دمشق : دار النمر، ص 105.

وعليه جاز أن يرد بها بالإيجاب: گردد لمن قال : (رحم الله موتانا) ، فتقول : (إنَّ والقائل) أي : نعم والقائل كذلك⁽¹⁾ ومنه قول الشاعر :

ويفلنَ : شيبُ قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَبِرَتْ فَقَلَتْ [إِنْ]⁽²⁾

والشاهد هنا بقوله : (إِنْ) وخرجه سيبويه (ت 180 هـ) على أن (إنـ) حرف تصدق للخبر بمنزلة (أجل) ، والهاء للسكت⁽³⁾ ، وكان تخرير الأخفش (ت 211 هـ) قريباً منه ، إذ قال : "إنـ" بمعنى نعم ، والهاء لبيان الحركة وكانت خطباء قريش تفتح خطبيتها بنعم"⁽⁴⁾ ، وهو يحتج بافتتاح العرب كلامهم بنعم ، إذ تلاقت مع موقع (إنـ) التي يفتح بها الكلام.

أما أبو عبيدة (ت 209 هـ) فذهب إلى أن خبر (إنـ) مذوف لفهم المعنى ، والهاء اسمها وأنـ معنى الجواب غير موجود فيه⁽⁵⁾ ، وهذا ما ذهب إليه ابن السراج (ت 316 هـ) وابن عصفور (ت 669 هـ) إذ استقر عملها من نصب ورفع وشذ مجئها حرف جواب ، ولا يختل عملها ولا كونها مؤكدة إذا حذف اسمها أو خبرها أو كلامها⁽⁶⁾ ، واحتاج بقول الشاعر :

أَفَدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رَكَابَنَا لَمَّا تَزَلَّ بِرَحَالِنَا وَكَانَ قَدِ⁽⁷⁾

والشاهد في قوله : (كأنـ قد) أي : كأنـ قد زالت ، فحذف الخبر لفهم المعنى المراد.

(1) انظر : سيبويه ، الكتاب ، ج 3: 151، و انظر : ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ج 1: 444-445، وانظر: الأندلسـي ، ارتشف الضرب من لسان العرب ، ج 3: 138

(2) البغدادـي ، خزانة الأدب ، ج 11: 213. ونسب البيت لعبد الله بن قيس الرقيـات والشاهد في قوله : (إِنْ) بمعنى (نعم). أما البيت الذي قبلـه : "بَكَرْتُ عَلَى عَوَانِلِي يَلْحِينِي وَالْوَمْهَنِ" وعقب عليه السيرافي قائلاً : "يَلْحِينِي : يَلْحِينِي عَلَى الْهَوِي وَالْغَزْلِ وَالْوَمْهَنِ عَلَى لَوْمَهَنِ لِي، وَيَقَلُّنَ لَيْ قَدْ شَبَتْ وَقَدْ كَبِرَتْ، فَأَقُولُ نَعَمْ، يَرِيدُ أَنْ يَأْتِي عَلَى عِلْمٍ فِيهِ بَأْمَرْ" . انظر: السيرافي شرح أبيات سيبويه ، ج 2: 247-284.

(3) المصدر السابق.

(4) انظر : البغدادـي ، خزانة الأدب ، ج 11: 214.

(5) انظر : البغدادـي ، خزانة الأدب ، ج 11: 214، و انظر : ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ج 1: 444.

(6) المصدر السابق ، و انظر : ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ج 1: 444.

(7) انظر : ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ج 1: 445.

وأما احتجاج أبي عبيدة (ت 209 هـ) بما قاله الشاعر : " لَمَّا تَزَلَّ بِرَحَالِنَا وَكَانَ قَدِ " فلا يقاس عليه قول ابن الزبير : (إنـ وراكبها) ؛ وذلك لاختلاف التركيب ، فقد جاءت في قول

ابن الزبيبر منفردة ففيها من التأكيد معنى الإجابة بـ (أجل) ، بخلاف ما جاء في قول الشاعر:
 (كأن قد) ، فقد حذف الخبر مع بقاء القرينة الدالة عليه (قد).

واستشهاد سيبويه (ت180هـ) بقول الشاعر : " وَقُدْ كَبِرْتَ فَقِلْتُ : إِنَّهُ " فتقدير الخبر لفهم
 المعنى أقرب من كونها بمعنى (أجل) ، فقد يكون تسكين الهاء ليس للوقف ولكن للضرورة
 الشعرية ، فهو يؤكد ما قالته النساء من علو الشيب رأسه ، فالخبر يفسره جنس الفعل المذكور
 الدال عليه كأنه قال : (إنه علاني أو إنه كذلك)⁽¹⁾.

فالإجابة بـ (نعم أو أجل) لمن قال : (أذهب الرجل) فـ (نعم وأجل) تؤكّد الخبر وتزيل
 الشك عنه ، وهكذا تلاقت مع (إن) التي تؤكّد الخبر وتزيل الشك عنه ، كقولك : (إن العلم نافع)
 لمن يشك في نفع العلم ، وهذا الالتباس الذي سببه المعنى يجيء (إن) بمعنى (نعم أو
 أجل) عند انعدام القرينة الدالة – كما تبين – على عمل (إن) لشبيهها بالفعل.

(1) انظر : البغدادي ، خزانة الأدب ، ج11: 214، وانظر : السنوري ، شرح الأجرمية في علم العربية ، ج 1 : 316 .

اختلف النها في المعنى الذي تذهب (إن) المخفة من الثقلة عند محبيها بعد (ما) النافية ؛ لتأثير السياق به ، فذهب البصريون إلى أنها كافة لـ (ما) عن العمل ، كقولك : (إنما الصدق منفذ صاحبه) ، وهذا مذهب سيبويه (ت 180هـ) إذ قال : إنها بمعنى (ما) وتصرف الكلام إلى الابتداء⁽¹⁾ ، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنها نافية⁽²⁾.

واستدلّ الكوفيون بما نقل من كلام العرب ، فاحتاج يعقوب ابن السكيت (ت 244هـ) بقول الشاعر :

بني عدانة ما إن أنتم ذهباً ولا صريفاً ولكن أنتم الخزف⁽³⁾

والبيت بلا نسبة ، والشاهد في قوله : (ما إن أنتم ذهبا) ، إذ جاءت (إن) نافية ، ونصب (ذهبا) على أنها خبر (ما) التي تعمل عمل (ليس) . واستدلّوا أيضاً بقول الشاعر :

لا يُنسِيكَ الأَسَى تَأْسِيَ فَمَا مَا مِنْ حَمَّامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمٌ⁽⁴⁾

والبيت بلا نسبة ، ومعناه أنه لا ينساك ما أصابك من الألم على من فقدت ولم تعتبر من سبق بهذه التجربة فلا يوجد أحد معصوم من الموت ، والشاهد في قول الشاعر : (فما ما من حمام أحد معتصما) تكرار (ما) النافية مع بقاء العمل فقد رفعت (أحد) على أنه اسمها ، ونصبت (معتصما) على أنه خبرها.

(1) سيبويه ، الكتاب ، ج 3: 152-153، وانظر : ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعaries ، ج 1: 33. وسيبوه لا يجيز عمل (إن) النافية إذا دخلت على الجملة الاسمية ، كقولك : (إن أحمد قائم) ، وهو مذهب الفراء أيضاً ؛ إذ يرون أنها حرف نفي دخل على مبتدأ وخبر كما تدخل ألف الاستفهام على الجملة الاسمية ، فالحروف التي لا تختص فلا تعمل على القياس ، أما الكسائي والمبرد فأجازا عملها عمل (ليس) ، كقولك : (إن أحمد قائما) بنصب قائما على أنه خبر(إن).

(2) انظر : البغدادي خزانة الأدب ، ج 4: 119 ، وانظر : الزجاجي ، الجمل في النحو ، ص 351-352 ، وانظر : المبرد ، المقضب ، ج 1: 622-623 ، وانظر : الرماني ، معاني الحروف ، ص 75-76.

(3) انظر : البغدادي ، خزانة الأدب ، ج 4: 119.

(4) انظر : البغدادي ، خزانة الأدب ، ج 4: 120.

على بقاء العمل إذا تكرر معنى النفي ، واستدل الفراء (ت207هـ) أيضا على جواز تكرار ثلاثة حروف نافية بقول الشاعر : "ما إنْ لا أَبِينَهَا" ، وأوضح شذوذ هذا النوع من النفي⁽¹⁾. وأما البصريون فاستدلوا بقول الشاعر :

فَمَا إِنْ طَبَّنَا جُنْبُّ وَلَكُنْ مَنَابِيَا وَدَوْلَةُ آخْرِيَا⁽²⁾

ونسب هذا البيت إلى فروة بن مسيك ، والشاهد في قوله : (فما إن طبنا) ، إذ جاءت (إن) كافة لعمل ما الحجازية التي تعمل عمل ليس.

على أن (إن) تكف عمل (ما) فيبطل عملها مع بقاء معنى النفي الحالـل ، كما تكف (ما) الحروف المشبهة بالفعل عن العمل . أما ما استدل به الكوفيون فقد يأتي على لغة قوم معينة ، إذ تبين شيوخ إبطال عمل (ما) . أما قول الشاعر :

بَنَى عُدَانَةً مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبًا وَلَا صَرَيْفًا وَلَكُنْ أَنْتُمُ الْخَرَفُ⁽³⁾

ففيه رواية بالرفع⁽⁴⁾، ليضعف الاحتجاج به ، ومن وجه آخر كما تبين عدم اجتماع مؤكدين في قول العرب : (لهـك)⁽⁵⁾، فيشد اجتماع نافيين قياسا عليه . ولعل معنى التأكيد الباقي مع زيادة (إن) على السياق هو ما يوحـي معنى النفي لها .

(1) انظر : الفراء ، معاني القرآن ، ج 1: 480، وانظر : البغدادي ، خزانة الأدب ، ج 4: 121. قاله النابغة الذبياني ، وفيه روایتان أما الروایة الأولى فهي ما جاء بها الفراء واتبعها :

وَقَفْتُ فِيهَا أَصْيَالَنَا أَسْأَلُهَا عَيْتُ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبِيعِ مِنْ أَحَدٍ
إِلَّا أُوْارِيَ مَا إِنْ لَا أَبِينَهَا الْتَّوْيِيْ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلَدِ

والشاهد هنا بقوله : (ما إن لا أبينها التوى) وهو جواز تكرار الحروف النافية ، أما الروایة المنسوبة للجمهور فهي :

(لآيـا ما أـبـينـها).

(2) انظر : سيبويه ، الكتاب ، ج 3: 153، وانظر : الرمانـي ، معاني الحروف ، ص 76.البيـت من الواـفـرـ.

(3) انظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج 4 : 119.

(4) انظر: ابن هشام ، مغني الليـبـ عن كـتبـ الأـعـارـبـ جـ 1: 147. ويخرج على أنها مؤكـدة لـمعـنىـ النـفـيـ .

(5) انظر: الأنباري ، الإنـصـافـ في مـسـائـلـ الـخـلـافـ جـ 1: 170. فأـصـلـ الـكـلامـ (إـلـكـ) ، إـذـ لاـ يـجـوزـ اـقـرـانـ مـؤـكـدـينـ ، فـأـبـدـلـ هـمـزةـ (إـنـ)ـ بـالـهـاءـ.

فهل النفي حاصل قبل مجيئها فزيدت عليه تقوية بنفس المعنى كما يرى الكوفيون؟⁽¹⁾ أم دخلت (ما) على الجملة المؤكدة - إن أنتم ذهب- لتنفي الخبر المؤكد؟ ودخول النفي على كلام مؤكد يبطل عمل كليهما كما دخلت (ما) على (إن) وأبطلت عملها كقولك : (إنما العلم نافع)⁽²⁾ ؛ لنفي النفع الحاصل على غير العلم لتخص الفائدة بالعلم ، ومع مجيء (ما) النافية بعد (إن) كفتها عن العمل وكذلك العكس.

وأما قول الشاعر:

لا يُنسِكَ الأَسَى تَأْسِيًّا فَمَا مِنْ حَمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمًا⁽³⁾

فقد روي بالرفع أيضاً لتضعف الحجة فيه⁽⁴⁾، وأما تكرار النفي في تكرار (ما) فيه إضمار لمنفي (ما) الأولى ، كأنه قال : (لا ينساك الأسى تأسيا فلم ينسك الأسى)، وهذا من طبع العرب وخاصة في الشعر فهم يذفون الكلام غالباً إذا فهم المعنى ، فقد سمع من كلام العرب (إن قائم) أي : إن أنا قائم⁽⁵⁾.

ومن جهة أخرى فإن التكرار الذي جاء في هذا الشاهد فهو تكرار لفظي ، بخلاف تكرار المعنى الذي توهنه الكوفيون فلا يقاس عليه . ولم يجز التكرار لمعنى التأكيد كقولك : (إنْ أَنْ عَلَيَا قَائِمٌ) كما لم يجز اجتماع لام الابتداء و(إن)⁽¹⁾ وعليه استقبح تكرار النفي⁽²⁾ ، كما لا يقاس قوله : (ما إن على صائم) على قوله : (إن على إلا صائم) ، فال الأولى على نفي الصيام عن علي والثانية على الإيجاب فأكيد صيام علي⁽³⁾؛ ليقتصر الخلاف على لغة معينة ، مما شاع من كلام العرب هو زيادة (إن) بعد (ما) النافية.

(1) انظر : البغدادي ، خزانة الأدب ، ج 4: 119.

(2) انظر : السخاوي ، المفضل في شرح المفصل ، ص 147-153.

(3) انظر : البغدادي ، خزانة الأدب ، ج 4: 120.

(4) المصدر السابق . والرفع هو رواية الجمهور.

(5) انظر : ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعرايب ، ج 1: 34.

(6) انظر : الفارسي ، التعليقة على كتاب سيبويه ، ج 2: 263 - 267، وانظر : سيبويه ، الكتاب ، ج 3: 124.

(7) انظر : القوجي ، شرح قواعد الإعراب لابن هشام ، ص 119.

(8) انظر : الفارسي ، التعليقة على كتاب سيبويه ، ج 2: 266.

المسألة الثالثة : الخلاف في المعنى الذي تخرج إليه (لكن) :

اختلف النحاة في المعنى الذي تخرج إليه (لكن) فأغلبهم يرى أنها تفيد الاستدراك⁽¹⁾ ولكنهم اختلفوا في معنى الاستدراك وتعريفه ، ومنهم من يرى أنها للتأكيد وهذا مذهب ابن عصفور الإشبيلي (ت 966هـ)⁽²⁾ ومذهب أبي حيان الأندلسي (ت 745هـ)⁽³⁾ ، ومنهم من يرى أنها لکلا المعنيين وهذا مذهب الرمانى (ت 384هـ)⁽⁴⁾ وابن مالك (ت 672هـ)⁽⁵⁾ وابن هشام (ت 761هـ)⁽⁶⁾ ، ومنهم من ذهب إلى أنها قد تخرج للإضراب وهذا مذهب الزجاجي (ت 340هـ) والمالقى (ت 702هـ) . وتكون بمنزلة (بل) عند الزجاجي كما قال : "ردا للجواب وتحقيقا" كقولك : (ما نجح أَحْمَدُ لَكُنْ خَالِدٌ) . وهذا المعنى مختص في (لكن) الخفيفة والمخفة ، وهي على وجهين أما الأول : فهو أن تكون حرف عطف كما في المثال ، إذ تربط بين الاسمين وال فعلين في اللفظ لا غير ، ويجب وقوع النفي قبلها ، وهي تفيد الاستدراك ، وقد تأتي حرف ابتداء ك (و ، و ثم) ؛ وذلك إذا جاء بعدها المبتدأ كقولك : (غادر خالد ولكن أَحْمَدُ نائما) ومعناه الاستدراك ، وتخرج للإضراب إذا كانت حرف ابتداء أيضا ، قوله تعالى : {لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهُدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهُدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا} (النساء:166) ، وقد تحذف نونها للضرورة الشعرية ، كقول الشاعر من الطويل :

" فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أُسْتَطِيعُهُ وَلَا كِ اسْقُنِي إِنْ كَانَ مَا وَكَ ذَ فَضْلٌ "

وهذه الخفيفة. أما المخفة فلا يليها إلا الجملة الاسمية كقولك : (ما علي نائما لكن خالد) أي : النائم ، ولم يسمع عن عملها ، وإذا جاءت مخالفة للحكم كقولك : ما أَحْمَدُ جالسا لكن قائم ، أي : هو قائم ، دلت على عدم الاشتراك بالحكم مثل (بل) لتخرج للإضراب⁽⁷⁾

(1) انظر : المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ص 615، وانظر : ناصيف،المعجم المبين ، ص 410-411، وانظر السامرائي ، معاني النحو ، ج 1: 309.

(2) انظر : ابن هشام مغني الليب عن كتب الأعريب ، ج 1: 392.

(3) انظر : أبو حيان ، أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي (1982). تقريب المقرب ، تحقيق : عفيف عبد الرحمن ، ط 1، بيروت : دار الميسرة ، ص 55.

(4) انظر : الرمانى ، معاني الحروف ، ص 133.

(5) انظر : أبو العرفان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج 1: 423. إذ أجاز التوكيد على قلة ، ومنه قوله : (لو أتي السائل لأجبته ولكنه لم يأت).

(6) انظر : ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج 1: 328.

(7) انظر : المالقى ، رصف المبني ، ص 276، وانظر : الزجاجي ، حروف المعاني ، ص 33.

أما معنى الاستدراك المُختلف فيه فقيل : هو " تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته"⁽¹⁾ كقولك : (أحمد سريع ولكنه ليس رياضي) ⁽²⁾ ، أو "إثبات ما يتوهم نفيه"⁽³⁾ كقولك : (أحمد سريع لكنه رياضي)⁽⁴⁾، وذهب الدمامي (ت827هـ) إلى أن رفع التوهم هو الغالب وليس بواجب⁽⁵⁾ كقولك : (لو صدق الرجل لأفرجت عنه ولكنه لم يصدق) ، وقيل : هو "أن يثبت حكماً لمحكوم عليه يخالف الحكم الذي للمحكوم عليه قبلها"⁽⁶⁾ بشرط أن يسبقها كلام ظاهر أو مفهوم من السياق مع مخالفة ما قبل (لكن) لما بعدها⁽⁷⁾ .

وهكذا نرى تعدد التعريفات لمفهوم الاستدراك ، وكل التعريفات التقت في زيادة توضح ما بعد (لكن) لما قبلها من كلام ، كقولك : (محمد صائم لكنه لا يصلبي) فقد أوضحت أن صيامه بلا صلاة لوجود القرينة بين الصلاة والصيام ، فرفع التوهم مستوجب كما نرى.

أما ما ذهب إليه الدمامي (ت827هـ) من أغلبية رفع التوهم فهو كقولك : (لو صدق الرجل لأفرجت عنه ولكنه لم يصدق) ، فهنا نرى زوال معنى الاستدراك الحقيقى ؛ وذلك لاستغناء ما قبل (لكن) عما بعدها فصارت جملة (لكن) زائدة للتوضيح مؤكدة لما قبلها .

وما ذهب إليه ابن عصفور (ت669هـ) في (المثل المقرب) حيث قال : " إن زيداً قائم ، ولكنّ عمراً منطلق ، وبلغني أنّ عمراً خارج ، وگدت القيام بأنّ والانطلاق بلّك والخروج بأنّ ، فمعنى هذه الحروف هو التأكيد"⁽⁸⁾ فلم تتضح حالة السياق التي ترتبط بها (لكن) كما سبق ذكره⁽⁹⁾ ، أما ظاهر كلامه فيه نظر ، إذ أزمهَا التوكيد .

(1) الخضري ، حاشية الخضري ، ج1: 129 ، وانظر : أبا العرفان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج1: 423.

(2) وفي هذا المثال عقب الكلام بزوال ما قد يخطر عند المتلقي من اقتران السرعة بالرياضية .

(3) الخضري،حاشية الخضري ، ج1: 129 ، وانظر أبا العرفان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج1: 423.

(4) وفي هذا المثال أثبت الكلام بما قد يتوهم نفيه من انفصال السرعة عن الرياضة .

(5) انظر : أبا العرفان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج1: 423.

(6) السيوطى ، همع الهوامع ، ج1: 426.

(7) المصدر السابق ، وانظر : أبا العرفان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج1: 423.

(8) ابن عصفور (2006). مثل المقرب ، تحقيق: صلاح سعد محمد المليطي، ط1، القاهرة : دار الآفاق العربية ، ص172.

(9) أي في رأي الأول عن معنى الاستدراك .

أما الرأي الثالث فهو ما ذهب إليه الرماني (ت384هـ) وابن مالك (ت672هـ) وابن هشام(ت761هـ) ، وهو الصواب ، فبقولك : (علي مهذب لكنه يغضب سريعا) ، ليطغى الاستدراك على معنى التأكيد ، حتى لا يتward في ذهن المتألق بأن تهذيبه يعني عدم غضبه لنجد جملة (لكن) تزيل الالتباس من ذهن المتألق⁽¹⁾ ، وأما معنى التأكيد - وهو على قلة - كقولك : (لو نجح أحمد لأكرمنته ولكن لم ينجح)⁽²⁾، إذ جاءت (لكن) بعد كلام مفهوم مستغنٍ عما بعده؛ وذلك لمعنى (لو) ، فهو حرف امتناع لامتناع الوجود⁽³⁾ ، وهذا المعنى يلغي الاستدراك ؛ لامتناع وجود الفعل (الخبر) ، الذي سيقع عليه استدراك الفهم عند المتألق لتدخل(لكن) محور التأكيد غير المباشر .

وأما ما ذهب إليه الزجاج (ت340هـ) والمالمقي (ت702هـ) ففيه توسيع لمعنى الاستدراك ليخرج إلى معنى الإضراب كقولك : (ما أَحْمَدَ ذَاهِبًا لَكُنْ مَقِيمٌ)⁽⁴⁾ ؛ وذلك على تقدير المبدأ ، وهنا يوجد مخالفة حكم ما قبلها لما بعدها ليدخل معنى الاستدراك⁽⁵⁾ ، فالأغلب أن المالمقي قد قاس معنى (لكن)(على) (بل) ؛ لعدم عملها ، وعدم الاشتراك في الحكم ؛ لبيطل ما ذهب إليه والله أعلم.

(1) انظر : الرماني ، معاني الحروف ، ص133، وانظر : أبا العرفان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج1: 423، وانظر : ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج1: 328

(2) انظر : ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج1: 328

(3) انظر : الزجاجي ، حروف المعاني ، ص.3.

(4) انظر : الزجاجي : حروف المعاني ، ص.33.

(5) انظر : أبا العرفان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج1 : 423 .

ولعل الأرجح ما ذهب إليه ابن مالك (ت672هـ) ، فقد شاع معنى الاستدراك لها ، وهو ما خصها دون سائر أخواتها ، فتوسطت التركيب ؛ لتنزيل الالتباس الحاصل فيه ، ففي قوله : (خالد نشيط لكنه غير رياضي) جاءت (لكن) فازالت الالتباس المتوقع حصوله عند المتألق من اقتران النشاط بالرياضة ، وهذا المعنى الأصل ، وأما التأكيد فلا وجود للالتباس في أصل التركيب ، ومجيء (لكن) في السياق لم يكن ضرورة للسياق بل تكراراً للمعنى ، كقولك : (لو نام لارتاح ولكنه لم ينم) فالاستدراك كان أضعف من الامتناع الحاصل في (لو) وهو سابق الاستدراك ، فكأننا نبتدئ بـ (لكن) مع تكرار المعنى المتوارد في ذهن المتألق (عدم النوم) ؛ ليكسب هذا التكرار التأكيد لحرف الابتداء (لكن) ؛ وذلك لفقدانه معنى الاستدراك (المعنى الأصل).

المسألة الرابعة : الخلاف في المعنى الذي تخرج إليه (كأن) :

أجمع البصريون على أن معنى (كأن) التشبيه ولا تخرج لغيره ، وذهب ابن مالك (ت 50) إلى أنها للتشبيه المؤكد⁽¹⁾ ، قوله تعالى : { كَانُهُمْ حُمُرٌ مَسْتَنِفَرٌ } المدثر : 50. فإن الأصل فيها (إنهم كالحمر المستنفرة)⁽²⁾ إذ تقدمت الكاف وفتحت همزة (إن) وركبت الكاف معها فصارت كالحرف الواحد. أما الكوفيون والزجاجي (ت 339هـ)⁽³⁾ فخرجوها لأكثر من معنى⁽⁴⁾، ويرى الزجاجي أنها تخرج إلى ثلاثة وجوه من المعاني هي : التشبيه كقولك : (كأنه بدر) والشك والتحقيق. ومن هذه المعاني التحقيق والوجوب⁽⁵⁾ ، قول الشاعر :

كأنني حين أمسى لا تكلمني ذو بعية يشتهي ما ليس موجودا⁽⁶⁾

وقول الشاعر:

فأصبح بطن مكة مُقشعراً لأن الأرض ليس بها هشام⁽⁷⁾

وقد اتخذ السيوطي مذهب الكوفيين ، إذ أكد معنى التحقيق بقوله : "هذا من باب تجاهل العارف" أي قياسا على دخول (إن) على الجملة الاسمية كقولك : (إن زيدا رحل) لمن يشك في رحيله.

(1) انظر : ابن الناظم ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، ص 116 ، وانظر : السامرائي ، معاني النحو ، ج 1: 311 . الموصلي ، شرح كافية ابن الحاجب ، ج 2: 636 .

(2) انظر : المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ص 570 ، وانظر ، ابن الناظم ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، ص 116 . وهذا مذهب ابن مالك .

(3) انظر : الزجاجي ، حروف المعاني ، ص 28 .

(4) انظر : المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ص 570 ، وانظر : السيوطي ، همع الهوامع ، ج 1: 427 ، وانظر : السامرائي ، معاني النحو ، ج 1: 311 .

(5) انظر : الزجاجي ، حروف المعاني ، ص 28 .

(6) ونسب البيت لعمر بن أبي ربعة. انظر : ابن أبي ربعة ، عمر (1996). ديوان عمر بن أبي ربعة ، تحقيق : فايز محمد ، ط 2، بيروت : دار الكتاب العربي ، ص 106 ، وانظر : المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ص 571 .

(7) انظر : السيوطي ، همع الهوامع ، ج 1: 429 ، وانظر: المرادي الجنى الداني في حروف المعاني ، ص 571 . ونسب البيت للحارث بن خالد .

أما المعنى الثاني فهو الشك بمقام الظن ، وهذا مذهب الزجاج(ت339هـ) و ابن طراوة (ت528هـ)⁽¹⁾ و ابن السيد(ت 521هـ)، إذ اشترط ابن السيد حتى تخرج للشك أن يكون خبرها فعلاً أو جملة أو صفة⁽²⁾ فال فعل كقولك : (كأن الطفل طار) ، والجملة كقولك : (كأن الطفل أخوه طائر) ، والوصف كقولك : (كأن الطفل طائر). واحتجوا بقولهم لا يشبه الشيء بنفسه كقولك : (كأن يوسف صائم)⁽³⁾ .

أما المعنى الثالث فهو التقريب ، وهو مذهب الكوفيين كقولك : (كأنك بالصيف راحل) فالمعنى على رأيهم : هو تقريب موعد الرحيل⁽⁴⁾، وقد تكون للجحد أو التمني وهذا مذهب الكسائي(ت 189هـ) أما الجحد فكقولك : (كأنك تعلم اللغة فتعلمنا)⁽⁵⁾ وأما التمني كقولك : "كأنك بي قد قلت الشعر فأجيده"⁽⁶⁾. وقد ذهب السيوطي (ت911هـ) إلى أنها تخرج للتنبيه والإنكار والتعجب، كقوله تعالى : {وَيَكَانُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ} القصص: 82. وذلك بفصل (وي) عن (كأن) ، وكقولك : (تأخرت بالدراسة كأني لا أدرى)⁽⁷⁾ .

والأرجح هو أن تكون كل هذه المعاني للتشبيه ، ويمكن القول بأن الكوفيين قد توسعوا في معنى التشبيه ليخرج إلى هذه المعاني ، فاما استشهادهم بقول الشاعر :

كأنني حين أمسى لا تكمنني ذو بعيةٍ، يشتهي ما ليس موجودا ⁽⁸⁾

فقد شبه الشاعر نفسه عندما يمسي دون أن يكلم من يحب بالأمر الذي يطلب المستحيل ، وقال عنه المرادي (ت 749هـ)" التشبيه فيه بين بأدنى تأمل"⁽⁹⁾

(1) أبو الحسن سليمان بن محمد بن طراوة .

(2) انظر : السيوطي ، همع الهوامع ، ج1: 427، وانظر : المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ص572.

(3) انظر : السيوطي ، همع الهوامع ، ج1: 427 ، وانظر : الخضري ، حاشية الخضري ، ج1: 128.

(4) انظر : السيوطي ، همع الهوامع ، ج1: 427 ، وانظر: المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ص573.

(5) انظر : ابن منظور، لسان العرب، مادة (أذن).

(6) المصدر السابق.

(7) انظر: السيوطي ، همع الهوامع ، ج1: 427.

(8) المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ص571.

(9) المصدر السابق .

و أما قول الشاعر :

فأصبحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشِعَراً
كَانَ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هَشَاماً⁽¹⁾

ففيه نظر أيضاً ، فهشام سيد قومه وصاحب شأن عظيم عندما مات اقشعر بطن مكة⁽²⁾- مكان إقامة هشام- فشبه الأرض التي ضمت بطنها هشاما وترزلت كأنها لا تضم بداخلها هشاما ، وذهب ابن مالك (ت669هـ) إلى أن الكاف من (كان) للتعليق وهي ترافق اللام فكانه قال : لأن الأرض ليس بها هشام⁽³⁾ ، وقد يفهم من هذا التأويل أن ابن مالك قد خرج (كان) للتعليق وهذا بعيد ، إذ جعل الكاف منفردة عن حكم (كان) ثم قاسها على حرف اللام فلا يقاد عليه معنى (كان).

أما ما قيل عن خروجها للشك بأنّ الشيء لا يشبه نفسه ، كقولك : (كان يوسف صائم) ، فلم تخرج عن إطار التشبيه أيضاً ، فالتشبيه يتسع لوصف الحالة فقد شبه حالة يوسف - من تعب بما يطرأ من أثر الصيام على الصائم - بحالة الصائم ، وقد قال المرادي (ت749هـ) : "الشيء يشبه في حالة ما به في حالة أخرى"⁽⁴⁾ وخرجه السيوطي (ت911هـ) على تأويل قوله : (كان هيئه يوسف هيئه صائم)⁽⁵⁾.

وأما ما ذهب إليه الكوفيون من خروج (كان) إلى التقريب كقولك : (كانك بالصيف قبل) ، فلم تخرج من إطار التشبيه أيضاً ، فقد شبه ما طرأ على المخاطب بضمير (ك) من تغير مظهره على الأرجح كالملابس الخفيفة ، فهي قد توحى بقدوم الصيف لأنها أحد مظاهره ، فشبه حالة المخاطب المثلث بالشتاء لأنه قادم بالصيف ، وقد خرجه أبو علي الفارسي(ت377هـ) على أن الكاف للخطاب والباء زائدة والتقدير (كان الصيف قبل)⁽⁶⁾ .

(1) انظر : السيوطي ، همع الهوامع ، ج1: 429.

(2) انظر : الدماميني ، بدر الدين(2011). تحقيق : محمد بن مختار اللوحي ، تحفة الغريب في الكلام على معنى الليب قسم الأدوات والحرروف ، إربد ، عالم الكتب الحديث ، ج 2: 670. قد يعني باطن الأرض أي : داخلها.

(3) انظر : المرادي ، الجنى الداني ، ص 572، وانظر : السيوطي ، همع الهوامع ، ج1: 427.

(4) المرادي ، الجنى الداني ، ص 573.

(5) انظر : السيوطي ، همع الهوامع ، ج1: 427.

(6) انظر : المرادي ، الجنى الداني ، ص 573.

ولعل تخریج أبي علي الفارسي (ت377هـ) ضعیف ؛ وذلك من جهتين أما الجهة الأولى فهي ضعف المعنی بعد التخریج ليقتصر على حالة الجو نفسه دون حالة المخاطب ، وأما الجهة الثانية على جَعْل الباء والكاف زاندين وهذا محال.

وذهب آخرون إلى تخریجه على حذف المضاف والتقدير (كأنّ زمانك بالصيف مقبل)⁽¹⁾ وهذا تکلف ، فالمعنی المراد هو حالة الشخص نفسه لا زمانه ، ولعل تخریج ابن عصفور (ت 669هـ) أكثر تکلفاً ، إذ ذهب إلى أن الكاف للخطاب وكأنّ غير عاملة فهي ملغاة والباء زائدة قیاساً على الباء في (بحسبك) والصيف (مبتدأ) و مقبل (خبر) المبتدأ⁽²⁾، وتخریجه ضعیف لعدة أسباب : أما الأول فهو جعل (كأنّ) ملغاة وزيادة الكاف والباء وهذا بعيد ، أما الثاني فهو خروج المعنی المراد بعد التأویل فعلى رأيه يصبح الكلام (الصيف مقبل) هذا بعيد أيضاً كما اتضحت⁽³⁾ ، وتخرج أيضاً على قول بعضهم: على أن ضمیر المخاطب (ك) هو اسمها وشبيه الجملة (بالصيف) هي الخبر وما بعدها حال مع عدم استغناء الكلام عنه⁽⁴⁾ قیاساً على قوله تعالى : {فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُغَرَّبِينَ} المدثر : 49. أما ما أراه تخریجاً راجحاً فهو ما يتأنّى من قول الحسن البصري (ت 110هـ) ، فتخرج على أن ضمیر المخاطب (ك) اسم كأن وشبيه الجملة (بالصيف) متعلقة بالخبر (مقبل) على التقديم والتأخير فأصل الكلام (كأنك مقبل بالصيف)⁽⁵⁾ وقوه هذا التخریج بمحافظته على معنی السیاق المتعلق بالحالة المقصودة من المتکلم للمخاطب على التقديم والتأخير.

(1) انظر: المرادي ، الجنى الداني في حروف المعانی ، ص573-574.

(2) المصدر السابق.

(3) في الحديث عن معنی التحقيق والشك.

(4) لأن الحال من الفضلات يأتي زيادة على التركيب كقولك : (جاء الرجل مبتسما) فال فعل لازم ، و(مبتسما) حال قد استغنى عنه الكلام لكنه جاء بعد التركيب - الفعل اللازم والفاعل- لتوضیح السیاق.

(5) انظر : المرادي ، الجنى الداني في حروف المعانی ، ص573-574.

أما ما ذهب إليه الكسائي (ت 189هـ) من خروجها إلى الجد ، كقولك : (كأنك تعلم اللغة فتعلمنا) ، فيه توسيع لإطار التشبيه - كما سبق ذكره- إذ شبه المخاطب بمتقن اللغة وهو بالأصل لا يتقنها ، ليعتمد على التشبيه لغاية السخرية والتهكم أو الجد كما نبين. وأما التمني كقولك : (كأنك بي قد قلت الشعر فأجيده) ، فعلى الأرجح هو تركيب شاذ ، وقد خرجه الرضي (ت 686هـ)⁽¹⁾ على الحذف فأصل الكلام (كأنك تبصر بي الشعر فأجيده)⁽²⁾ وهو الأرجح.

أما ما ذهب إليه السيوطي (ت 911هـ) من تحرير المعنى إلى التعجب والإنكار، كقولك: (تأخرت بالدراسة كأني لا أدرى) ، فقد شبه حالته التي يعرفها من تأخر الدراسة بحالة الساهي عنها، والشيء يشبه بنفسه كما قيل.

وهكذا يتضح سبب تعدد معاني (كأن) ، فهو اتساع محور التشبيه ليخرج معبرا عن هذه المعاني - من خلال التشبيه - التي تصف الحالة ، وحجة الكوفيين الشيء لا يُشبه بنفسه فيها نظر، فالتشبيه يعمل على إظهار ما ليس ظاهرا بالأصل في الكلام نفسه فقد يكون هذا هو سبب توسيع فهم التشبيه وتفرع معانيه عن الأصل(التشبيه).

(1) شارح كافية ابن الحاجب.

(2) انظر : السامرائي، معاني النحو ، ج 1: 314.

المسألة الخامسة : الخلاف في المعنى الذي تخرج إليه (عل) :

تعددت المعاني التي خرجها العلماء لـ (عل) ، فذهب الأخفش (ت 172هـ) والكسائي (ت 189هـ) إلى أنها قد تخرج للتعليق كقولك : (عد سالماً لعلنا نفرح) فهي بمعنى (كي) أي : كي نفرح⁽¹⁾ وك قوله تعالى : {لَعْلَهُ يَذَكَّرُ أَوْ يَحْسَنَ} طه: 44. أما الكوفيون فذهبوا إلى أنها تخرج أيضاً للاستفهام ، كقوله تعالى : {وَمَا يُدْرِيكَ لَعْلَهُ يَزَّكَّى أَوْ يَذَكَّرُ فَتَنَقَّعَ الدِّكْرَى} عبس: 2 . و كقولك من تخاطبه : (علك قائم) أي : هل أنت قائم⁽²⁾ ، وذهب الزجاجي (ت 339هـ) إلى أنها قد تخرج للشك أو الإيجاب أما الشك فكقولك : (لعلَّ مُحَمَّداً يَقُومُ) وأما الإيجاب⁽³⁾ فك قوله تعالى : {لَعْلَهُ اللَّهُ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا} الطلاق : 1 . فهي بمنزلة (قد) أي : قد يقوم محمد و (قد يُحْدِثُ الله بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا)، وخرجها السيوطي (ت 911هـ) للتشبيه كقوله تعالى : {وَتَخَذُونَ مَصَانِعَ لَعْلَكُمْ تَخْلُدُونَ} الشعراة : 129 . وذلك قياساً على إحدى القراءات وهي في قراءة قوله تعالى : {وَتَخَذُونَ مَصَانِعَ كَائِنُمْ خَالِدُونَ} ونسبت هذه القراءة إلى أبي بن كعب رضي الله عنه⁽⁴⁾.

(1) السيوطي، همع الهوامع، ج 1: 428.

(2) انظر : ابن هشام ، أوضح المسالك إلى أقيمة ابن مالك ، ج 1: 329. وقد تأتي (عسى) بمعنى الترجي كـ(عل) وتعمل عملها ، بشرط أن يكون اسمها ضميراً كقول الشاعر :

"فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارٌ كَأسٌ وَعَلَهَا شَكَّى فَأَتَيْتُهَا فَأَعُوذُ بِهَا"

ونسب البيت لصخر بن عود الحضرمي ، والشاهد فيه على مجيء (عسى) حرف بمعنى الترجي ونصبها لضمير الغائب على أنه اسمها ورفع خبرها (نار) وهي تعمل عمل الحروف المشبهة بالفعل.

(3) انظر : الزجاجي ، حروف المعاني ، ص 30.

(4) انظر : السيوطي ، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (1993). الإتقان في علوم القرآن ، تحقيق : مركز الدراسات القرآنية ، مكة : مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، الأمانة العامة للشؤون العلمية ، ج 4: 1167-1168.

و البصريون يرجعون كل هذه المعاني للترجي والإشراق ، أما الترجي فيختص بالأمر المحبوب المتوقع كقولك : (لعلَّ أَحْمَدَ يَعُودُ سَالِمًا مِنَ السَّفَرِ) ، أما الإشراق فيختص بالأمر المكرور⁽¹⁾ كقوله تعالى : {فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسْقَاهُ} الكهف:6 . وكلا المعنين يندرج تحت التوقع ، وهو مذهب ابن مالك (ت672هـ)⁽²⁾ وابن عصفور (ت669هـ)⁽³⁾ أيضاً.

وأما ما ذهب إليه الأخفش (ت172هـ) من خروج (العل) للتعليل ، فهو من باب توسيع معنى الترجي كقولك : (عُذْ سَالِمًا لَعْنَا نَفْرَاحَ) ، فالمعنى واضح بترجي فرحة العودة بعد الفراق ، وما احتج به الكوفيون من قوله تعالى : {وَمَا يُذْرِيكَ لَعْلَهُ يَزَّكِّي} عبس:2 . على خروجهما للاستفهام فهو من باب التوسيع أيضاً لمعنى الترجي ؛ إذ يرجي أمراً محبوباً وهو أن يتزكي ، ولعل معنى السياق الذي اهتم به الكوفيون في الوصول إلى معاني القرآن والدقة في وصف المفردات ؛ هو ما أدى إلى التوسيع في الرجاء ليخرج إلى معانٍ أخرى ، فكتاب (معاني القرآن) للفراء (ت207هـ) خير دليل على طريقتهم في الوصول إلى المعنى ، ولعلهم حملوا معنى (العل) على الموقف بمجمله ، إذ جاء ابن مكتوم يسأل النبي عليه السلام فعبس به الرسول فعاتبه رب العباد بهذه الآية ، فانتفاع ابن مكتوم مرجو أكثر من أشراف قريش ، وهذا من خلال استقراء ما كتبه الفراء⁽⁴⁾ ، إذ لم يخرج المعنى عن توقع المحبوب وهو الرجاء.

(1) السيوطي، همع الهوامع، ج 1: 428.

(2) انظر : السيوطي ، همع الهوامع ، ج 1: 425، وانظر : ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج 1: 329.

(3) انظر : ابن عصفور ، المثل المقرب ، ص 172.

(4) انظر : الفراء ، معاني القرآن ، ج 3: 235.

وأما ما ذهب إليه الزجاجي (ت 339هـ) من خروجها للشك أو الإيجاب كقولك : (لعلَّ مُحَمَّداً يَقُولُهُ تَعَالَى : {لَعَلَّ اللَّهُ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا}) الطلاق : 1. فكلا الشاهدين يندرج تحت التوقع، أما الشاهد الأول فالمتكلم يرجو قيام زيد لعجلة أمره فهو نوع المحبوب ، ولو أردنا تجزئة المعاني التي يشتملها الرجاء ، لخرج هذا الشاهد للاستفهام فالمتكلم قد يستفسر عن قيام أحمد أو الاستئثار فالمتكلم قد يستذكر جلوس أحمد أو الشك ، وهكذا تتعدد المعاني التي قد تجتهد في استنباطها ، وكذلك ما جاء في قوله تعالى فالمتوقع أمر محبوب ، والزجاجي قد خرجه للإيجاب إذ كان بالأصل للشك و احترازاً لنفي هذا المعنى عن الله تعالى خرجه على الإيجاب - هذا ما أدى إلى تعدد المعاني كما سبق ذكره خاصة في كتاب الله تعالى - إذ لم يخرج عن معنى الرجاء.

أما ما ذهب إليه السيوطي (ت 911هـ) من خروجها للتشبيه كقوله تعالى : {وَتَنَخُّذُونَ مَصَانِعَ لَعْلَكُمْ تَحَدُّوْنَ} الشعراء : 129 . وهو ترجي محبي الخلود وهم قوم عاد الذين اشتهروا ببنيائهم فكانوا يرتجون طول العمر لتعدد نعم الله عليهم ولكن الله عذبهم لشركهم به⁽¹⁾ ، فمعنى الرجاء واضح.

أما قراءة قوله تعالى : {وَتَنَخُّذُونَ مَصَانِعَ كَأَنَّكُمْ خَالِدُونَ} التي ارتکز عليها السيوطي لإثبات حجته فهي قراءة شاذة⁽²⁾ ومخالفة للرسم القرآني المطرد ولذلك لا حجة فيها ، إضافة إلى بعد معنى التشبيه عن أصل المعنى ، فالارتكاز ليس على تشبيه حالة طلب الخلود من خلال بنائهم القصور والأبراج بالجبال بل على ما يتوقعونه من طول العمر فهم يرتجون ذلك بدليل تشبيدهم لهذه القصور.

(1) انظر : ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي(2003). تفسير القرآن العظيم ، ط1، عمان : دار أسامة ، ج3: 1509.

(2) انظر : السيوطي ، الإنقان في علوم القرآن ، ج4: 1167-1168.

والأرجح ما ذهب إليه البصريون ، إذ خرجو (لعل) لتوقع أحد الأمرين : أما الأول فهو ترجي المحبوب وهو أكثر شيوعا في الكلام كما تبين فيما سبق ، وأما الثاني فهو الإشراق من المكروه ومنه قول الشاعر :

لا تُهينَ الْكَرِيمَ عَلَّكَ أَنْ تَرُ كَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ⁽¹⁾

وقد جاء الشاهد في مجيء (العل) للإشراق ، فالشاعر يحذر المخاطب من تقلب الدهر وتقلب الأحوال وهو أمر مكروه متوقع ، ومنه قوله تعالى : {وَمَا يُذْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قُرِيبٌ}⁽²⁾ فالإشراق جاء من توقع المكروه وهو قيام الساعة ، وذكر التتوخي (ت377هـ) أنها تفيد تأكيد ذلك⁽³⁾ ، وهذا المعنى ينبع من الوازع الديني على الأغلب وهو يرجح خروج هذه المعاني عن التوقع المقرر بأمر محبوب أو مكروه كما تبين ، ففهم ظاهر كلام الله عز وجل والاعتماد عليه سبب رئيسي في تجزئة المعاني ، وهذا ليس بعيدا عن الطابع الكوفي⁽⁴⁾ ، واتبعهم على هذا النهج من أخذ ظاهر الكلام كما تبين في هذه المسألة.

(1) انظر: المالقي، رصف المبني في شرح حروف المعاني، ص249، وانظر : ص373. ونسب البيت للأضبط بن قريع، والرواية المشهورة فيه (لا تهين الفقير).

(2) الشورى ، الآية : 17.

(3) انظر : السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ، ج4: 1167.

(4) انظر : إلياس ، منى (2006). النحو وتاريخه ، دمشق : منشورات جامعة دمشق ، ص14- 15.

الفصل الخامس

الخلاف في بساطة الحروف المشبهة بالفعل وتركيبها

الفصل الخامس : الخلاف في بساطة الحروف المشبهة بالفعل وتركيبها :

أما هذا الفصل فسيبحث الخلاف في الحروف المشبهة بالفعل من خلال طرح الآراء المختلفة في بساطة (كأنّ ولكنّ و لعلّ) وتركيبها ، ومن ذلك القول في زيادة اللام الأولى في (لعلّ) ، كقولك : (عَلَّكَ أَنْ تَذَهَّبَ) ، وهو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنّ اللام الأولى في (العل) أصلية ، واختلفوا أيضاً في تركيب (كأنّ و لكن) فذهب سيبويه (ت 180هـ) إلى أنّ (كأنّ) مركبة من (أنّ) وكاف التشبّيّه لأنّ أصل قولك : (كأنّ الطفُّ رجل) هو (إنّ الطفُّ كالرجل) فتقدّم حرف الجر الكاف اهتماماً بالتشبيّه وفتحت همزة (إنّ) لاتصالها بحرف الجر⁽¹⁾.

والخلاف في تركيب الحروف المشبهة بالفعل ، قد أضاف بابا دراسياً واسعاً للباحثين والمهتمين في اللغة ، فهو يبحث في تركيب البنية الأولى لهذه الحروف ، ليفتح بابا آخر للباحثين في آلية الفهم النحوية التي اعتمدها النحاة الأوائل .

(1) انظر : أبا العرفان ، حاشية الصبان ، ج 1: 426.

المسألة الأولى : الخلاف في لام (لعل) الأولى أزائدة أم أصلية :

توجه الكوفيون إلى أن اللام الأولى في (لعل) أصلية خلافاً للبصريين الذين ذهبوا إلى أنها زائدة⁽¹⁾، أما الكوفيون فاحتجوا على بساطة (لعل) بقولهم : إنها حرف وحروف الحروف كلها أصلية ، و احتجوا أيضاً بأن حروف الزيادة المجنحة بقولك : (سألتمونيهما) غير مختصة بالحروف فلا تدخل إلا على الأسماء والأفعال ، إذ لا تأتي الألف فيها إلا زائدة أو منقلبة كقولك : (نام) فالألف منقلبة عن (واو) بخلاف الحروف كقولك : (ما ، لا) فألفها أصلية⁽²⁾ واستدلوا على ما ذهبوا إليه بشذوذ زيادة اللام على ما يجوز الزيادة فيه كقولك : (زيدل و عبد)⁽³⁾.

أما البصريون فاستدلوا على زيادة اللام الأولى في (لعل) بشيوخ استعمالها مجردة من اللام كقول الشاعر :

لا تهينَ الْكَرِيمَ عَلَّكَ أَنْ تَرُ كَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قُدْ رَفَعَهُ⁽⁴⁾

وبقول الشاعر:

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا تُدِلُّنَا اللَّمَّةَ مِنَ لَمَّاتِهَا⁽⁵⁾

(1) انظر : السيوطي ، همع الهوامع ، ج 1 : 429.

(2) انظر : الأنباري ، الإنصال في مسائل الخلاف ، ج 1: 177.

(3) المصدر السابق.

(4) انظر : البغدادي خزانة الأدب ، ج 10: 425 ، وانظر : الأنباري ، الإنصال في مسائل الخلاف ، ج 1: 179.

(5) انظر : الأنباري ، الإنصال في مسائل الخلاف ، ج 1: 180.

واستدل البصريون أيضا على زيادة اللام الأولى في (العل) بالقياس على ما زيد فيه اللام كقولك : (عبدل و زيدل)⁽¹⁾ واستدلوا أيضا على شبه (العل) الفعل وخاصة من حيث الوزن فـ(أن) كوزن (عد) وـ(ليت) كوزن (ليس) وـ(العل) كوزن (أعد) ، وقياسا على ما ذهب إليه الكوفيون من تركيب (كأن) من كاف التشبيه وـ(إن) وـ(لكن) من (لا) وـ(كن)⁽¹⁾ ومحافظة على وزن الفعل الثلاثي (فعل، فعل، فعل) والرابعى (فعل) ، فـ(العل) ليست على أحدهما ؛ لذلك استدلوا على زياتها⁽²⁾.

أما ما ذهب إليه الكوفيون من كون حروف الحروف كلها أصلية وهي لا تقبل الزيادة، ففيه نظر فهم يقررون على تركيب (لكن و كأن) وهذا يدل على ضعف منهجهم إذ تجد تناقضا في رأيهم ، وأما قولهم : بأن حروف الزيادة - سألتمونيها- لا تزاد إلا على الأسماء والأفعال لا الحروف فهو رأي راجح ، وكذلك ذهابهم إلى شذوذ زيادة اللام فيما يجوز فيه الزيادة كـ(عبدل و زيدل) .

أما ما ذهب إليه البصريون من استشهادهم بما نقل من شعر ليستدلوا على شیوع (العل) محدودة اللام فقد ثبت شیوعها محدودة اللام كقول الشاعر :

وَمَا نَفْسٌ أَفْوَلُ لَهَا إِذَا مَا نَنَازِعُنِي لَعَلِيٍّ أو عَسَانِي⁽³⁾

وك قوله تعالى : {الله يُحِبُّ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا} الطلاق : 1 . و قوله تعالى : {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فُرْقَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ} يوسف : 2 .

(1) انظر : البغدادي ، خزانة الأدب ، ج 10: 424-425.

(2) انظر : الأنباري ، الإنصال في مسائل الخلاف ، ج 1: 181.

(3) انظر : المالقي ، رصف المباني ، ص 248-249 ، وانظر : ابن هشام ، أوضح المسالك ، ج 1: 330 . والشاهد في قوله : (عل)، إذ شاع استخدام (العل) بلامها الأولى.

وأما حجة زيادة اللام في (العل) على أن الأصل (عل) وفيها نظر ، إذ تبين شیوع (العل) دون تجريدها اللام وخاصة في كتاب الله عز وجل ، ليرجح الرأي على أن كلاً منها لغة من لغات العرب ، وأما قياسهم على ما زيد عليه اللام ك (عبدل و زيدل) فيه نظر أيضاً من وجهتين أما الأولى فضعف القياس ف(العل) حرف و (عبدل) اسم ، واللام التي زيدت في أول (العل) يختلف ترتيبها عن لام (عبدل) التي زيدت في آخرها ، أما الوجهة الثانية فهي شذوذ زيادة اللام في (عبدل و زيدل)⁽¹⁾، لتقرن بلغة من لغات العرب ، وأما ما استدلوا به على شبه (العل) الفعل وخاصة من حيث الوزن وقياسهم تركيب (العل) على تركيب (كأن ولكن) فيه نظر أيضاً ، إذ قاسوا اللام على الكاف في (كأن) وعلى (لا) في (لكن) لنجد اختلاف الحروف التي قاسوا عليها وقياسهم على خلاف مذهبهم يبطل حجتهم ؛ إذ يقيسون على ما هو مرفوض في مذهبهم .

وفي هذه المسألة نرى ما جاء به الكوفيون هو الصواب ، وذلك لشیوع كلاً اللفظين (العل) و (عل) لنسدل على أن كلاً منها لغة من لغات العرب إذ كثرت لغات (العل) كما نقل إلينا فيها إحدى عشرة لغة غير (العل) و (عل)⁽²⁾ .

أما اللغة الأولى فهي (العن) بابدال اللام المضعفة نونا ، ومنه قول الشاعر :

و لا تَحْرِمُ الْمُولَى الْكَرِيمَ فَإِنَّهُ أَخْوَكَ وَلَا تَدْرِي لِعْنَكَ سَائِلٌ⁽³⁾

وقول الشاعر :

حَتَّى يَقُولَ الْجَاهِلُ الْمُنْطَقُ لَعَنَ هَذَا مَعَهُ مُعَلَّقٌ⁽⁴⁾

(1) انظر : الأنباري ، الإنصال في مسائل الخلاف ، ج 1: 177.

(2) انظر : السيوطي ، همع الهوامع ، ج 1: 429، وانظر : الأنباري ، الإنصال في مسائل الخلاف ، ج 1: 178 ، وانظر: أبا العرفان ، حاشية الصبان ، ج 1: 425. وقد أحصاها سبع عشرة لغة .

(3) انظر : السيوطي ، همع الهوامع ، ج 1: 429.

(4) انظر : الأنباري ، الإنصال في مسائل الخلاف ، ج 1: 181.

أما اللغة الثانية فهي (عن) بحذف اللام من (العن)⁽¹⁾، وأما اللغة الثالثة فهي (لأن) بإبدال العين همزة ومنه قول الشاعر :

عُوجاً على الطلل المُحيل لأننا نَبَكي الدِّيار كما بَكَى ابن حِذَام⁽²⁾

وأما الرابعة فهي (أن) بحذف لام (لأن) وحرج عليه قوله تعالى : {وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ} الأنعام: 109 . وقد سمع من كلام العرب قولهم : "أَتِ السُّوقُ أَنَّكَ تَشْتَرِي لَنَا شَيْئاً"⁽³⁾ ، وأما الخامسة فهي (رعن) بإبدال اللام من (العن) بالراء كما في قوله : "رجل و رجر"⁽⁴⁾ ، وأما السادسة فهي (لغن) بالغين ومنه قول الشاعر :

أَلَا يَا صَاحِبَيَّ قِفَا لَغَنَا نَرَى الْعَرَصَاتِ أو أَثَرَ الْخَيَام⁽⁵⁾

وأما السابعة فهي (رغن) بإبدال لام (لغن) الأولى راءً ، وأما الثامنة فهي (رعل) بإبدال لام (لعل) راءً ، وأما التاسعة فهي (غن) بحذف لام (لغن) وقد حكاهَا ثعلب (ت 291هـ)⁽⁶⁾.

(1) انظر : السيوطي ، همع الهوامع ، ج 1: 429 ، وانظر : الأبناري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج 1: 181 ، وانظر : أبا العرفان ، حاشية الص bian ، ج 1: 425.

(2) انظر : السيوطي ، همع الهوامع ، ج 1: 429 ، وانظر : المالقي ، رصف المبني ، ص 250. والشاهد في قوله (لأننا نبكى).

(3) انظر : السيوطي ، همع الهوامع ، ج 1: 430.

(4) المصدر السابق .

(5) انظر : الأبناري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج 1: 182.

(6) انظر : السيوطي ، همع الهوامع ، ج 1: 430.

وأما العاشرة فهي (لعلت) بإضافة تاء التأنيث إلى (لعل) ، وأما الحادية عشرة فهي (لو أن) وممّا نقل إلينا من قول العرب ، قول رجل يمني : " من يدعوا إلى المرأة الضالة ، فقال أعرابي : لوْ أَنَّ عَلَيْهَا خَمَارً أَسْوَدَ " أي : لعلّ عليها خمارً أسودً⁽¹⁾ ، وأما الثانية عشرة فهي (لعا) بحذف اللام المضعة من (لعل) وإبدالها بالألف والهمزة ومنه قول الشاعر :

لِعَاءَ اللَّهَ فَضَلَّهُ عَلَيْكُمْ
بَشِيءٍ أَنْ أَمَكُمْ شَرِيم⁽²⁾

وقال آخر :

أَرَى شَبَّهَ الْقَوْلَ وَلَسْتَ أَدْرِي لِعَاءَ اللَّهَ يَجْعَلُهُ فَقْوْلًا⁽³⁾

والشاهد في كلام البيتين هو مجيء (لعا) لغة من لغات (لعل) ، إذ كثر استعمالها فحذفوا اللام وحذفها أولى من حذف العين فلو حذفت لأدى ذلك إلى اجتماع ثلاث لامات ، أما الهمزة في (لعا) فهي مفتوحة كـ (لعل) ، ولا يجوز الجر بهذه اللغات إلا في (لعل) و (وعل) على لغة في (لعل) بكسر اللام ومنه ما ذهب إليه ابن السكيت (ت 244هـ) بإنشاده قول الشاعر : "لعل الله فضلكم علينا" ولعل : حرف جر شبيه بالزائد ولفظ الجلالة مبتدأ مرفوع⁽⁴⁾ ، وعلى ما تبين من تعدد لغات (لعل) نجد أن ما ذهب إليه الكوفيون هو الأرجح على أنه لغة من لغات العرب ، فـ (لعل) أكثر شيوعاً من (عل) كما أن (عل) أكثر شيوعاً من أخواتها مما أدى إلى توهم الخلاف والله أعلم.

(1) انظر : السيوطي ، همع الهوامع ، ج 1: 430.

(2) انظر : البغدادي ، خزانة الأدب ، ج 10: 423.

(3) المصدر السابق.

(4) انظر : المصدر السابق ، ج 10: 422 - 423 ، وانظر : ابن هشام ، معنى الليب عن كتب الأعرب ، ج 2: 581.

المسألة الثانية : الخلاف في بساطة (لكن) وتركيبها:

ذهب البصريون إلى أن (لكن) بسيطة غير مركبة ؛ لأنها " حرف نادر البناء ، لا مثل له في الأسماء ، ولا في الأفعال" ⁽¹⁾ خلافاً للكوفيين ، إذ ذهبوا إلى أن (لكن) مركبة ثم اختلفوا في تركيبها ، فذهب بعضهم إلى أنها مركبة من (لا) و (إن) وزيدت عليها (ك) مع حذف همزة (إن) ⁽²⁾ ، وذهب الفراء (ت 207هـ) إلى أنها مركبة من (لكن) و (أن) فحذفت همزة (أن) ونون (لكن) لالتقاء الساكنين ⁽³⁾ كقول الشاعر :

ولَسْتُ يَاتِيهِ وَلَا أُسْتَطِعُهُ وَلَكِ اسْقِي إِنْ كَانَ مَأْوَكَ ذَا قَنْدِلِ ⁽⁴⁾

والشاهد على حذف نون (لكن) لالتقاء الساكنين. ومذهب سيبويه (ت 180هـ) أن النون حذفت للضرورة الشعرية والتقاء الساكنين ، إذ الأصل أن يكسر نون (لكن) لالتقاء الساكنين واستقامة الوزن حذفت النون ⁽⁵⁾.

وذهب آخرون إلى أنها مركبة من (لا) و (كان) والكاف للتشبّه و (أن) على أصلها وهذا التركيب هو سبب وقوعها بين كلامين متغيرين أي تقييد الاستدراك ، وهو مذهب السهيلي (ت 581هـ) ⁽⁶⁾.

(1) المرادي ، الجنى الداني ، ص 617.

(2) انظر: السيوطي ، همع الهوامع ، ج 1: 425، وانظر : العُكْبَرِي ، اللباب في علل البناء والإعراب ، ج 1: 206 ، وانظر : ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعارات ، ج 1: 392.

(3) انظر : السيوطي ، همع الهوامع ، ج 1: 426.

(4) انظر : أبي العرفان ، حاشية الصبان ، ج 1: 424.

(5) انظر : البغدادي ، خزانة الأدب ، ج 10: 418-419.

(6) انظر : أبي العرفان ، حاشية الصبان ، ج 1: 424، وانظر : السيوطي ، همع الهوامع ، ج 1: 425-426.

أما ما ذهب إليه البصريون من بساطة (لكن) فهو الأرجح ، وذلك لأن حروف الحروف كلها أصلية⁽¹⁾ فهي حرف بسيط غريب البناء إذ يوحى بأنه مركب من عدة مقاطع وهذا ما أوهم تركيبها عند الكوفيين على الأرجح ، وأما قولهم : إنها مركبة من (لا) و (أن) و (ك) التشبيه الزائدة ، ففيه ضعف لتركيب ثلاثة حروف وجعلها حرفا واحدا⁽²⁾.

وأما قول الفراء (ت 207هـ) : إنها مركبة من (لكن) ثم حذفت الهمزة من (أن) وحذفت النون من (لكن) لانقاء الساكينين ، فالأولى أن تكون مضعفة الأصل ، إذ نرى تكلا في التأويل من إضافة (أن) ثم حذف همزتها وحذف نون (لكن) لتصبح (لكن) ، وهذا التأويل يضعف في (لكن) المخففة من الثقيلة فهل هي على هذا التخريج مع حذف النون من (لكن)؟ أم الأولى حذف ما زيد عليها وهي (أن)؟ ليظهر أصل بساطتها ، ولعل غرابة تركيب (لكن) يفسر غرابة هذا التخريج ، وما استدل به من قول الشاعر : " ولَكِ اسْقُنِي إِنْ كَانَ مَاْؤُكَ ذَا فَضْلٌ " فقد تبين أن الأصل كسر نون (لكن) لانقاء الساكينين ولكن استقامة الوزن ألزمه حذف النون فالضرورة الشعرية لا يقاس عليها.

وأما قول السهيلي (ت 583هـ) : إنها مركبة من (لا) و(أن) والكاف للتشبيه و(أن) على أصلها ، ففيه تكلف أيضا من حذف همزة (أن) وتركيبها مع (لا) لتصبح (لكن). وال الصحيح ما ذهب إليه البصريون ؛ وذلك لعدة وجوه أما الأول فهو بساطة الحروف فحرروف الحروف كلها أصلية⁽³⁾ ، وهو مذهب الكوفيين ، إذ نجد تناقضا في مذهبهم.

(1) انظر : الأنباري ، الإنصال في مسائل الخلاف ، ج 2: 177.

(2) انظر : المرادي ، الجنى الداني ، ص 618.

(3) انظر : الأنباري ، الإنصال في مسائل الخلاف ، ج 1: 177.

وأما الوجه الثاني فهو مذهب الكوفيين في بساطة (العل) وعدم قبولها لزيادة اللام فكيف تقبل (لكن) هذه الزيادات ثم حذف ما يلزم حذفه لتخرير تركيبها ففيه تكلف ومخالفة لمذهبهم في (العل) ، وأما الوجه الثالث فهو عدم قبول الحروف لزيادة الألفات خاصة في الوسط فلو سلمنا بذلك لصارت اسماء على وزن (فاعل) والألف زائدة ، لأن الألف ليست أصلا في الأسماء والأفعال الرباعية⁽¹⁾.

وأما الرابع فهو تداخل معاني الحروف التي رُكبت مع بعضها ل выход إلى الاستدراك والتوكيد ، فالاستدراك يقع بين جملتين ينفي ما قبله ويثبت ما بعده فهذا المعنى من (لا) النفي و(أن) التأكيد فلا نجد تشبيها في هذا التأويل فكيف نسلم لزيادة كاف التشبيه دون ظهور معناها في الكلام ، ولعل الكوفيين توسعوا في تخريرجه ، وذلك لأخذهم بظاهر الكلام في أغلب الأحيان.

(1) انظر : المرادي ، الجنى الداني ، ص617.

المسألة الثالثة : الخلاف في تركيب (كأن) وبساطتها:

ذهب الجمهور إلى أن (كأن) مركبة من (أن) و كاف التشبيه وذلك لأن أصل قولك : (كأنَّ الطفَلَ رجُلٌ) هو (إنَّ الطفَلَ كاَلرجل) ثم قدم حرف الجر الكاف اهتماماً بالتشبيه ففتحت الهمزة لمناسبة اتصالها بحرف الجر⁽¹⁾.

ومن الذين ذهبوا إلى بساطتها المالقي (ت 702هـ) وقد نسب هذا الرأي إلى أغلب النحويين فقال : "اعلم أنه قد اختلف أئمة النحويين في (كأن) هل هي حرفٌ مركبة أو بسيطة ، فذهب الخليل وبعض البصريين المتأخرین إلى أنه مركب وذهب أكثرهم إلى أنه بسيط"⁽²⁾، واستدل على بساطتها بعده أسباب ، أما الأول فهو بساطة الألفاظ هو الأصل والتركيب فرع عليه والالتزام بالأصل أقوى فلا ضرورة للتركيب ، أما الثاني فهو عدم وجود ما تتعلق به الكاف لأنها ليست زائدة ، وأما الثالث فهو دخول الكاف على (أن) فلو صح هذا القول لوجب تقدير المصدر مكانها كقولك : (كأنَّ الرجُلَ ذهَبَ) فالتقدير كذهاب الرجل ، إذ يختل الكلام بعد التقدير ويحتاج إلى ما يتمه ، أما الرابع فهو عدم تقديرها في كل الحالات ، لأنَّ كاف التشبيه لا يصح دخولها إلا على الأسماء ، كقولك : (كأنَّ الطفَلَ أَسْدٌ) أي : إنَّ الطفَلَ كالأَسْدِ ، وأما قولك : (كأنَّ الرجُلَ ذهَبَ) فلا يصح تقديرك في تأخير الكاف لأن التقدير : إنَّ الرجُلَ كقَامَ ، وعليه أوجب بساطتها.⁽³⁾

(1) انظر : أبا العرفان، حاشية الصبان ، ج1: 426، وانظر : السيوطي ، همع الهوامع ، ج1: 425.

(2) المالقي ، رصف المبني ، ص208.

(3) انظر : المصدر السابق ، ص208-209 ، وانظر : المرادي ، الجنى الداني ، ص568-570.

ولعل ما يراه المالقي(ت702هـ) من ذهاب أكثر النحوين إلى بساطتها فيه نظر ، إذ تبين أن هناك شبه إجماع على تركيبها⁽¹⁾ ، وأما قوله : البساطة أصل والتركيب فرع عليه والأصل أفضل ، ففيه نظر أيضا ؛ لأن الحاجة من التركيب موجودة وهي أهمية التشبيه الذي وجد السياق لأجله ، إذ قدمت الكاف من وسط الكلام إلى أوله للتبني على أهميته⁽²⁾ ، وأما قوله : لو كانت مركبة لكان الكاف متعلقة لأنها ليست زائدة⁽³⁾ ، فقد ثبت عمل الكاف دون أن تتعلق بشيء ومن ذلك قوله تعالى : {لَيْسَ كَمِثْلُهُ شَيْءٌ} الشورى : 11. و الشاهد في مجيء الكاف عاملة فيما بعدها دون أن تتعلق بفعل. أما قوله : لو دخلت الكاف على (أن) لوجب تقدير المصدر مكانها ، فدخول الكاف ليس على (أن) كما ذهب بل دخلت على (إن) فوجب فتح الهمزة لدخول حرف الجر عليها ، كقولك : (أكرمتك لأنك كريم) ، ومن جهة أخرى نجد الحكم بعد التركيب يتغير بما كان عليه قبل التركيب ، وقياسا على (لن) فهي مركبة من (لا) و (أن)، فحذفت الهمزة من (أن) تخفيفا لكثر استعمالها ، وحذفت الألف من (لا) لالتقاء الساكنين فصارتا كالحرف الواحد بحكم مختلف ، كقولك : (ذنبا لن أرتكب) ، وتقديم (ذنبا) على (لن) حكم جديد تختص به خلاف (أن) التي لا تعمل فيما قبلها ، فيتضح من تركيب وامتزاج الحرفين (لا) و(أن) وجود حكم لم يكن موجودا من قبل ومن ذلك أيضا التركيب في (لو لا) فهي مركبة من (لو) ومعناها الامتناع لامتناع الوجود ، كقولك : (لو ذهب لأكرمنته) فامتناع الذهاب أو جب امتناع الإكرام ، ومعنى (لا) النفي كقولك : (خالد لا يكذب) أو النهي كقولك : (لا تكذب)⁽⁴⁾.

(1) انظر : أبي العرفان ، حاشية الصبان ، ج 1 : 426.

(2) ابن جني ، أبو الفتح عثمان بن جني(1954). سر صناعة الإعراب ، تحقيق : حسن هنداوي ، ط 1 ، دمشق : دار القلم ، ج 1: 304.

(3) انظر : المصدر السابق.

(4) انظر : ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ج 1 : 305-306.

وبعد تركيب (لو) مع (لا) وامتزاجهما نتج معنى جديد ، وهو الامتناع للوجود كقوله تعالى : {وَلُولَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضْلِلُوكُ} النساء : 113 . فوجود رحمة الله وفضله على سيد المرسلين سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم- منعـتـ كـيـدـ منـ أـرـادـ ضـالـلـهـ ، وأما قوله : عدم تقديرها في كل الحالات ، لأنـ كـافـ التـشـبـيهـ لاـ يـصـحـ دـخـولـهاـ إـلـاـ عـلـىـ الـأـسـمـاءـ ، كـفـولـكـ : (كـأـنـ الطـفـلـ أـسـدـ) ، وأـمـاـ قـولـكـ : (كـأـنـ الرـجـلـ ذـهـبـ) فلاـ يـصـحـ تـقـدـيرـكـ فـيـ تـأـخـيرـ الـكـافـ لأنـ التـقـدـيرـ : (أـنـ الرـجـلـ كـقـامـ) ، فقدـ تـبـيـنـ اختـلـافـ الـحـكـمـ بـعـدـ التـرـكـيبـ وـالـامـتـزـاجـ كـمـاـ فـيـ (لنـ) وـ (لـولاـ) وـ كـذـلـكـ (كـأـنـ) ، إذـ نـجـدـ أـنـ القـوـلـ بـالـتـرـكـيبـ هـوـ الـأـرـجـحـ وـمـاـ جـاءـ بـهـ الـمـالـقـيـ (تـ702ـهـ) فـيـ كتابـهـ رـصـفـ الـمـبـانـيـ فـيـ نـظـرـ كـمـاـ تـبـيـنـ .

الخاتمة

إنَّ الخلاف في الحروف المشبهة بالفعل جزء من خلاف النحاة الأوائل ، وهو يعدّ من أهمّ مظاهر نشأة النحو. إذ انقسم إلى ثلاثة محاور رئيسية ، ألا وهي : أولاً : الخلاف في العمل، ثانياً : الخلاف في المعاني ، ثالثاً : الخلاف في البساطة والتركيب .

أما الخلاف في عمل الحروف المشبهة بالفعل فقد أخذ الحيز الأكبر من هذه الرسالة لتوسيع النحاة في العمل ، فكان الخلاف في الفروع لا الأصول ، ويختص هذا القسم من البحث بجمع آراء العلماء الأوائل التي تمحورت حول حركة آخر الكلمة من نصب ورفع ، كالخلاف في عامل رفع خبر الحروف المشبهة بالفعل .

أما الخلاف في معانِي الحروف المشبهة بالفعل فلم يشملها جميعها ، إذ اختلف النحاة في معنِي (أجل) الذي تخرج إليه (إن) ، واختلفوا أيضاً في المعنى الذي تخرج إليه (لعلَّ ولكنَّ وكيانَ). ولعلَّ الكوفيين توسعوا في تخريج المعانِي المختصة لهذه الحروف لتتفرع عن معناها الأصل ، كخروج معنى الرجاء أو الإشفاق في (لعلَّ) إلى الاستفهام أو التعليل أو الشك أو الإيجاب أو التشبيه .

أما الخلاف في بساطة الحروف المشبهة بالفعل وتركيبها ، فلم يشملها جميعها أيضاً ، فاختلفوا في اللام الأولى في (لعلَّ) أزائدة أم أصلية؟ واختلفوا أيضاً في بساطة (لكنَّ وكيانَ) وتركيبيهما. إذ لم يهمل النحاة الأوائل أهمية البنية الأولى لهذه الحروف ، وهي تفتح باباً دراسياً في آلية الفهم النحوي التي اعتمدتها النحاة الأوائل .

النتائج والتوصيات

لقد أعانتي الله عز وجل على جمع آراء النحاة الأوائل من مظانها المختلفة ، وتقسيمها في ثلاثة فصول على شكل مسائل متفرقة تسهل على القارئ فهمها ، وتغني غيري من الباحثين من جهد الرجوع إلى مصادرها .

ولعل أهم النتائج تتلخص في :

أولاً : الخلاف في الحروف المشبهة بالفعل لم يشملها جميعها .

ثانياً : اعتماد الكوفيين على الشواذ يضعف رأيهم أغلب الأحيان ، فقوة الرأي تعتمد على قوة الحجة المعتمد عليها .

ثالثاً : يعتمد الكوفيون على ظاهر السياق في تحرير المعاني المختصة في الحروف المشبهة بالفعل .

رابعاً : يضعف احتجاج الكوفيين في قياسهم - بعض الأحيان - على ما هو مرفوض في منهجهم .

وتوصي هذه الدراسة في البحث عن دور المعنى في تعدد الوجوه الإعرابية في المسألة اللغوية الواحدة لما لها من اقتران وثيق مع هذا البحث .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

- ابن أبي ربيعة , عمر (1996) . ديوان عمر بن أبي ربيعة . تحقيق : فايز محمد , ط2, بيروت : دار الكتاب العربي .

- ابن جني , أبو الفتح عثمان بن جني (1954) . سر صناعة الإعراب , تحقيق : حسن هنداوي, ط1, دمشق : دار القلم .

- ابن خروف , أبو الحسن علي بن محمد بن علي الخضرمي (1995) . شرح كتاب سيبويه المسمى تنقیح الألباب في شرح غوامض الكتاب , تحقيق : خليفة محمد خليف بديري, ط1, منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي .

- ابن عصفور , علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور ,
أ. (2006) . مثل المقرب , تحقيق : صلاح سعد محمد المليطي , ط1, القاهرة : دار الآفاق العربية .

ب. (1982). شرح جمل الزجاجي الشرح الكبير , تحقيق : صاحب أبو جنات , العراق : وزارة الأوقاف والشؤون الدينية إحياء التراث الإسلامي.

- ابن كثير, إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (2003) . تفسير القرآن العظيم , ط1, عمان : دار أسامة.

- ابن مجاهد (1972) . السبع في القراءات , تحقيق : شوقي ضيف , القاهرة : دار المعارف.

- ابن منظور, جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم (2003). *لسان العرب*, تحقيق: عامر أحمد حيدر, ط1, بيروت: دار الكتب العلمية.

- ابن الناظم, أبو عبد الله بدر الدين محمد (2000). *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك*, تحقيق: محمد باسل عيون السود, ط1, بيروت: دار الكتب العلمية.

- ابن هشام, عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الانصاري,

أ. (1997). *شرح قطر الندى وبل الصدى*, تحقيق: محمد خير طعمه الحلبي, ط2, بيروت: دار المعرفة.

ب. (1987). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*, ط3, بيروت: دار إحياء العلوم.

ج. (2004). *مغنى الليبب عن كتب الأعaries*, تحقيق: صلاح عبد العزيز علي السيد, ط1, القاهرة: دار السلام.

- ابن هطيل, جمال الدين علي بن محمد بن سليمان بن أحمد (2008). *عدمة ذوي الهم*, تحقيق: شريف عبد الكرييم النجار, ط1, عمان: دار عمار.

- أبو العرفان, محمد بن علي الصبان (19-). *حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*, تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد, القاهرة: المكتبة التوفيقية.

- أبو الفتوح, محمد شريف (1993). *التركيب النحوی وشواهد القرآنية*, القاهرة: مكتبة الشباب.

- أبو حيان, أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي (1998). *ارتشفاف الضرب من لسان العرب*, تحقيق: رجب عثمان محمد, ط1, القاهرة: مكتبة الخانجي.

- أبو حيان, أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي (1982). *تقريب المقرب*, تحقيق: عفيف عبد الرحمن, ط1, بيروت: دار الميسرة.

- الإشبيلي ، أبو بكر الزبيدي الإشبيلي النحوي (2011) . الواضح ، تحقيق : عبد الكريم خليفة ، ط2 ، عمان : دار جليس الزمان .

- الأصفهاني ، أبا الفرج الأصفهاني (2002) ، الأغاني ، تحقيق : إحسان عباس ، بيروت : دار صادر .

- الأعشى ، ميمون بن قيس بن جندل (1927) . الصبح المنير في شعر أبي بصير ، بيانة : مطبعة أدلف هزل هوستن .

- الأفغاني ، سعيد (1964) . في أصول النحو ، دمشق : مطبعة جامعة دمشق .

- إلياس ، منى (2006) . النحو وتاريخه ، دمشق : منشورات جامعة دمشق .

- الأنباري ، الشيخ الإمام كمال الدين أبو البركات النحوي ،

أ. (2003). الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والковيين ، ط1، بيروت : المكتبة العصرية .

ب. (1998) . نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة : دار الفكر العربي .

- البغدادي ، أبو بكر بن الحسن بن شقير النحوي ،

أ. (1987). المحتوى في وجوه النصب ، تحقيق : فائز فارس ، ط1، إربد : دار الأمل .

ب. (1981) . خزانة الأدب ولب أباب لسان العرب ، تحقيق : عبد السلام هارون ، ط2، القاهرة : مكتبة الخانجي .

- البوالصة , عمار إلياس (2007) . المنصوبات في ضوء كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى دراسة وصفية تحليلية , (رسالة ماجستير غير منشورة) , الجامعة الأردنية , كلية الدراسات العليا ، عمان – الأردن .
- الجزولي , فخر الدين محمد الحسن (2005) . المعرف بآل وإن وأخواتها والاستثناء والبدل , (رسالة ماجستير غير منشورة) , جامعة أم درمان الإسلامية , كلية الدراسات العليا ، الخرطوم – السودان .
- الخضري , محمد بن مصطفى بن حسن (1995) . حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على شرح ألفية ابن مالك , تحقيق : يوسف محمد البقاعي , بيروت : دار الفكر .
- الخطاب , محمد بن محمد الرعيني (1995) . الكواكب الدرية شرح الشيخ محمد بن أحمد ابن عبد الباري الأهلل على متممة الآجرمية , دمشق : دار الفكر .
- دعسين , محمد عبد الملك بن عبد السلام (2006) . منحة الملك الوهاب بشرح ملحة الإعراب , تحقيق : سميرة طارق صالح بن ثعلب , ط1, عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع.
- الدماميني , بدر الدين (2011) . تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب قسم الأدوات والحروف , تحقيق : محمد بن مختار اللوحي , إربد : عالم الكتب الحديث.
- الذبياني , النابغة (1911) . ديوان النابغة الذبياني , نفلا عن ديوان الشعراء الخمسة ببعض تصرف وتقدير , الفجالة , مطبعة الهلال.
- الرماني , أبو الحسن علي بن عيسى (1981) . معاني الحروف , تحقيق : عبد الفتاح إسماعيل شibli , ط2 , جدة : دار الشروق .

- الزامل , الشيخ علي بن محمد (2011) . شرح ألفية ابن مالك , ط1, الرياض : دار التدمرية .

- الزبيدي , السيد محمد مرتضى محمد الحسيني (2007) . تاج العروس من جواهر القاموس , تحقيق : عبد المنعم خليل إبراهيم و كريم سيد محمد محمود , ط1, بيروت : مؤسسة الرسالة .

- الزجاجي , أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ,

أ. (1984). الجمل في النحو , تحقيق : علي توفيق الحمد , ط1, إربد : دار الأمل.

ب. (1986) , حروف المعاني , تحقيق : علي توفيق الحمد , ط2, إربد , دار الأمل.

- السامرائي , فاضل صالح (2000) . معاني النحو , ط1, عمان : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

- السخاوي , علم الدين علي بن محمد (2008) . المفضل في شرح المفصل , تحقيق : يوسف الحشكي, عمان : وزارة الثقافة .

- السنهوري , علي بن عبد الله بن علي نور الدين (2006) . شرح الأجرامية في علم العربية , تحقيق : محمد خليل عبد العزيز شرف , ط1, القاهرة , دار السلام.

- سيبويه , أبو بشر بن عمرو بن عثمان بن قنبر (1992) . الكتاب , تحقيق : عبد السلام هارون, ط3, القاهرة , مكتبة الخانجي.

- السيرافي , أبو محمد يوسف بن المرزبان (1996) . شرح أبيات سيبويه , تحقيق : محمد الريح هاشم , ط1, بيروت : دار الجيل.

- السيوطي , أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر ,
- أ. (1993). الإتقان في علوم القرآن , تحقيق : مركز الدراسات القرآنية , مكة : مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف , الأمانة العامة , الشؤون العلمية .
- ب. (1980). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة , تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم , بيروت : المكتبة العصرية .
- ج. (1998). همع الهوامع في شرح جمع الجواب , تحقيق : أحمد شمس الدين , بيروت : دار الكتب العلمية .
- الشنقطي , عبد الله بن مصطفى (2009) . اختيارات أبي بكر الشنوانى وآراؤه النحوية في كتابه الدرر البهية على شرح الأزهية , (رسالة ماجستير غير منشورة) , جامعة أم القراء , وزارة التعليم العالي , المملكة العربية السعودية .
- الصناعاني , سابق الدين محمد بن علي بن أحمد بن يعيش (1991) . التهذيب الوسيط في النحو , تحقيق : فخر صالح سليمان قدارة , بيروت , دار الجيل .
- الصيداوي , يوسف الصيداوي (1999) . الكفاف , دمشق : دار الفكر .
- ضيف , شوقي (1992) . المدارس النحوية , ط 7 , القاهرة : دار المعارف .
- طربوش , ياسين (2008) . مسالك التراث في النحو والصرف , تحقيق : سماح عثمان حمشو , دمشق : دار قتبة .
- الطلاق , يحيى خليل عطية (2006) . النوا藓 وأثرها التركيبى والدلالي دراسة في كتاب إملاء ما من به الرحمن في ضوء المنهج التحويلي , (رسالة ماجستير غير منشورة) , جامعة مؤتة , كلية الدراسات العليا , الكرك – الأردن .

- عبد الحميد ، محمد محيي الدين (ب . ت) ، عَدَّةُ الْمَسَالِكُ إِلَى تَحْقِيقٍ : أَوْضَحُ الْمَسَالِكُ ، وَهُوَ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ بَيْنَ ثَلَاثَةِ شَرْحٍ ، بَيْرُوتٌ : الْمَكْتَبَةُ الْعَصْرِيَّةُ .
- عبد الكرييم ، عبد القادر عبد الجليل (2007) . المعجم المعياري لشبكات الفصائل النحوية ، ط1 ، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع .
- العُكْبَرِيُّ ، أَبُو الْبَقَاءِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسِينِ (1995) . الْلَّبَابُ فِي عُلُّ الْبَنَاءِ وَالْإِعْرَابِ ، تَحْقِيقُ غَازِيِّ مُخْتَارِ طَلِيمَاتٍ ، بَيْرُوتٌ : دَارُ الْفَكْرِ الْمُعَاصِرِ .
- علي سليمان (2005) . نَيْلُ الْأَرْبِ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ (قَطْرِ النَّدِيِّ) وَ(شَذُورِ الْذَّهَبِ) لَابْنِ هَشَامٍ ، ط1، بَيْرُوتٌ : مَؤْسَسَةُ الرِّسَالَةِ نَاسِرُونَ .
- عيد ، محمد (1990) . نَحُوا الْأَلْفِيَّةِ شَرْحُ مُعاصرِ أَصِيلِ الْأَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ ، الْقَاهِرَةُ : مَكْتبَةُ الشَّبَابِ .
- الفارسي ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (1990) . التَّعْلِيقَيْهُ عَلَى كِتَابِ سَيِّبوَيْهِ ، تَحْقِيقُ عَوْضِ بْنِ حَمْدِ الْقَوْزَيِّ ، الْرِّيَاضُ : جَامِعَةُ الْمَلَكِ سَعْوَدِ .
- الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد (1983) . مَعَانِيِ الْقُرْآنِ ، ط3 ، بَيْرُوتٌ : عَالَمُ الْكُتُبِ .
- القرني ، حوفان بن صالح بن عبد الله آل حوفان (2008) . اخْتِلَافُ آرَاءِ ابْنِ مَالِكِ النَّحْوِيَّةِ مِنْ خَلَالِ شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ لِلْأَلْفِيَّةِ ، (رِسَالَةُ مَاجِسْتِيرٍ غَيْرُ مَنْشُورَةٍ) ، جَامِعَةُ أَمِ الْقَرَى ، الْمَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ .
- القضاة ، فوزية علي عواد (2010) . قَضَايَا حِرْوَفِ الْمَعَانِي فِي الْلُّغَةِ وَالنَّحْوِ ، ط1 ، عَمَانُ : دَارُ جَهَنَّمَ لِلْنَّشْرِ وَالتَّوزِيعِ .

- القوجوي ، محمد بن مصطفى القوجوي شيخ زاده (1997) . شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تحقيق : إسماعيل إسماعيل مروة ، بيروت : دار الفكر المعاصر .

- المالقي ، أحمد بن عبد النور (2005) . رصف المبني في شرح حروف المعاني ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، دمشق : مجمع اللغة العربية .

- المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد (1999). المقتضب ، تحقيق : حسن حمد، بيروت : دار الكتب العلمية .

- المرادي ، الحسن بن قاسم (1992) . الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، ط1، بيروت : دار الكتب العلمية .

- المكودي ، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح (1993) . شرح المكودي على الألفية ، تحقيق : فاطمة راشد الراجحي ، الكويت : جامعة الكويت.

- موسى ، نهاد (1984) . اللغة العربية وأبناؤها ، أبحاث في قضية الخطأ وضعف الطلبة في اللغة العربية ، الرياض : دار العلوم للطباعة والنشر .

- الموصلي ، الشيخ عبد العزيز بن جمعة (2000) . شرح كافية ابن الحاجب ، تحقيق : علي الشوملي ، إربد : دار الكندي.

- ناصيف ، جرجس (2010) . المعجم المبين موسوعة في أدوات النحو وشوارده ، تحقيق : جوزيف إلياس ، دمشق : دار النمر .

- النسائي ، علي محمود (2004) . الكامل في النحو والصرف ، ط1، القاهرة : دار الفكر العربي.

- النواجي , أشرف ماهر محمود (2001) . مصطلحات علم أصول النحو دراسة وكتشاف معجمي , القاهرة : دار غريب .

- الهروي , علي بن محمد (1981) . الأزهية في علم الحروف, تحقيق : عبد المعين الملوحي , دمشق : مطبوعات مجمع اللغة العربية.

- الوليدى , منصور صالح محمد علي (2005) . الخلاف النحوي في المنصوبات , (رسالة ماجستير غير منشورة) , جامعة عدن , عدن - اليمن .

- ياقوت , محمود سليمان (1999) . النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم , الكويت : دار المعرفة الجامعية .